

# المعنى

في أبواب التوحيد والعَدل

إملاء

القاضي أبي الحسن عبد الجبار

الأمجد آبادي

الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ

التَّحْدِيلُ وَالتَّجْوِيدُ

# المُعْجِزُ

في أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ وَالْعِدْلِ

إِمْلَاءُ

الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ

الْأَسَدِ الْآبَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤١٥ هِجْرِيَّةً

التَّعْدِيلُ وَالتَّجْوِيدُ

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ قَاسِمٌ

إِشْرَافُ

الدُّكْتُورُ طَهْ حُسَيْنٌ

مِرَاجَعَةُ

الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ مَذْكُورٌ



# فهرس

## الجزء السادس من المغنى

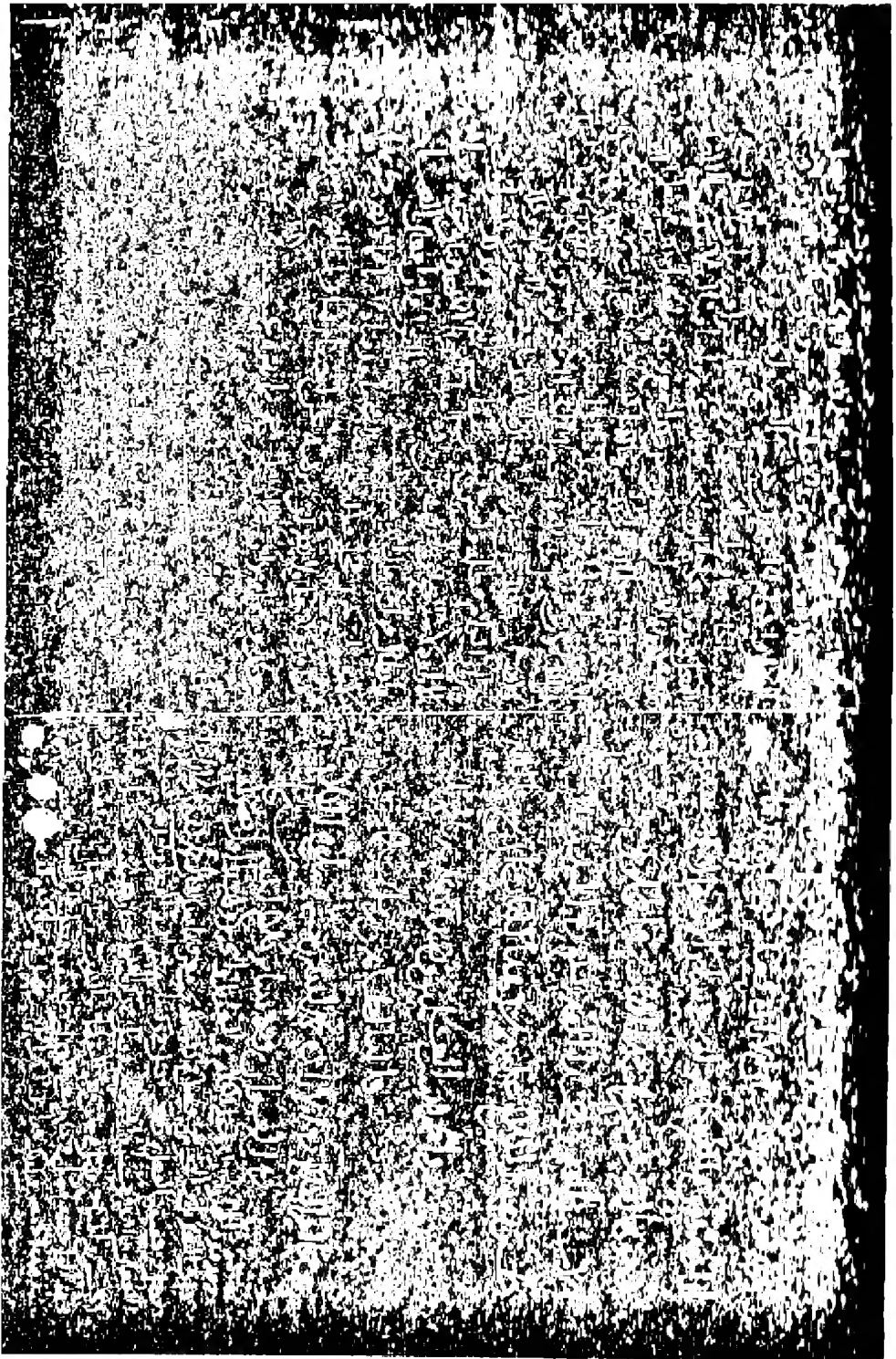
### كتاب التعديل والتجويز

الصفحة	
(١)	مقدمة
١	كتاب التعديل والتجويز ... ..
٣	الكلام : فى العدل ؛ ذكر جملة يجب معرفتها فى هذا الباب ...
٥	فصل : فى حقيقة الفعل وحده ... ..
٧	فصل : فى ذكر ما ينقسم إليه الفعل من الأحكام ...
	فصل : فى أن من الأفعال مالا يكون حسناً ولا قبيحاً ومفارقة لها
٩	يجب أحده هذين فيسه ...
١٨	فصل : فى ذكر القبيح وبيان حقيقته
٣١	فصل : فى ذكر معنى الحسن والمباح وما يتصل بذلك ..
٣٧	فصل : فى بيان معنى التفضل والتدب وما يتصل بذلك
٤٣	فصل : فى بيان حد الواجب وما يتصل به ...
٤٨	فصل : فى بيان وصف الفعل بأنه عدل وحكمة وما يتصل بذلك ...
	فصل : فى أن القبيح إنما يختص بذلك لكونه على حال وحكم فارق
٥٢	به الحسن وكذلك حال مفارقة التدب لا واجب ..
٥٧	فصل : فى بيان ماله يقبح الفعل أو يحسن ويجب وما يتصل بذلك ...
٦١	فصل : فى ذكر تفصيل الوجوه التى لها يقبح القبيح ...
	فصل : فى بيان تفصيل الوجوه التى لها يحسن الحسن وما يتصل بذلك
٧٠	من أقسامه ... ..
	فصل : فى أن الفعل لا يحسن ولا يقبح لنفسه أو وجوده أو حدوثه

٧٧	أو انتفاء معنى غيره
	فصل : في أن القبيح لا يقبح للإرادة أو الكراهة ولا الحسن والواجب
٨١	يختصان بذلك هما...
	فصل : في أنه لا يجوز أن يكون الموجب لقبح الفعل حال فاعله نحو
٨٧	كونه عدناً مملوكاً مربوباً مقهوراً مغلوباً ...
	فصل : في أن القبيح لا يجوز أن يقبح منا لأننا منهيون عنه أو تجاوزنا
١٠٢	به ما حد ورسم لنا... ...
	فصل : في إبطال قولهم إن أفعاله تعالى تحسن لكونه رباً مالكاً آمراً
١١٥	ناهياً ناصباً للدلالة متفضلاً ...
	فصل : في أن ما أوجب قبح القبيح وحسن الحسن لا يصح أن يحصل
١٢٢	ولا يوجب ذلك وأنه لا يختلف باختلاف الفاعلين ...
	فصل : في أن التقديم سبحانه قادر على ما لو فعله لكان ظلماً قبيحاً
١٢٧	وبما يتصل بذلك...
١٣٥	الكلام : في ذكر أسئلتهم في هذا الباب...
١٣٥	: شبهة لم
١٣٧	: شبهة أخرى..
١٣٨	: شبهة أخرى..
١٤٠	: شبهة أخرى..
١٤٢	: شبهة أخرى..
١٤٣	: شبهة أخرى..
١٤٧	: شبهة أخرى..
١٤٩	: شبهة أخرى..
١٥٤	: شبهة أخرى..
١٥٤	: شبهة أخرى..
١٥٧	فصل : آخر يلحق بذلك...

- ١٥٩ فصل : في أن كل جنس من المقدورات يجب كونه تعالى قادراً عليه ...
- ١٧٧ الكلام : في الدلالة على أنه سبحانه وتعالى لا يفعل القبيح
- فصل : في أن الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل القبيح ويعلم قبحه
- ١٨١ أو أنه غنى عنه ... ..
- فصل : في أن العالم منا بقبح القبيح وبأنه غنى عنه لا يختار فعله
- ١٨٥ على وجه ... ..
- فصل : في أن الذي له لا يختاره العالم بقبح القبيح وبأنه غنى عنه كونه
- ١٩١ عالماً بهذين الأمرين دون غيرهما
- ١٩٩ فصل : يتصل بذلك
- ٢٠١ فصل : آخر يتصل به
- ٢٠١ فصل : آخر يلحق بذلك ...
- ٢٠٢ فصل : آخر .. ...
- فصل : في أن الحسن قد يفعله القادر عليه لحسنه فقط وإن كان
- ٢١٠ غنياً عنه
- ٢١٤ : دليل ثان ...
- ٢١٥ : سؤال
- ٢١٧ : سؤال ثان ...
- ٢١٨ : سؤال ثالث
- ٢٢٠ : سؤال رابع ..
- ٢٢٠ : سؤال خامس
- ٢٢١ : سؤال سادس
- ٢٢٣ : دليل ثالث ...
- ٢٢٦ : دليل رابع ... ..
- ٢٢٨ : دليل خامس
- ٢٢٩ : دليل سادس







## مقدمة

أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسد آبادي من أشهر رجال المعتزلة ، يضعه صاحب المنية والأمل في الطبقة الحادية عشرة . ولد بهمدان من أعمال فارس ، وكان في أول أمره أشعريا في علم الكلام ، وشافعيا في الفقه . ولكنه بعد أن نظر وتأمل وجادل اكتشف الحقيقة ورأى أن يتبع المعتزلة . فأخذ عن أبي اسحاق بن عياش المتوفى سنة ٣٨٦ هجرية ، وكان ابن عياش من معتزلة البصرة ، وتلميذا لأبي هاشم الجبائي ( المتوفى ٣٢١ هـ ) . ثم انتقل الى بغداد حيث حضر مجلس أبي عبد الله الحسين بن علي البصري .

وفي سنة ٣٦٠ هجرية اتصل عبد الجبار بالصاحب بن عباد وزير السلطان فخر الدولة البويهى ، فعينه قاضيا في مدينة الرئي ، وأصبح يلقب بقاضى القضاة ، وهناك ألقى تآليفه الغزيرة وكثر أتباعه وتلاميذه . وتوفى بالرئ سنة ٤١٥ هجرية .

ونقل فيما يلي سيرة القاضى عبد الجبار عن كتاب المنية والأمل لأحمد بن يحيى بن المرتضى الذى اعتمد فى كتابه على كتاب للقاضى عبد الجبار فى طبقات المعتزلة ، يشير اليه صراحة فى صدر مؤلفه حيث يقول : « قد رتب القاضى عبد الجبار طبقاتهم ونحن نشير الى جملتها ... وهى أن طبقاتهم على ما فصله قاضى القضاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الى حدهم عشر » ( صفحة ٧ ) وأتم ابن المرتضى هذه الطبقات فوضع القاضى عبد الجبار فى الطبقة الحادية عشرة . وهذه هى سيرته :

« أبو الحسن قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني . كان في ابتداء حاله يذهب في الأصول مذهب الأشعرية ، وفي الفروع مذهب الشافعي ؛ فلما حضر مجلس العلماء ، ونظر وناظر ، عرف الحق فاقاد له ، وانتقل الى أبي اسحاق بن عيَّاش ، فقرأ عليه مدة . ثم رحل الى بغداد ، وقام عند الشيخ أبي عبد الله مدة مديدة حتى فاق الأقران ، وخرج فريد دهره .

قال الحاكم : ليس تحضرني عبارة تحيط بقدر محله في العلم والفضل ، فانه الذي فتح علم الكلام ، ونشر بروده ، ووضع فيه الكتب الجيلة التي بلغت المشرق والمغرب ، وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد مثله . ومال عمره مواظبا على التدريس والاملاء حتى طبق الأرض بكتبه ، وأصحابه ، وبسند صوته ، وعظم قدره . واليه انتهت الرئاسة في المعتزلة حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع ؛ وسار الاعتماد على كتبه . ومسائله نسخت كتب من تقدمه من المشايخ . وشهرة حاله تتغنى عن الاطباب في الرصف .

واستدعاه صاحب الى الرمي بعد سنة ستين وثلثائة ، فبقى فيها مواظبا على التدريس الى أن توفي رحمه الله سنة خمس عشرة أو ست عشرة وأربعمائة . وكان صاحب يتول فيه : هو أفضل أهل الأرض ؛ ومرة يقول : هو أعلم أهل الأرض .

وأراد أن يقرأ فقه أبي حنيفة على أبي عبد الله فقال له : هذا علم كل مجتهد فيه مصيب ؛ وأنا في الحنفية ، فكأن أنت في أصحاب الشافعي . فبلغ في الفقه مبلغا عظيما وله اختصارات . لكن وفر أيامه على الكلام

ويقول : للفقهاء أقوام يقومون به طلباً لأسباب الدنيا ؛ وعلم الكلام لا غرض فيه سوى الله تعالى .

قال الحاكم : ويقال ان له أربعمائة ألف ورقة مما صنف في كل فن . ومصنفاته أنواع ، منها في الكلام : كتاب الدواعي والصوارف ، وكتاب الخلاف والوفاق ، وكتاب الخاطر ، وكتاب الاعتماد ، وكتاب المنع والتمايح ، وكتاب ما يجوز فيه التزايد وما لا يجوز ، الى غير ذلك مما يكثر تعداده .

وأما له الكثيرة كالمغني ، والفعل والفاعل ، وكتاب المبسوط ، وكتاب المحيط ، وكتاب الحكمة والحكيم ، وشرح الأصول الخمس .

ومنها نوع في الشروح ، كشرح الجامعين ، وشرح الأصول ، وشرح المقالات ، وشرح الأعراض . ومنها في أصول الفقه انهاء العمد (كذا) وشرحه . وله كتب في النقض على المخالفين ، كنقض السلم وقض الامامة .

ومنها جوابات مسائل وردت عليه من الآفاق كالرازيات ، والعسكريات ، والقاشانيات ، والخوارزميات ، والنيسابوريات .

ومنها في الخلاف نحو كتابه في الخلاف بين الشيخين . ومنها في المواعظ ، كنصيحة المتفهمة . ثم له كتب في كل فن منها ما بلغني اسمه ومنها ما لم يبلغني ، أحسن فيهما وأبدع . وعلى الجملة فحصر مصنفاته كالمعتذر <sup>(١)</sup> .

ولم يبق من هذا التراث الضخم سوى هذه الكتب المخطوطة ، التي

---

(١) المتن والامل ص ٦٦ - ٦٧ ؛ طبعة ارنولد ١٣١٦ هـ - وانظر في ترجمته طبقات الشافعية للسبكي ، ولسان الميزان ٣/٢٨٦ ، تاريخ بغداد ١١٨/١١

لم يطبع منها الا كتاب واحد هو « تنزيه القرآن عن المطاعن » ، طبع بالقاهرة ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م . وهذه هي المخطوطات الأخرى ، نقلا عن بروكلمان (١)

- ١ - شرح الأصول الخمسة
- ٢ - متشابه القرآن
- ٣ - المحيط في التكليف لابن متويه (٢)
- ٤ - تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد
- ٥ - رسالة في علم الكيمياء
- ٦ - نظام القواعد وتهريب المراد للرائد
- ٧ - مسألة في الغيب
- ٨ - المغنى



يُعد كتاب المغنى موسوعة في علم الكلام تعرض آراء المعتزلة . وهو موسوعة لأنه يقع في عشرين جزءا يشمل جميع فروع هذا العلم . وترجع أهمية الكتاب الى أن كتب المعتزلة فقدت وأعدمت بعد انتصار المذهب الأشعرى في معظم العالم الاسلامى ، بحيث أصبح من العسير معرفة آرائهم الا من خلال ما كتبه خصومهم من الأشاعرة في الرد عليهم . وقد اكتشفت البعثة المصرية التى أوفدت سنة ١٩٥١ الى اليمن لتصوير ما فيها من

(١) انظر مجلة Mélanges العدد الرابع

(٢) ليس هذا الكتاب من املاء القاضى عبد الجبار على تلميذه الحسن ابن متويه ولكنه كما ذكر ابن المرتضى فى المنية والامل صفحة ٧١ من تأليف ابن متويه ، ويسميه « المحيط فى اصول الدين » ، ولعله من جمع ابن متويه .

مخطوطات هذا الكتاب . وسجل الدكتور خليل يحيى نامى رئيس البعثة  
فى تقريره وصفا لما صورته من مخطوطات مختلفة ، كما أورد الأستاذ فؤاد  
سيد عضو البعثة وصفا لمخطوطات اليمن فى مقالة نشرها بمجلة معهد  
المخطوطات العربية ، عدد نوفمبر ١٩٥٥ ، وأشار الى كتاب المغنى .

وقد قطن الدكتور طه حسين الى أهمية هذا الكتاب علميا وتاريخيا  
فعهد الى كثير من الأساتذة لتحقيقه ، وأعطى كلا منهم جزءا . وبهذه  
المناسبة كتب زميلنا المرحوم الأستاذ محمود الخضيرى بالاشتراك مع  
الأب قناتى مقالة باللغة الفرنسية ظهرت سنة ١٩٥٧ فى مجلة معهد الآباء  
الدومنيكان ، العدد الرابع (Mélanges, 4 - pp. 281-316) ، كما كتب مقالة  
أخرى فى العدد الخامس ، ص ٤١٨ ، يعلن فيها عن اكتشاف جزأين جديدين  
هما الخامس عشر والسابع عشر . وفى المقالة الأولى تعريف بالقاضى  
عبد الجبار ، ووصف تفصيلى لأجزاء المغنى ، مع ذكر فصول كل جزء .  
يتألف المغنى من عشرين جزءا عشر منها حتى الآن على أربعة عشر جزءا ،  
ولا تزال ستة أجزاء مفقودة ، وهى الأول ، والثانى ، والثالث ، والعاشر ،  
والثامن عشر ، والتاسع عشر .

وقد أملى عبد الجبار كتاب المغنى بمدينة رامهرمز ، كما جاء فى  
ترجمة أبى محمد عبد الله الرامهرمى الذى كان من أصحاب أبى على .  
قال صاحب النية والأمل : « قال القاضى : وله مسجد كبير برامهرمز ،  
وكنت أقعد فيه كثيرا . قال : وفيه ابتدأت كتاب المغنى ببركاته » .  
وهذا بيان بالأجزاء الباقية التى أمكن العثور عليها من كتاب المغنى .  
مع العلم أن بعض هذه الأجزاء تشتمل على كتابين أو أكثر دخل الجزء .

١ — الجزء الرابع	١ — في ان الله لا تجوز عليه الحاجة
	٢ — في نفى الرؤية
	٣ — في أنه تعالى واحد
٢ — الجزء الخامس	١ — الفرق
	٢ — أسماء الله
٣ — الجزء السادس	١ — التعديل والتجويز
	٢ — الإرادة
٤ — الجزء السابع	القرآن ( ملج بتحقيق الأستاذ الاياري )
٥ — الجزء الثامن	المخلوق
٦ — الجزء التاسع	التوليد
٧ — الجزء الحادى عشر	١ — الآجال
	٢ — الأرزاق
	٣ — الأسعار والرخى والفلاء
	٤ — التكليف
٨ — الجزء الثانى عشر	النظر والمعارف
٩ — الجزء الثالث عشر	١ — المنطق
	٢ — الآلام
١٠ — الجزء الرابع عشر	١ — الأصابع
	٢ — استحقاق الذم
	٣ — التوبة

١١ — الجزء الخامس عشر : النبوات

١٢ — الجزء السادس عشر : ١ — الخبر

٢ — نسخ الشرائع

٣ — في ثبوت نبوة محمد وفي اعجاز

القرآن

( طبع هذا الجزء بعنوان اعجاز

القرآن بتحقيق الاستاذ الخولى )

١٣ — الجزء السابع عشر : في أصول الفقه

١٤ — الجزء العشرون : الامامة .

\*\*\*

الجزء السادس الذى تقدمه الآن يتألف من كتابين هما (١) التمديل والتجويز (٢) الارادة . وقد تعاونت مع الأب قناتى — اذ نقلت النص وعارضته عليه — في اخراجهما على مخطوطتين ، الاولى الرئيسية التى صورت من اليمن ، والتى تشتمل جميع الأجزاء الباقية . والثانية مخطوطة أخرى بها أجزاء قليلة ، منها هذا الجزء . وقد رأينا أن نعدل أرقام الصفحات من ١ ، ب الى و ، ط ، أى وجه وظهر ، لأنها تشير الى الورقات . وقد وصف الأستاذ أمين الخولى في الجزء السادس عشر الذى قوّم نصه النسختين الخطيتين اجمالاً ، ورمز للأولى بالحرف ص ، والثانية بالحرف ط . فالتزمنا رمزيه .

ونضيف الى ذلك الوصف ما يتعلق بالجزء الذى نشره .

## وصف للنسخة الخطية المرموز لها بحرف ( ص )

الخط نسخي مقروء قديم يرجع الى القرن السابع الهجري ، لأن المنصور بالله امام اليمن المذكور في الوقفية توفي سنة ٦١٢ هجرية ، وناسخ الكتاب هو محمد بن أحمد بن علي بن الوليد محيي الدين وزير الموحدين . وهذا الناسخ صاحب رسالة بعنوان «الجواب الحاسم المغني لشبه المغني» يرد فيها على القاضي عبد الجبار في بعض المواضع التي يختلف فيها مع الزيدية . وتوجد هذه الرسالة ملحقة بالجزء العشرين .



رقم هذه النسخة المصورة بدار الكتب ٢٦٩٨٢ ب  
مسطرتها ٢٩ سطرا ، في كل سطر ١٠ كلمات في المتوسط .  
وفي ظاهر النسخة وقف ، وتعليك ، ثم فهرست الجزء .

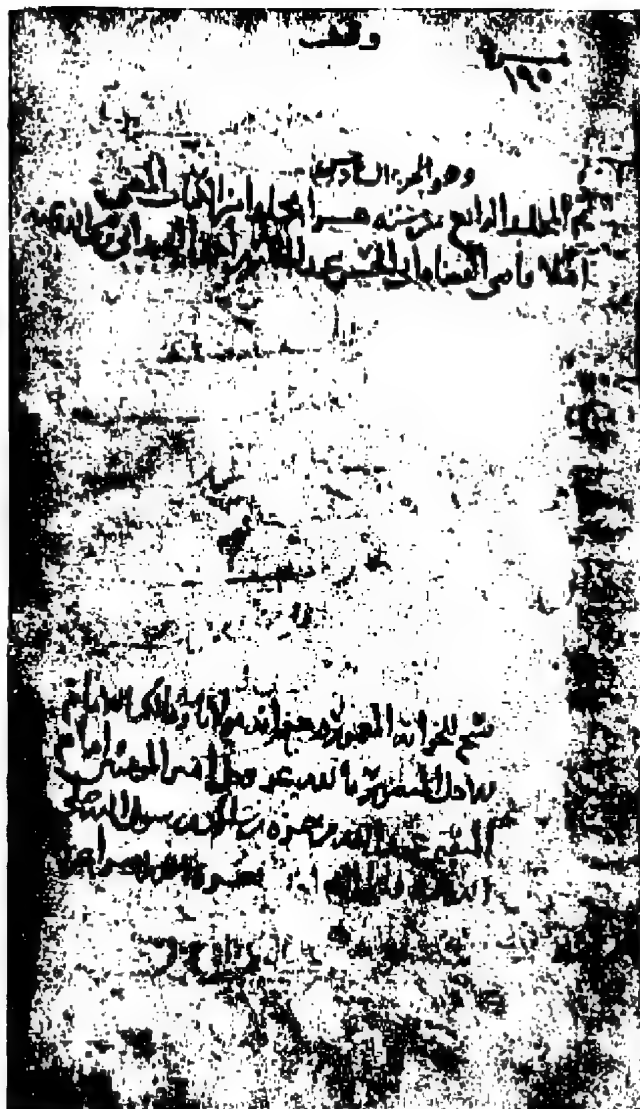
وقف

نمرة ١٩٥

وهو الجزء السادس

المجلد الرابع من ستة عشر مجلدا من الكتاب المغني  
املاء قاضي القضاة أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني  
رضي الله عنه

نسخ للخزانة المعمورة خزانة مولانا ومالكنا الامام الاجل المنصور  
بالله عز وجل أمير المؤمنين امام المتقين عبد الله بن حمزة بن سليمان  
ابن رسول الله عليه وعلى آله .  
نصره الله نصراً عزيزاً .



الحمد لله الرحمن الرحيم

هو من كتب الوقت منتقلا من طائفة من طائفة  
التي كان لها حظ في حفظ الله في احياء معالي الدين وامر بوضعها في  
في المكتبة العامة التي كانت في الوقت الذي كان لها حظ في  
التي كانت في الوقت الذي كان لها حظ في  
التي كانت في الوقت الذي كان لها حظ في

الحمد لله الرحمن الرحيم

املا القاضي ابي الحسن عبد الحامد بن احمد

رحمى الله عنه



## ( تملك )

بسم الله الرحمن الرحيم

نمرة ١٩٥

( خط جديد )

هذا من كتب الوقف منقولاً من ظفار بأمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل  
على الله حفظه الله وأحيا به معالم الدين ؛ وأمر بوضعه في المكتبة العامة  
الجامعة لكتب الوقف التي أمر بعمارتها بإزاء الصومعة الشرقية  
بالجامع الكبير المقدس بحروس مدينة صنعاء بتاريخه شهر ربيع الأول  
سنة ١٣٤٨ . والله أعلم بالصواب واليه المآب .

( خط قديم هو خط المخطوط )

الجزء السادس من الكتاب المعنى في أبواب التوحيد والمعدل املاء  
القاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد رضى الله عنه .  
( ختم ) المكتبة العامة المتوكلية الجامعة لكتب الوقف العنصرية في  
جامع صنعاء المحلية .

\*\*\*

ويلى ذلك فهرس بفصول الكتاب .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر فصول الجزء السادس من الكتاب المغنى

وهى فصول كتاب التعديل والتجوير

- فصل فى ذكر جملة يجب معرفتها فى هذا الباب
- فصل فى حقيقة الفعل وحده
- فصل فى ذكر ما ينقسم اليه الفعل من الأحكام
- فصل فى أن من الأفعال ما لا يكون حسنا ولا قبيحا ومفارقة لما
- يجب أحد هذين فيه
- فصل فى ذكر القبيح وبيان حقيقته
- فصل فى ذكر معنى الحسن والمباح وما يتصل بذلك
- فصل فى بيان معنى التفضل والندب وما يتصل بذلك
- فصل فى بيان حد الواجب وما يتصل بذلك
- فصل فى بيان معنى العدل وحقيقته
- فصل فى أن القبيح انما يختص بذلك لكونه على حال غارق بها
- الحسن وكذلك مفارقة الندب للواجب
- فصل فى بيان ما له يقبح الفعل ويحسن وما يتصل بذلك .
- فصل/ فى ذكر تفصيل الوجوه التى لها يقبح القبيح
- فصل فى بيان الوجوه التى لها يحسن الحسن وما يتصل بذلك من
- أقسامه

فصل في أن الفعل لا يحسن لجنسه أو وجوده أو حدوثه أو انتفائه  
أو انتفاء معنى غيره

فصل في أن القبيح لا يقبح للارادة والكراهة ولا الحسن والواجب  
يختصان بذلك لهما .

فصل في أنه لا يجوز أن يكون الموجب لقبح الفعل حال فاعله نحو  
كونه محدثا مملوكا مربوبا مكلفا

فصل في أن القبيح لا يقبح منا لأننا منهيون عنه

فصل في ابطال قولهم ان فعله تعالى يحسن لكونه ربا مالكا آمرا  
ناهيا ناصبا للدلالة متفضلا

فصل في أن ما أوجب قبح القبيح وحسن الحسن لا يصح أن يحصل  
ولا يوجب ذلك فيه وأنه لا يختلف باختلاف الفاعلين .

فصل في أن القديم تعالى قادر على ما لو فعله لكان ظلما قبيحا  
وما يتصل بذلك

فصل في ذكر استلثهم في هذا الباب

فصل آخر يلحق بذلك

فصل في أن كل حسن من المقدورات يجب كونه قادرا عليه .

فصل في الدلالة على أن الله جل وعز لا يفعل القبيح / ٢/ ظ

فصل في أن الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل القبيح ويعلم قبحه  
وأنه غنى عنه

فصل في أن العالم بقبح القبيح وبأنه غنى عنه لا يختار فعله على وجه

فصل في أن الذي له لا يختار العالم بقبح القبيح وأنه غنى عنه كونه  
عالما بهذين الأمرين دون غيره

- فصل يتصل بذلك
- فصل آخر يتصل بذلك
- فصل آخر يلحق بذلك
- فصل آخر يتصل بذلك
- فصل في أن الحسن قد يفعله القادر عليه لحسنه فقط وإن كان غنيا عنه

### فصول كتاب الإرادة

- فصل في ذكر الخلاف في جملة وأصوله
- فصل في أن المرید منا حالا يختص بها يفارق بها من ليس بمرید
- فصل في أن المرید منا انما يكون مریدا لأجل معنى
- فصل في ابطال القول بأن المرید انما يكون مریدا لأجل المراد وأن الارادة في المراد أو الأمر
- فصل في بيان مفارقة الارادة للشهوة والتمنى
- فصل في أن الارادة لا يجوز أن تكون كراهة على وجه
- فصل/ في أن المرید لا يكون مریدا بالارادة لأنه فعلها
- فصل في أن المحبة والرضا والاختيار والولاية ترجع الى الارادة وما يتصل بذلك
- فصل في أن السهو لا يضاد الارادة والكراهة وأنه لا ضد لهما ولا تضاد في كل نوع منهما

٣ و ١

فصل في أن الإرادة والكراهة إنما تتعلفان بالشئ على طريق  
الحدوث

فصل في بيان ما يصح أن يراد وما لا يصح أن يراد وما لا يجب

فصل في أن الإرادة لا توجب الفعل

فصل في أن الإرادة قد تتقدم المراد وقد تقارنه

فصل في بيان ما يؤثر من الإرادات وما لا يؤثر

فصل في بيان الوجوه التي تحصل عليها الأفعال بالإرادة وما يحصل

من غير إرادة وما يتصل بذلك

فصل في أن الله سبحانه يريد في الحقيقة

فصل في أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مريدا لنفسه

فصل في أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مريدا لنفسه ولا لعله

فصل في أنه جل وعز لا يجوز أن يكون مريدا بإرادة قديمة

فصل في أنه يجب كونه سبحانه وتعالى مريدا بإرادة محدثة

فصل في أن إرادته يجب أن تكون موجودة لا في محل وما يتصل ٣١

بذلك .

فصل في ذكر ما يوردونه من الشبه في أن الله تعالى يريد لنفسه

وذكر الجواب عنها

فصل فيما يلزمهم على قولهم أنه يريد لنفسه من وجوه الفساد

فصل فيما يجوز أن يريده القديم تعالى من فعله وفعله غيره

وما لا يريده وما يتصل بذلك .

فصل في أنه سبحانه يريد جميع ما أمر به ورغب فيه من العبادات  
وأنه لا يريد شيئاً من القبائح بل يكرهها .

فصل في ذكر الشبه التي يتعلقون بها في أنه يريد لجميع الكائنات  
وأنه يريد المعاصي كما يريد الطاعات والجواب عنها .

فصل في ذكر جملة ما يلزمهم من الفساد على القول بأن الله سبحانه  
يريد جميع القبائح من العباد .





## وصف للنسخة الخطية المرموز لها بحرف « ط » .

دار الكتب المصرية - قسم التصوير ١٩٥٣

الرقم العام ١٩٣/١٩٥٤

الرقم الخاص ٢٥٨٠٨ ب

خط نسخي معتاد ، بقلم ناسخ غير محترف في الأغلب ، مسطرة الصفحة ٢١ سطرا ، في كل سطر ١٤ كلمة في المتوسط . غير ان الناسخ لا يلتزم دائما هذه المسطرة ، فقد تقل الصفحة عن ٢١ سطرا ، وقد تزيد . تقع النسخة في ١٩٦ ورقة ، في كل منها صفتان . ولكن الناسخ قدم كتاب الارادة على كتاب التعديل والتجوير . وهذا ما جاء في صفحة ١٢٤ ظ :

« هذا آخر الكلام في الارادة بحمد الله ومنه وتتلوه الكلام في القرآن وسائر كلام الله سبحانه . وقد قدم المجلد الارادة على الكلام في التعديل والتجوير وهذا أول فصوله . كتاب التعديل والتجوير . فصل في ذكر جملة يجب معرفتها في هذا الباب .. الخ » .

وانتهى من ذكر فصول هذا الكتاب .

وهذه النسخة تقسم الكتاب الواحد الى أجزاء . ومن الواضح أن هذا التقسيم يرجع الى تجزئة الكتاب في كرايس ، سمي الناسخ كل كراسة منها جزءا . هذا الى ان الناسخ لم يلتزم أن يستقل كل جزء بعدة فصول

كاملة ، اذ غالبا ما يبدأ الجزء بثمة فصل سابق . مثال ذلك ما جاء في  
صفحة ١٤٣ و

( في أعلى الصفحة من اليسار ) الجزء الثاني من الكلام في التعديل  
والتجوير في المعنى فيه تمام الفصل

فصل في بيان تفصيل الوجوه التي لها يحسن الحسن وما يتصل بذلك  
من أقسامه

فصل في أن الفعل لا يحسن ولا يقبح لجنسه ووجوده أو حدوثه أو  
انتفاءه أو انتفاء معنى غيره

فصل في أن القبيح لا يقبح للارادة والكرهه ولا الحسن والواجب  
يختصان بذلك لهما

فصل في أنه لا يجوز أن يكون الموجب لقبح الفعل حال فاعله نحو  
كونه محدثا مملوكا مكلفا مقهورا مغلوبا

فصل في أن القبيح لا يجوز أن يقبح منا لأننا منهيون أو تجاوزنا بيان  
ما حُدّ لنا ورسم

فصل في إبطال قولهم أن أفعاله تعالى تحسن لكونه مالكا آمرا ناهيا  
ناصبا للدلالة متفضلا أول فصل في أن ما أوجب قبح القبيح

وحسن الحسن لا يصح أن يحصل ولا يوجب ذلك وأنه  
لا يختلف باختلاف الفاعل .



وسنكتفي في هذه المقدمة بتسجيل الصفحات التي يشغلها كل جزء ،  
مع اغفال ذكر الفهرست .

كتاب التعديل والتجوير . في أربعة أجزاء :

الجزء الأول من صفحة ١٢٦ و الى صفحة ١٤٢ ظ

الجزء الثاني من صفحة ١٤٣ و الى صفحة ١٦٠ ظ

الجزء الثالث من صفحة ١٦١ و الى صفحة ١٧٦ ظ

كتاب الارادة . في ثمانية أجزاء :

الجزء الأول من صفحة ١ الى ١٥ ظ

الجزء الثاني من صفحة ١٦ و الى ٣١ ظ

الجزء الثالث من صفحة ٣٢ و الى ٤٧ ظ

الجزء الرابع من صفحة ٤٨ و الى ٦١ و

الجزء الخامس من صفحة ٦٢ و الى ٧٧ و

الجزء السادس من صفحة ٧٨ و الى ٩٥ ظ

الجزء السابع من صفحة ٩٦ و الى ١١٥ و

الجزء الثامن من صفحة ١١٦ و الى ١٢٤ ظ

\*\*\*



كتاب  
التعديل والتجوير



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العزرة لله<sup>(١)</sup>

## الكلام في العدل

ذكر جملة يجب معرفتها في هذا الباب

اعلم أن المقصد بهذا الباب أن تبيّن أنه تعالى لا يفعل الا الحسن ، ولا بد من أن يفعل الواجب ، ولا يتعبد بما يتعبد به الا على وجه يحسن .

وبيان ذلك لا يتم الا بعد بيان حقيقة الفعل ، وأحكام الأفعال ، وحقيقة القبيح والحسن ، وما ينقسم اليه الحسن : من كونه مباحاً ، وندباً ، وواجباً مضيئاً ، وواجباً متخيئاً فيه ، وبيان ما لأجله يستحق الفعل هذه الأحكام ، لأن ما يجب تنزيهه عنه وإضافته اليه ، لا يكشف الا بعد بيان هذه الأصول .

ونحن نبين ذلك أجمع ، ونذكر ما يتصل بذلك مما يعلم باضطراد حركته ، ومتعارفاته لما يتعلم ذلك من حاله باكتساب .

ولا يصح أن نبين تنزيهه عن القبيح الا بعد الدلالة على أنه قادر على ما اذا فعله كان قبيحاً ، وبعد الدلالة على أن القبيح لا يستحيل منه لأمر يرجع الى أحواله ، نحو كونه : رباً ، مالكا (٢) ، ناهياً ، حادراً .

(١) العزرة لله : سافعه من ط (٢) مالكا : ومالكا من

ولا يصح أن ننزهه عن كثير من الأفعال إلا بعد بيان كونها أفعالا ،  
وذلك يقتضى أن نبين أن الكلام فعله ، وليس هو من صفات ذاته . /  
وكذلك القول فى الإرادة ؛ لأنه لا يصح أن ننزهه عن إرادة القبائح  
لقبحها ، إلا بعد بيان كونها فعلا ، وإبطال قول من قال أنه يريد لنفسه .  
والقول فى أن أفعال العباد لا يجوز أن تكون مخلوقة لله <sup>(١)</sup> يضارع  
ما قدمناه ، لأنها مما لا يصح كونها مقدورة له تعالى ، فلا يصح  
أن ننزهه عن اختيارها ، ولما يصح أن تكون مقدورة له . وإن صح أن  
يلحق ذلك بما ينزه عنه فى الحقيقة لما كانت مقدورة حادثة ، فينزه عنها  
كما ينزه عن الصاحبة والولد ؛ وإن استحال ذلك عليه .

وقد بينا فى صدر هذا الكتاب أن تنزيهه عن أن لا يفعل الواجب  
كتنزيهه عن التبيح ؛ وإن يتم ذلك إلا بعد بيان الواجب وما يصح كونه  
واجبا عليه ، وما لا يصح .

ويتناول هذا الفصل الكلام فى النطق ، والمواضع ، والأصالح ،  
وبعضة الرسل ، الى ما شاكله من انشراح . والتعبد بما هو لطف للمكلف  
يحل <sup>(٢)</sup> محل نفس اللطف ، اذا كان من فعله تعالى <sup>(٣)</sup> فى الوجوب ، لأن  
ما به يتطرق الى الواجب يجب كوجوبه .

ولنأتى بعون الله على <sup>(٤)</sup> تفصيل ما ذكرنا من هذه الجملة ،  
وتوضح القول فيه وفى سائر ما ينصل به فى باب العدل <sup>(٥)</sup> ؛  
إن شاء الله .

(١) لله + تعالى ط (٢) محل ساقطة من ط (٣) معاني ساقطة من ص

(٤ - ٥) تفصيل ... العدل . جميع تلك وتوضحه ط

## فصل

### في حقيقة الفعل وحده

اعلم أن<sup>(١)</sup> الاستفادة بوصفنا الفعل بأنه فعل<sup>(٢)</sup> ، أنه وجب من جهة من<sup>(٣)</sup> كان قادراً عليه ؛ وكل من<sup>(٤)</sup> عليه كذلك عليه فعلاً له<sup>(٥)</sup> ، ومن ثم يعلمه / كذلك لم يعلمه فحلاً . ولذلك لا يصح أن نتعلم كون<sup>(٦)</sup> القديم تعالى<sup>(٧)</sup> فعلاً ، ولا المعلوم<sup>(٨)</sup> في حال عدمه .

وليس لأحد أن يقول : فيجب أن لا يعلم العاقل أن الفعل<sup>(٩)</sup> فعل للفاعل ، إلا بعد أن يعلم كونه قادراً عليه ، ووقوعه من جهته ؛ وذلك مما يعلم بالنظر اللطيف . فيجب في أهل اللغة أن لا يكونوا عارفين بالفعل وحقيقته لجهلهم بما ذكرناه .

وذلك لأن حقيقة القادر أنه بصفة معها يصح الفعل منه ؛ وقد يعلم ذلك على جهة الجملة بالتأمل اليسير . ولا يصح في أهل اللغة أن يكولوا جاهلين ، بل يعلمون وجوب وقوع التصرف بحسب المقاصد ، ويفصلون بين صحة تصرف زيد من جهته ، وبين ما يتعذر عليه . وإذا علموا ذلك علموا ما ذكرناه في الجملة .

وأهل اللغة وإن لم ينتهوا في معرفة تفصيل الفعل<sup>(١٠)</sup> وكيفية تعلقه بالفاعل إلى ما انتهينا إليه ، بل عرفوه على جهة الجملة ، فمير مستعاضة

(١) له : ساقطة من ط (٢) تعالى : سبحانه ط (٣) المعلوم : المعلوم ط

(٤) الفعل العلم من

اللفظ اليهم ، على طريقتنا في الألفاظ اللغوية المشاكلة لما نحن فيه . فليس<sup>(١)</sup> لأحد أن يتعقب كلامنا في هذا الباب بهذا النوع .

وليس لأحد أن يقول : هلا حَـدَّـدْتُم الفعل بأنه الكائن بِحَدِّ أَنْ لم يكن ، لأنه لا يَحْتَلِمُ فِعْلاً إلا وهذه حاله . وذلك لأنَّ ما عليه الشيء لا يجب دخوله تحت حده ، وإنما يجب أَنْ يحد الشيء بما يستفاد به ليكشف عن الغرض فيه . / وقد عُلِّمَ أن كونه فعلاً يقتضى تعلقه بالفاعل كتعلق الضرب بالضارب عندهم . فيجب أَنْ يَحْدَّـدَ بما يكشف عن تعلقه بالفاعل ، وينبئ عن وجوده من جهته . والعلم بأنه محدث ، علم بما هو عليه من تحدد وجوده ، ولا يقيّد تعلقه بغيره . وهذا فرق واضح<sup>(٢)</sup> ؛ ولذلك قد يَحْدُثُ محدثاً من يجهله فعلاً ، كأصحاب الطبائع وغيرهم . وقد يمتدده فعلاً من يجهله مَحْدُثاً ، على ما يَحْتَكِي عن بعض الأوائل .

وليس ما قصدناه من حقيقة الفعل مما يذكره أهل العربية عند ذكرهم أقسام الكلام بسبيل ، لأنَّ غرضهم حصر ما يدور عليه الكلام ، ومقصودنا بيان<sup>(٣)</sup> حقيقة الفعل الذي يضاف الى الفاعلين .

(١) فليس : وليس ط

(٢) قد : ساقطة من ط (٣) بيان : ساقطة من ط

## فصل في ذكر ما ينقسم إليه الفعل من الأحكام

اعلم أن الفعل ينقسم الى وجهين : أحدهما لا صفة له زائدة على وجوده ؛ فهذا لا يوصف بقبح ولا حسن عند شيوخنا رحمهم الله <sup>(١)</sup> ؛ وذلك كعمل الساهي والنائم . والثاني له صفة زائدة على وجوده ، فلا يخلو من وجهين : إما أن يكون قبيحاً أو حسناً ، لأنه إما أن يعلم من حاله أنه ما يستحق به الذم إذا انفرد فيكون قبيحاً ؛ أو يعلم من حاله أنه ما لا يستحق به الذم على وجه فيكون حسناً .

١ / ٥

ثم ينقسم الى قسمين : أحدهما يسمى فاعله بأنه متلجج<sup>(٢)</sup> اليه / لقوة دواعيه الى ايجاده ، فلا يدخل في حيّز ما يستحق به الذم أو المدح ؛ والثاني أن يكون فاعله مغلّى بينه وبينه . وما هذه حاله إما أن يقع على وجه يقبح عليه ، أو على وجه يحسن .

وما يقع على وجه يحسن ينقسم أقساماً <sup>(٣)</sup> : فمنها <sup>(٤)</sup> ما لا صفة له زائدة على حسنه ، وفعله له وأن لا يفعله فيما يتعلق بالذم والمدح سواء ، فيكون مباحاً . ومنها <sup>(٥)</sup> ما يستحق بأن يفعله المدح ، إذا لم يمنع منه مانع ، ولا يستحق الذم بأن لا يفعله ، فيوصف بأنه تكذب ،

(١) رحمهم الله : ساقطة من ط

(٢) أقساماً : ساقطة من ط (٣) فمنها : فسنه ط (٤) ومنها : ومنه ط

ومُرْعَبٌ" فيه . ومنها <sup>(١)</sup> ما يستحق به الذم بأن لا يفعله ، فيوصف بأنه واجب .

ثم ينقسم : فمنه ما يستحق الذم بأن لا يفعله بعينه فيوصف بأنه واجب مُضَيِّقٌ ، ومنه <sup>(٢)</sup> ما يستحق الذم بأن لا يفعله إذا لم يفعل ما يقوم مقامه ، فيوصف بأنه واجب مخير فيه .

ولكل واحد مما ذكرناه أصل ضرورى . ونحن نبين القول فى واحد واحد منه ، ونذكر ما يتصل به ، ونبيّن حقائقه ، ونطرح القول فى العبارات ، ونبين أنه لا اعتبار بها فى هذا الباب .

(١) ومنها ومنه ط (٢) ومنه : ومنها ص

## فصل

في أن من الأفعال ما لا يكون حسناً ولا قبيحاً

ومفارقة لما يجب أحد هذين فيه

قد علم أن القبيح من حقه أن يستحق بفعله الذم ، والحسن لا يستحق به ذلك ، فلا بد من أن يحصل لهما حكم زائد<sup>(١)</sup> على الوجود ، لأنه لو لم يحصل / لهما ذلك ، لم يكن أحدهما بأن يكون حسناً أولى من صاحبه ، ولا الآخر بأن يكون قبيحاً أولى منه ، لأن الوجود قد حصل لهما جميعاً على سواء . وإن<sup>(٢)</sup> قُبِحَ القبيحُ منهما لوجوده فقط ، فيجب قُبُوحُ كلِّ فعل ، وإن حَسُنَ الحسن لوجوده فقط ، فكمثل . وذلك يوجب كون الفعل حسناً قبيحاً ، وهذا معلوم فساد به بأول العقل . فَعَلِمْنَا ضرورةً أن في الأفعال حسناً وقبيحاً<sup>(٣)</sup> على ما سبق . فيجب إذن فيما لا صفة له زائدة على وجوده ، أن نحكم بأنه ليس بحسن ولا قبيح . ولما تقول في الحسن والقبيح أنه يجب أن يكون لهما حكم زائد على الوجود ، لكن تفصل بينهما فقط . وليس لأحد أن يقول فيما لا صفة له غير الوجود ، قولوا : بأنه حسن وإن<sup>(٤)</sup> لم يكن قبيحاً ، كما يقولون فيما لم يحدث من الأجناس أنه

(١) حكم زائد حكماً زائداً ص (٢) وإن : فإن ط

(٣) حسناً وقبيحاً : حسن وقبيح ص

(٤) وإن : إن ط

معدوم ، ويفيدون <sup>(١)</sup> بذلك أنه ليس بموجود ، ولا فيما لا اعتماد فيه لازم سقلا بأنه خفيف ، ويفيدون <sup>(٢)</sup> به نفى ذلك عنه . وفي الشاك أنه شاك ، ويفيدون <sup>(٣)</sup> بذلك أنه لم يعتد فيما خطر <sup>(٤)</sup> بياله ، كونه على صفة أو خلافها ، ولا غلته ؛ لأن ذلك إنما يصح في الصفتين اللتين تفيد احدهما اثبات الذات على حال <sup>(٥)</sup> ، والأخرى تنفى كونه عليهما . فأما في اللتين تفيدان إثبات حكمين أو حالين ، فيجب فيما حَصَلَ له الوجود المجرد أن لا يوصف بكل واحد منهما . وكون الشيء حَكَمًا أو قِيحًا من هذا القليل . فما لا صفة له زائدة على الوجود ، لا يجب وصفه بأحدهما .

وليس لأحد أن يدعى أن خَلَوَ الفعل من كونه قِيحًا وحسنًا <sup>(٦)</sup> يعلم فسادُه / باضطرار ، كما نقول ذلك في استحالة خلو الشيء من عَدَمٍ أو وجود ، وخلو الموجود من قِدَمٍ أو حدوث . وذلك لأن هذا الوجه يتأتى في إثبات الصفة ونفيها ، لأن إثبات واسطة لهما يستحيل ؛ ولا يتأتى في إثبات صفتين . وكون الفعل حسنًا أو قِيحًا يفيد كونه على حكمين ، فلا يتأتى ادعاء الاضطرار في استحالة خلو الفعل منه ، ويجب كونه موقوفًا على الدلالة . وقد علمنا أن القبيح يَقْبَحُ لوقوعه على وجوه ، نحو كونه كذبًا وظلمًا ، وأمرًا بقبيح ، وجهلاً ، وإرادةً لقبيح . وكل ذلك يقتضى فيه اختصاصه بحكم زائد على الوجود . وكذلك القول

(١) ويفيدون : ويفيدوا ص

(٤) خطر : يخطر ط (٥) حال : صفة ص

(٦) قبيحًا وحسنًا حسنًا وقبيحًا ط.

في الحسن ، لأنه انما يَحْسُن لوجه<sup>(١)</sup> مَقُول يحصل عليه ، متى انتفت<sup>(٢)</sup> وجوه القبح عنه .

وقد علم أن حركات النائم وكلامه ، لم يحصل لهما حكم زائد على الوجود البتة ، فيجب أن لا يوصف بأنه قبيح ولا حسن .

فان قيل : هلا حكمتكم<sup>(٣)</sup> بقبحه ، من حيث كان غنيا لم يَقْصِد به غرض<sup>(٤)</sup> ، ولا حَصَلَ في حكم المقصود اليه ، لأنه لا حقيقة للغيب الا هذا ؟

قيل له : ان الغيب هو الفعل الواقع من العالم بحاله ، أو في حكم العالم به ، اذا لم يَقْصِد به وجهها مع صحة ذلك فيه . وما هذه حاله ، قد حَصَلَ له حكم زائد على وجوده . وذلك لا يتأتى في فعل السامع والنائم ، فلا يصح كونه قبيحا .

ولا فصل بين مَنْ قال بذلك فيه ، وبين مَنْ قال انه اذا لم يقصد به ما يقبح الفعل له ، فيجب كونه حسنا . واذا استوى القولان تكافئا / في الفساد ، وسئلم ما أردناه .

واعلم أن ما ذكرناه من أن فعل السامع ليس بحسن ولا قبيح ، هو قول شيخنا أبي على وأبي هاشم ، رحمهما الله<sup>(٥)</sup> ؛ ولم يفصلا بين بعض فعله وبين باقيه .

والذي يذهب اليه الشيخ<sup>(٦)</sup> أبو عبد الله أن ما كان مِنْ فعله ضررا

(١) لوجه : لوقوعه على وجه ط (٢) انتفت : انتفى ص (٣) حكمتكم

قلتم ط (٤) غرض غرضا ص (٥) رحمهما الله : ساقطة من ط

(٦) الشيخ ساقطة من ط

لا نفع فيه ، ولا دفع ضرر ، ولا استحقاق ، فانه يقبح ، لأنه ظلم ؛ لأن الظلم إنما قُبِحَ لاختصاصه بهذه الصفة ؛ لا لأنه قصد به <sup>(١)</sup> وجهاً مخصوصاً . وما كان من فعله نقماً محضاً ، فيجب كونه حسناً ؛ لأن ما هذه حاله يحسن لهذا الوجه ، اذا وقع من العالم ، لا لأنه مقصود اليه . فأما ما كان وجهه حسنة أو قبحه وقوعه على بعض الوجوه بالقصد أو بالعلم والاعتقاد ، كنحو الكلام والحركات ، فيجب اذا وقع من فعل السامع والنائم أن لا يكون حسناً ولا قبيحاً ، لأن الاستفاد بكلا <sup>(٢)</sup> الأمرين ، لا يصح فيه . ولذلك لا يصح في كلامه أن يكون خيراً أو أمراً ، ولا في حركاته أن تكون كسباً يجتر بها نقماً ، أو يدفع بها ضرراً .

فأما اذا لَكُمْ <sup>(٣)</sup> في حال نومه رجلاً أو جرحه ، فيجب أن يكون ذلك ظلماً قبيحاً ، وان حك جرباً والتذ <sup>(٤)</sup> بذلك ، فيجب كونه حسناً ، لأنه قد نفعه ، وان كان لا يصح كونه متعباً به ، لأن ذلك يقتضى كونه قاصداً على بعض الوجوه . وان كان لا بد من كونه ظالماً بما يكون <sup>(٥)</sup> من فعله ظالماً ، لأن ذلك يفيد فعله له فقط ، ولا يقتضى كونه قاصداً اليه على بعض الوجوه .

ولا يجوز أن يستحق بما يقع من فعله ذمماً ولا مدحاً ، لأن من / حق هذين أن يستحقهما من يتقدم على الفعل على وجه يمكنه التحرز منه ، ويقصد به وجهاً مخصوصاً ، أو يحصل في حكم القاصد اليه .

(١) به : بها ط (٢) في الأصل : بكل في م ، ط

(٣) لكم : لعل ط (٤) والتذ : فالتذ ط

(٥) بما يكون تكون ط

وهذا الوجه مما لا يصح وقوعه في أفعال الله سبحانه <sup>(١)</sup> ، لأنه عالم  
لنفسه ، فلا يصح وقوع شيء منه من غير أن يَعْلَمَهُ . فلا بد من كون  
فِعْلِهِ حسناً أو قبيحاً ؛ وإذا لم يَقَعْ في فعله هذا الوجه ، فلا معنى  
للتشاغل باستقصائه . وإنما نبهنا بهذه الجملة على حاله ، لأنه ينكشف  
به ما نريد بيانه من بعد .

فأما الإلجاء ، وإن كان لا يصح عليه جلٌّ وعزٌّ <sup>(٢)</sup> ولا في أفعاله ،  
من حيث لا تصح <sup>(٣)</sup> المنافع والمضار عليه <sup>(٤)</sup> ، فإنه داخلٌ في جملة الأفعال  
في وجوب كونه حسناً أو قبيحاً . وسنذكرُ الكلامَ في الإلجاء وما يتعلق  
به مفصلاً من بعد في موضعه .

فإن قيل : هلا جعلتم أفعاله تعالى <sup>(٥)</sup> أجمع بمنزلة فعل الملتجئ في أنه  
لا يستحق به مدحاً ؛ لأنه ممن لا يشق عليه الفعل ، فإذا عَلِمَ حُسْنَتَهُ  
ووجوبه ، ودعاه ذلك إلى فعله ، حل محل أحدنا إذا لم يكن له إلى  
الانصراف عن الفعل داع ، ولا عليه فيه مشقة ؛ وذلك يَبْطِلُ قولكم أن  
معنى الإلجاء لا يصح في أفعاله ؟

قيل له : إن الواحد منا لا يحصل مُلْتَجِئٌ إلى الفعل لما ذكرته ، وإنما  
يُلْتَجِئُ إليه ، أمّا لأنه تقع <sup>(٥)</sup> لا ضرر عليه فيه ، أو يخلص من ضرر عظيم  
يعلمه أو يظنه ، أو لأنه قد علم أنه إن حاول خِلَافَهُ مُشْعٍ منه ؛ فعند  
ذلك لا يستحق المدح بما يفعله ، وإن كان حسناً . وكل ذلك لا يتأتى فيه

(١) سبحانه : تعالى ط (٢) جل وعز : تعالى ط (٣ - ٤) المنافع  
والمضار عليه : عليه سبحانه المنافع والمضار ط (٤) تعالى : ساقطة من ط  
(٥) نفع : ساقطة من ص

تعالى <sup>(١)</sup> ، لأنه إنما يفعل الفعل لحسنه ، ولنفع غيره ، أو ليضرب به على وجه الاستحقاق ، إلى ما شاكله مما سنبينه ؛ / فيجب أن يكون بمنزلة ما يفعله لحسنه . ١ و ١

فكما أننا نستحق على ما هذا حاله المدح ، فيجب مثله فيه تعالى . ولا يجب ، إذا لم يصح أن يستحق الثواب لاستحالة عليه ، من حيث استحيل عليه النفع واللذة ، ومن حيث لا يلحقه بالفعل مشقة ، أن لا يستحق المدح ، مع أن المدح يصح عليه لأنه يحل بعض المادح ، ويصير مدحا له يقصده ، ولا يتعلق كونه مدحا بما يستحيل فيه من لذة أو سرور ؛ ولذلك يصح من الواحد منا أن يمدح مَن لا يشعر بمدحه ، وأن يمدح الميت والمعدوم .

وعلى هذا أرجه نقول : أنه لو فعل جل وعز <sup>(٢)</sup> القبيح لا يستحق الذم — تعالى <sup>(٣)</sup> عن ذلك — لأن ذم الذام لا يحل له ، ولا يتعلق بما يستحيل عليه من غم وضرر ، وإن استحال عليه المضار ، لاستحالة كونه محلا ، وتأقر الطبع .

ولولا أن الأمر في استحقاقه المدح على ما ذكرناه ، لم يستحق على نِعَمِهِ وإحسانه شكرا ، لأن ما منع من استحقاق المدح يمنع من ذلك ، وما أجازاه يجيز ذلك . ولو لم يستحق الشكر ، لم يستحق العبادة ، لأنها إنما تستحق للنعم التي تستقل بنفسها ، وتصير أصلا للنعم إذا بلغ حداً مخصوصاً .

(١) تعالى : سبحانه ط.

(٢) جل وعز تعالى ط (٣) تعالى : سبحانه ط

فإذا بطل ذلك ، علم أنه يستحق المدح بأفعاله ، وأنه يفارق المثني<sup>(١)</sup> فيه . وليس يستحق المدح على الفعل لأنه يشق ، لأن<sup>(٢)</sup> ما لا يشق علينا ، أو لا يعتد بما فيه من المشقة ، قد يستحق به المدح متى وقع على وجه مخصوص ، كإرشاد الضال عن الطريق إلى الطريق ، إلى ما شاكله<sup>(٣)</sup> . فكذا لا يتمتع أن يستحق تعالى بالفعل الحسن المدح ، سيما إذا كان ما يفعله إحساناً وانعاماً ، لأن<sup>(٤)</sup> النعم من يستحق / المدح لكونه منعماً ، لا لأنه يشق عليه ذلك . ولذلك لو شق عليه ، ولم يقصد به الانعام ، لم يستحق شكراً ولا مدحاً . وقد يستحق المدح على القصد والارادة ، وإن كان لا يحتفل بهما ولا تتبين فيهما مشقة ، متى وقعاً على وجه مخصوص .

وانما تشترط المشقة في استحقاق الثواب ، لأنه كالمقابل لها ، كما أن العوض مقابل الضرر . فأما المدح فيعزل عن ذلك . فيجب صحة ما قلناه : من أنه تعالى يستحق المدح والشكر بأفعاله ، ولا شيء من أفعاله ، الا ويستحق به المدح والشكر جميعاً ، من ضرر ونفع ؛ لأن جميع ذلك نفع<sup>(٥)</sup> ونعمة<sup>(٦)</sup> ، ويقع منه على حد ما يقع الاحسان منا ، فيستحق المدح به . ولا يشذ من أفعاله شيء مما<sup>(٧)</sup> ذكرناه الا العقاب ، فانه في حكم المباح من فعلنا في أنه لا يستحق بفعله مدحاً ، وإن فارقة من حيث يستحق بأن لا يفعله المدح ، ويجرى مجرى التفضل ، على ما بينته من بعد .

وانما لم يستحق بفعله المدح ، لأنه ليس بنفع عاجل ولا آجل ، ولذلك

(١) شاكله : شاكل ذلك ط (٢) مما : عما ص

لا يجب على المعاقب الصبر والشكر ، ولا يقبح منه الجزع ، ويفارق ما يفعله تعالى من الأمراض والأسقام قاصداً به المصلحة في الدين .

وقد بين شيوخنا رحمهم الله <sup>(١)</sup> الاجاء بما قد ثبت من أصوله في الشاهد ، لأن من استبد به الجوع ، وحضره المأكول الطيب ، ولا مانع له من تناوله ، ولا يعتقد فيه ضرراً ، فلا بد من كونه ملجأ الى تناوله . وكذلك القول فيمن شاهد السبع ، وعلم <sup>(٢)</sup> أنه جهة للخوف <sup>(٣)</sup> ، وقوى في ظنه أن هو <sup>(٤)</sup> وقف أن يفترسه <sup>(٥)</sup> ، / فلا بد من أن يكون ملجأ الى الهرب ، اذا اعتقد أنه لا نفع له في وقوعه عاجلاً ولا آجلاً . وكذلك الواحد منا اذا قوى في ظنه أنه أن رام قتل ملك من الملوك ، أنه يمتنع منه <sup>(٥)</sup> لإمارات قوية يشاهدها <sup>(٥)</sup> ، يكون ملجأ الى أن لا يقدم على قتله .

١٠ د

والعلم بجملة ما ذكرناه ضروري ، لأن كل عاقل يعلم أن من هذه حاله ، فلا بد من أن يتقدم على <sup>(٦)</sup> ذلك الفعل أو <sup>(٦)</sup> تركه ، ولا يستحق المدح على ذلك .

والعلم بأن الأكل ، والتارك لقتل نفسه ، اذا كان حالهما ما قلناه ، لا يستحق المدح على ذلك <sup>(٧)</sup> ، ضروري لا لبس فيه . والعلة في ذلك بيّنة ، لأن من هذه حاله يتقدم على الفعل ويجتنبه ، لمنافعه ودفع

(١) رحمهم الله : ساقطة من ط

(٢ - ٣) أنه جهة للخوف : ساقطة من ط

(٣) هو : ساقطة من ط (٤) أن يفترسه : افتترسه ط

(٥ - ٥) لإمارات قوية يشاهدها : ساقطة من ط (٦ - ٦) ذلك الفعل

أو : ساقطة من ص (٧) على ذلك : ساقطة من ط

المضار عنه ، لا لحسنه ؛ وما لا يتفعل على هذا الوجه لا يستحق به المدح ،  
وفتارق القبيح الذى قد يستحق به الذم اذا أمكن التحرز منه ، وان لم  
يفعل لقبه ، على ما نبينه من بعد .

وهذه الجملة كافية " فيما قصدنا بياؤه ، من أنه جل وعز <sup>(١)</sup> يستحق  
المدح بأفعاله ، وتفتارق حاله حال الملجأ فى ذلك .

## فصل

### في ذكر القبح وبيان حقيقته

قد عليم باضطرار أن الكذب الذي لا نفع فيه ولا دفع ضرر أعظم منه <sup>(١)</sup> ، والضرر الذي لا نفع فيه ولا دفع ضرر أعظم منه ، ولا هو مستحق ولا يظن ذلك فيه ، متى فعلهما القادر المتخلى ، يستحق لفعلهما <sup>(٢)</sup> الذم ، إذا لم يمنع منه مانع . فعبّرنا عما هذه <sup>(٣)</sup> حاله بأنه قبيح ، وأقصدنا بهذه العبارة هذا المعنى / فيه . فَمَنْ خالف في ذلك لم يَخْلُ خلافة من وجهين : أمّا أن يكونَ في المعنى ، بأن يقول : إن الكذبَ والظلمَ لا يستحق بفعلهما الذم على وجه ، أو يستحق بهما المدح . وهذا مما يتعلم بطلافة باضطرار . لأنَّ مِنْ كمال العقل العلمَ بأنَّ الظلمَ ما نستحق به الذم ؛ ولا يختلف العقلاء في العلم بذلك ، كما لا يختلفون في العلم بالمدركات ، وسائر ما يكمل به العقل . فلا فَرْقَ بَيْنَ من يدعى خلاف ما ذكرناه في الظلم والكذب ، وبين مَنْ يدعى ذلك في سائر ما يتعلم باضطرار . وَمَنْ بلغ هذا الحدَّ <sup>(٤)</sup> ، لم يمكن في مكالمته إلا التنبيه على جحد الضروريات <sup>(٥)</sup> .

١٠ ظ

(١) أعظم منه : ساقطة من ص

(٢) لفعلهما : ساقطة من ص

(٣) هذه : هذا ص

(٤) الحد : المبلغ ط

(٥) الضروريات : الضرورات ط

(١) فان قال : فانتم تقولون ان الظلم قد يقع من السامى والطفل القاصد ، ولا يستحق الذم . وقد يقع صغيرا من المكلف ولا يستحق الذم ؛ فقد دخلتم فيما عبتموه علينا .

قيل له : (١) انما يستحق به الذم اذا فعله مَنْ يمكنه التحرز منه ، فاما مَنْ ليس هذه حاله فلا يجوز أن يستحق الذم عليه ، ولا يخرج ذلك من أن يكون مما يستحق به الذم على وجه ، ويصير حال الفاعل كاللانع من ذلك لأمر (٢) يرجع اليه . وكذلك القول في الكذب الصغير ، لأن كثرة طاعات فاعله ، وعظم ما يستحقه من المدح يمنع من استحقاق الذم ، لاستحالة استحقاقهما ، لا لأن من حقهما أن لا يستحق الذم بهما (\*) . فقد صح بذلك سقوط ما ألزمناه ؛ لأننا لم نجوز أن لا يستحق بالكذب والظلم الذم ، الا اذا كان هناك منع . وأنت فتى قلت ان الظلم لا يستحق بهما وان وقعا من العالم / العاقل ، جحدت الاضرار ، ولزمك نفي سائر العلوم الضرورية ، وأن لا يفصل العلاء بين الظلم والعدل ، والكذب والصدق . فحالك في ذلك مبين لعالنا فيما ألزمناه .

فان قيل : كيف يصح ما ادعيتموه ، وفي الناس من يقول : ان قُبْحَ الظلم كقبح الصور القبيحة ؟ ولا يفصل بين الأمرين ؛ وذلك يمنع مما ادعيتموه من العلم الضروري .

قيل له : ان كل عاقل يعلم أن من حق فاعل الظلم أن يستحق به

(١ - ١) فان قال ..... قيل له : ساقطة من ط (٢) لأمر : لا لأمر ط

(\*) ..... فقد صح .... كذلك : ساقطة من ط

الذم ، اذا لم يمنع منه مانع ، متى كان مُخَلَّى بينه وبينه ، وعالما بذلك من حاله . وانما يقال في الصورة انها قبيحة من حيث تَنَقَّر النفس من النظر اليها . ولذلك تَرى العقلاء مع تساويهم في معرفة الصورة يستحسنها البعض ، وغيره يستبجها ، من حيث اختلفا في حصول ثور النفس في أحدهما ، والشهوة في الآخر . وقد يستحسنها في الوقت الثاني من استبجها أولا ، وان كان معرفته بها لا تتغير . وليس كذلك حال العقلاء في الكذب والظلم اذا علموهما كذلك (\*) ؛ لأنهم لا يختلفون في استبجها ، وفي أن الفاعل لهما يستحق الذم . وانما يختلفون في ذلك متى لم يعلموهما على هذا الوجه ؛ كما قوله في الخوارج انهم يتحسنون قتل من خالفهم من حيث اعتقدوه مستحقا (١) . ولو علموا من حاله أنه ظلم لعلموه قبيحا . وانما صح ذلك فيه (٢) من حيث كان العلم بقبحه علما (٣) بقبح قبح ما له صفة الظلم ؛ والعلم بتلك الصفة يحصل استدلالا ، فمتى دخلت الشبهة في الصفة ، لم يحصل العلم بقبحه . وكذلك القول في العلم بسائر المتبهمات . ولذلك فارق حاله حال ما يعلم مفصلا / ، لأن ذلك انما لا تلبس الحال فيه ، لتعلق العلم به على التفصيل . ولا يصح أن يجهله ، لأنه يؤدي الى أن يُعلم من الوجه الذي جهل عليه . وليس كذلك حال ما قدمناه ، لأن الجهل بالصفة لا يخرج العلم الضروري من أن يكون حاصلًا على جهة الجملة .

١١ ط /

(\*) هنا انتهاء السطر في نسخة ط

(١) اعتقدوه مستحقا : اعتقدوا به أنه مستحق لذلك ط

(٢) فيه : ساقطة من ص (٣) علما : علم ص

(\*) وليس لأحد أن يقول : إن استحسان الصورة في أنه يدعو إلى النظر إليها ، ويقتضى أن له ذلك ؛ واستباحها في أنه يمنع من النظر إليها ، ويقتضى أنه ليس له ذلك ؛ مع استباح ما علم كونه ظلماً ، واستحسان ما علم كونه عدلاً . وذلك فيمنع من تفرقتكم بين الأمرين ، ويبيّن صحة ما ألزمتكموه . وذلك لأن ما قاله إنما يقتضى قبْح النظر إلى الخِلقة دونها ، وحسن النظر دونها ؛ وذلك يستقيط ما قصد إليه ، لأنه رام أن يلزمتنا القول بقبح الصورة ، وأن حالها حال الظلم . وما أورده إنما يوجب قبْح النظر وحسنه . وبَعْد ، فإن ما له يستقيح النظر هو نقور الطبع عن ذلك ، وذلك مما لا يوجب قبْحه ، لأنه لا يتمتع حسنه مع ذلك ؛ ولذلك تحسن الأفعال المضافة . وليس كذلك العلم بقبح الظلم ، لأنه لا يحسن معه فعله على وجه يوضح بذلك سقوط ما تعلق به (\*).

فإن قيل (١) : كيف يعلم قبح الظلم والكذب إذا علم من حالهما ما ذكرتموه ضرورة ؛ وقد علمتم أن المتجبرة تعتقد حسن ذلك ، إذا وقع من الله تعالى (٢) ؛ وفي العقلاء من يقول أن قبحهما هو من جهة النهي ، ولولاه لحسن فعلهما ، وإن علماً ظلماً وكذباً لا تقع فيه ، ولا دفع ضرر ؟ /

١٢/

قيل له : إن الكلام فيما ذكرناه قبل العلم بالله تعالى ، واعتقاد ما يفعله ولا (٣) يفعله ؛ ومعلوم من حال العقلاء ما ذكرناه . فإذا صح ذلك ، فما ذكره من الاعتقاد الفاسد لا يؤثر فيه ، كما لا يؤثر في العلم في المدركات ، وسائر ما يكمل به العقل في العلوم .

(\*) — (١) وليس .... به : ساقطة من ط

(١) قيل : قال ط (٢) تعال : سبحانه ط (٣) ولا : أو لا ط

على أن ما حكيته عنهم بمعزل مما ذكرناه ، لأنهم لم يعلموا الظلم واقعا من القديم سبحانه وتعالى عن ذلك ، فيصح الاعتراض باستحسانهم ذلك منه . والذي ادعيناه أن الظلم المعلوم وقوعه وصفته يتعلم قبحه ضرورة ؛ ولم يعلموا ما اعتقدوا وقوعه من القديم ، بل الدلالة قد دلت على خلافه . ولا يجرى الاعتقاد عندنا مجرى العلم <sup>(١)</sup> في حصول العلم <sup>(٢)</sup> الضروري بقبح الظلم ، فليس لأحد أن يقول : هلا جرى اعتقادهم وإن لم يكن علما مجرى العلم في هذا الباب ؟ . وكيف يجرى مجراه ، والعلم بقبحه كالفرع على العلم بأنه ظلم ، والعلم بذلك فرع على العلم بوجوده ، فإذا لم يحصل الذي هو الأصل ، فبأن لا يحصل الفرع أولى ؟ .

وإن ما صح من المجبرة أن تعتقد أن الظلم من فعله جل وعز <sup>(٣)</sup> لا يصح ، لأنهم <sup>(٤)</sup> لما علموا الظلم في الشاهد وعلموا قبحه ، جهلوا ما له قبح ، وظنوا أنه يقبح للنهي ، من حيث كان العلم بما له يقبح طريقته الاكتساب ، فأداهم ذلك الى اعتقاد حسنه من القديم تعالى <sup>(٥)</sup> . وهذا الجهل يصح ثانيا ، وإن لم يصح أولا ، على ما ذكرناه . وإن كان / في شيوختنا من يحمل أمرهم على أنهم يعلمون قبح الظلم ، لو وقع منه جل وعز <sup>(٦)</sup> ، وأنهم انما جهلوا ذلك <sup>(٧)</sup> : امّا لاعتقادهم أن تعذيب الأطفال يجرى مجرى المستحق ، امّا لذنوب آبائهم ، أو من حيث علم

١٢ /

(١ - ١) في حصول العلم : ساقطة من ط

(٢) جل وعز : سبحانه ط

(٣) لأنهم : ساقطة من ط

(٤) تعالى : سبحانه ط

(٥) جل وعز : سبحانه ط (٦) ذلك : ساقطة من ط

من حالهم أنهم يكفرون ؛ واما لا اعتقادهم أن<sup>(١)</sup> لحال الفاعل تأثيرا فيما له يقبح الظلم . ولو خَلَكُوا مِنْ<sup>(٢)</sup> هذا الاعتقاد ، لعلوا قبح الظلم منه .  
ولا اعتبار بارتكاب مَنْ<sup>(٣)</sup> تأخر منهم خلاف ذلك ، لأنهم لا يمتنع<sup>(٤)</sup>  
أن يجحدوا ما يعلمونه باضطرار ، لأن<sup>(٥)</sup> ذلك يصح على العدد اليسير ، وإن<sup>(٦)</sup>  
امتنع على الجمع الكثير . هذا اذا كان الكلام فيما ينفرد به جل<sup>(٧)</sup> وعز<sup>(٨)</sup>  
ما ينسبونه اليه من الظلم — تعالى عن ذلك<sup>(٩)</sup> — كتمذيب الأطفال  
والأمراض .

فاما ما يضيفونه<sup>(١٠)</sup> اليه من ظلم العباد ، فالكلام فيه أبين ، لأنهم قد  
اعتقدوه قبيحا في الحقيقة . واما نفوا كونه قبيحا من جهته ، لأنهم غير<sup>(١١)</sup>  
عالين بتعلقه به<sup>(١٢)</sup> . على أنه لا يمتنع أن يقال أن<sup>(١٣)</sup> العلم بأن العلم قبيح<sup>(١٤)</sup> انما  
يحصل باضطرار على الجملة ، من غير تعيين كونه قبيحا من فاعل  
مخصوص ، كما أنه لا يعلم في ظلم بعينه مخصوص ذلك باضطرار . فعين  
الفاعل كعين الفعل في أنه لا مدخل لهما في هذا الباب . وما يجهله المجبرة  
هو جهل باستقبحه من قاعل مخصوص . وذلك غير ما ادعينا العلم  
الضروري فيه . وهذا بعينه يسقط قول مَنْ<sup>(١٥)</sup> سئل فيقول : كيف يُعلم  
قبح<sup>(١٦)</sup> الظلم باضطرار اذا عُلِمَ ظلما ، وأنتم لا تعلمون الظلم مفصلا ، وأنه  
متعلق<sup>(١٧)</sup> بالفاعل ، وحادث من جهته باضطرار ، وفي الناس مَنْ<sup>(١٨)</sup> قاه /  
أصلا ، ونفى تعلقه بالفاعل أصلا ، أو نفى تعلقه بالواحد منا ؟ لأن

(١) يمتنع . يمتنعون ط (٢) جل وعز : تعالى ط

(٣) تعالى عن ذلك : ساقطة من ط (٤) يضيفونه : ينسبونه ط

(٥) به : ساقطة من ط (٦) متعلق : يتعلق ط

ما ادعيناه ، هو كلام " في أن " من " حق " هذا القبيح <sup>(١)</sup> أن يستحق من .  
فَمَكَلَهُ الذم . اذا علمه كذلك من غير تفصيل عينه ، أو تعيين من تعلق به .  
فاذا علم بالتأمل كون الظلم حادثا من الفاعل وتعلقه به ، علم قبحه  
منه مفصلا ، واستحقاقه الذم عليه معينا . ومتى لم يعلم ذلك مما ذكرناه  
من العلم الضروري — وحصوله <sup>(٢)</sup> على الوجه الذي ذكرناه واضح " ه  
لا اعتراض عليه ، وان كان لا يمتنع أن يقال أن تعلق الظلم لمن وقع  
بحسب قصده يعلم باضطرار — فلا يمتنع حصول العلم الضروري بقبحه  
من جهته على الجملة ؛ وان احتج في تفصيل ذلك الى تأمل ونظر ، على  
ما قدمنا القول فيه .

وما يَحْتَكِي عن بعض العرب من استحسان العادات وأخذ الأموال  
لا يمترض ما قلناه : لأنهم انما يستحسنون ذلك متى اعتقدوه في حكم  
المستحق لبعض الأمور ، أو اعتقدوا <sup>(٣)</sup> فيه دفع ضرر ، لما يلحقهم من العار  
والأفنة بالامتناع من القدي ، مما يصلون به الى ذلك ، يستحسنونه .  
ومتى خَلَوْا من هذه الاعتقادات ، فلا بد من أن يعلموا قبح الظلم .  
والقول في سائر ما يعلم قبحه باضطرار من الأمر ببغض المقيحات ، ه  
وارادة بغضها ، وبغض الجهل ، وبغض العبث ، كاقول في الظلم ؛ لانه  
لا شيء من المقيحات الا وله أصل " ضروري ، على ما ذكرناه في الكذب .  
ولذلك يصح منا حَمْدُ الكذب الذي فيه نفع أو دفع ضرر / ، أو يعتقد  
ذلك فيه ، على الكذب الذي ذكرناه . وسنبين ذلك عند الحاجة اليه .

(١) القبيح : القبيح ط (٢) وحصوله : حصوله ط

(٣) أو اعتقدوا : واعتقدوا ط

نما ثبت أنه قبح ، فيجب اشتراكه في المعنى الذي ذكرناه ، علّم قبحه باضطراب أو اكتساب ، لأن معنى القبح في جميعه لا يختلف . فأمّا أن سَلِمَ في معنى القبيح ما ذكرناه ، وخالف في العبارة ، فلا وجه للمضايقة فيه ، لأن الغرض اثبات المعاني دونها ، <sup>(١)</sup> وأن كان الكلام في أن ما هذه حاله يوصف في اللغة بأنه قبيح لا التباس فيه <sup>(٢)</sup> .

ووصفهم للخلقة بأنها قبيحة ، لا يؤثر في ذلك ، لأن الاسم الواحد لا يستمع كونه حقيقة في معنيين مختلفين ، وإن كان الأغلب أن هذا الاسم حقيقة فيما يصح عقلا . وإنما يجري على الخلقة <sup>(٣)</sup> القبيحة من حيث كان نفور النفس عن النظر إليها في أنه يتنفّر عن ذلك بمنزلة <sup>(٤)</sup> العلم بقبح القبيح ، فتشبه به . <sup>(٥)</sup> وإن كان شيخنا أبو هاشم رحمه الله قد قال في بعض النصوص : أنه غَرَضُ مَنْ وصف القرد بأنه قبيح هو أن العين ترتد عنه ولا تستحلي النظر إليه ؛ وذكر فيه وفي بعض الأبواب ما يدل على أن استعمال ذلك فيه محال ، من حيث يتكرّره ويستثنى كما يتكره القبيح لما فيه من الذم والضرر . وأى قول قيل في ذلك لم يؤثر فيما ذكرناه ، فلذلك لم تنقص القول فيه ، وإن كان ما يعلمه من أن العلم بما يقبح عقلا يمنع من فعله ويستمر حال العقلاء فيه على وجه واحد يوجب ترجيح القول بأنه حقيقة فيه ومجاز في الصورة <sup>(٦)</sup> .

وقد قيل أنه / مجاز في الصور لأن استباحها لأمر يرجع إلينا لا إليها .

(١ - ١) وإن كان .... فيه : ساقطة من ط

(٢) الخلقة : الخلق ص

(٣) ذلك بمنزلة : بياض في نسخة ص

(٤ - ٥) وإن كان .... في الصورة : ساقطة من ط

وليس كذلك حال الظلم . وقد قال شيخنا <sup>(١)</sup> أبو هاشم رحمه الله أنه لا بد في استباحها من أن تكون بحال تختص به ، وإن كان لا بد من إثبات أمر فينا ، وكذلك <sup>(٢)</sup> حال الظلم أنه إنما يستباح ، من حيث كان ظلماً <sup>(٣)</sup> ، إذا عليمه المستباح له كذلك .

<sup>(٤)</sup> وقد قال رحمه الله في بعض المواضع أن كونه قبيحاً يتعلق بالمستباح وأطال القول فيه ، وإنما أراد بذلك أنه لا بد من كونه علماً بحاله أو في حكم العالم ، لأن أصوله وكلامه يدلان على أن القبيح يقبَح <sup>(٥)</sup> لأمر يرجع إليه ، بل يصرح بذلك فيه .

وجملة ما تحصله في حكم القبيح أنه ما إذا وقع على وجه من حق العالم بوقوعه كذلك من جهته ، المخلى بينه وبينه ، أن يستحق الذم إذا لم يمنع منه مانع . وهذا مستتر في كل قبيح ، لأنه وإن وقع ممن ليس بعالم ، فلا يخرج من أن يكون ما ذكرناه معلوماً من حاله . والصغير من القبائح داخل في الحد ، لأنه إنما لم يستحق به الذم لمانع .

وربما مرَّ في كلام شيخنا أبي هاشم ، رحمه الله <sup>(٦)</sup> ، أن القبيح ما يستحق به الذم إذا انفرد ، يتحرز بذلك عن الصغير ، لأنه إنما لم يستحق به الذم لأنه لم ينفرد . وما ذكرناه أكشف ؛ لأننا قد نبهنا <sup>(٧)</sup> في الحد على ما يبيِّن به القبيح من غيره ؛ لأنه إنما يبيِّن باستحقاق الذم عليه ، إذا كان حال الفاعل ما وصفناه . وهذا الحكم واجب فيه ، كوجوب صحة الفعل

(١) شيخنا : ساقطة من ط (٢) وكذلك : فلذلك ط (٣) ظلماً : ظالماً من

(٤ - ٤) وقد قال ٠٠٠٠ القبيح يقبح : وأصوله تدل أن القبيح يقبح ط

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط (٦) نبهنا : بينا ونبهنا ط

من القادر . فكما يتحدّد القادر : بأنه الذى يصح منه الفعل اذا / لم يكن هناك منع ، فكذلك يتحدّد القبيح بما ذكرناه .  
 وربما مرّ في الكتب أن القبيح هو الذى ليس لفاعله أن يفعله . وهذا لا يستمر ؛ لأن فيها ما لا يصح ذلك فيه ، وهو ما يقع ممن لا يصح أن يتحرز منه كالطفل والنائم . ولأن العلم بأنه ليس لفاعله أن يفعله كالتابع للعلم بقبحه ، ولأنه <sup>(١)</sup> لا يكشف عما له قبح ، ولا ينبه على <sup>(٢)</sup> الحكم المتعلق به ، فما قدمناه اذن أصح .  
 وكذلك اذا حدّد بأنه ما <sup>(٣)</sup> ليس لفاعله أن يفعله اذا علمه على وجه مخصوص ، لأن ما ذكرناه من الوجهين يبين أن التحديد بما قدمناه أولى . وقد يحدّد ذلك بأن يقال : انه ما <sup>(٤)</sup> من حقّه أن يصح أن يستحق به الذم . وهذا لا يلزم عليه وقوع القبيح من الصبي ، ولا القبيح الصغير . لأنّ الذمّ وإن لم يستحقّ بهما ، فلا يخرج من أن يكون من القبيل الذى يقبح ذلك فيه ، وأنه مفارق <sup>(٥)</sup> لما لا يستحق به الذم على وجه . وما قدمناه أولى ، لأنه يكشف عن الغرض بهذه اللفظة . وقد يتحدّد : بأنه ما يستحق به الذم اذا فعله من يمكنه التحرز منه ، ولم يكن هناك منع . وهذا لا يسكّث على ما يقوله شيخنا <sup>(٦)</sup> أبو على رحمه الله <sup>(٧)</sup> من أن المراهق الذى لم يبلغ حدّ التكليف ، قد

(١) ولأنه : وإنه ط (٢) على : عن ص (٣) ما : مما ص

(٤) ما : مما ص (٥) مفارق : مقارن ص

(٦) شيخنا : ساقطة من ط

(٧) رحمه الله : ساقطة من ط

يعلم القبيح ولا يستحق الذم به ، وإن أمكنه التحرز منه ، ويستقص بالتبيح الواقع من الملجأ اليه .

وقد ذهب الناس في حكم القبيح مذاهب بعيدة ، وحذ كثير منهم بحدود لا تصح . ولم نذكر ذلك لأن الصحيح إذا عُرِف ، وعُرِف طريق القدح في فاسده ، لم يكن لاطالة / الكتاب بذكره وجه .

١٠٩٥

وأما الكلام في إبطال ما يحدون به القبيح من كونه منتهياً عنه ، إلى ما شاكله ، فسنبين فسادَه من بعد .

وقد يعبر عن القبيح بعبارات تقاربه في الفائدة ، وإن كانت مخالفة له في أصل الموضوع . فيقال فيه أنه محظور ، ويراد به أن حائراً حظه ودل على ما على الفاعل فيه من المضرة ، أو أعلمه ذلك من حاله . ولذلك لا يقال في فعل البهيمة والصبى بأنه محظور ، لما لم يصح ذلك فيه . ولذلك تقول أنه تعالى لو فعل الظنم لكان قبيحاً منه ، ولا تقول فيه أنه كان محظوراً عليه (١) .

وقد يعبر عنه بأنه محرم ، ومعناه عند (٢) شيخنا أبي هاشم رحمه الله (٣) أنه قبيح ومحظور جميعاً . ولذلك لا يقال في أفعال البهائم ذلك .

وقد يعبر عنه بأنه باطل ، وفائدته أنه وقع من فاعله على وجه لا يتنفع به . ولذلك لا يستعمل في البهائم ، من حيث كان لا يصح منها (٤) القصد إلى الأفعال على وجوه مخصوصة . ولذلك قيل في الأفعال الحسنة إذا وقعت من العاقل من غير تمام ، ولم يحصل به المقصود ، أنه باطل .

(١) عليه : منه ص (٢ - ٢) شيخنا . . . رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) منها : منهم ص

فيقال ان" صلاته باطلة ، اذا قطعها دون التمام ، وان" كان يقطعها معذورا .  
والشهادة باطلة ، وان كانت صدقا ، لمآلم يحصل بها الفرض الذي تراد له .  
وقد قال <sup>(١)</sup> شيخنا أبو هاشم رحمه الله <sup>(١)</sup> ان" الأصل في الباطل  
الله المعلوم المنتفى . ولذلك يقال بطل الشيء ، وعَدِمَ ، وشبَّه ما لا يقع  
على وجه ينتفع به بالمعدوم . <sup>(٢)</sup> ثم تمورف استعمال ذلك فيه بالقبيح <sup>(٣)</sup>  
من حيث يضر / ولا ينفع ، يستعمل ذلك فيه ، من حيث حل محل المعدوم ،  
وما له نفع فيه .

وقد يوصف القبيح بأنه فاسد" ، وان" كان الأصل فيه ضرر قبيح ؛  
ولذلك يوصف فاعل الفساد بأنه منفسد ، ويجرى ذلك عليه على جهة الذم .  
ولذلك لا يقال في الله جل وعز <sup>(٤)</sup> انه منفسد ، من حيث كان ما يفعله من  
المضار حسنا . <sup>(٥)</sup> وقد يقال فيما تغير حاله الى وجه لا ينتفع به أنه قد  
فسد ، كما يقال ذلك في القبيح ؛ وان" كان الأصل فيه ما قلناه <sup>(٦)</sup> .  
وقد يوصف القبيح بأنه شر ، اذا كان ضررا ، ولو كان قبيحا لم  
يوصف بذلك ؛ وله موضع مستقصى فيه .

وقد يوصف القبيح بأنه خطأ ، ويراد به أنه قبيح ممن يمكنه التحرز  
منه ، ولذلك لا يستعمل ذلك في البهيمة .

وقد قال شيخنا <sup>(٧)</sup> أبو هاشم رحمه الله <sup>(٨)</sup> في بعض النصوص <sup>(٩)</sup> :  
ان" الأصل في الخطأ هو أنه لم يقع ما قصد اليه من الفعل على ما قصد

(١ - ١) شيخنا ... رحمه الله : ساقطة من ط (٢ - ٢) ثم ... بالقبيح :

والقبيح ط (٣) جل وعز : سبحانه ط (٤ - ٤) وقد يقال ... قلناه :

ساقطة من ط (٥ - ٥) ساقطة من ط (٦) كذا بالأصل في النسختين . أى بالقاء

اليه . كقولهم : أخطأ الهدف . وشبه فعل المعاصي بمن لم يصب القرطاس<sup>(١)</sup> ،  
لأنه قصد بذلك الى نيل منفعة أو دفع مضرة ، فكان ما حثرمه من المنافع  
أعظم مما ناله بفعل ذلك ، وما اجتلبه من المضار أعظم مما دفع عن نفسه  
في العاجل بفعل ذلك ، فكان كالمخطيء ما قصد اليه . وقال : انما توصف  
المعصية بأنها خطأ من حيث كانت قبيحة<sup>(٢)</sup> ، وفاعلها يستحق عليها الذم .  
والأولى ما ذكرناه : لأن الصغيرة قد<sup>(٣)</sup> توصف بذلك ، وان كان  
لا يستحق عليها الذم لكثرة طاعاته ؛ وان صح أن يقال انها اذا كانت  
قبيحة<sup>(٤)</sup> ، ومن حقها أن يستحق / بها الذم ، لولا المنع ، فيجب أن توصف  
بأنها خطأ ؛ ويرجع معناه الى ما قدمناه .

١٦٠

وأما وصف القبيح بأنه معصية<sup>(٥)</sup> فمعناه : أن المعصية قد كرهها .  
ولذلك يقال في الشيء الواحد : انه معصية<sup>(٦)</sup> لله طاعة<sup>(٧)</sup> للشيطان ، من حيث  
كرهه الله وأراد الشيطان . ولذلك يستعمل مضافاً ، لكنه بالتعارف قد  
صار اطلاقه يفيد كونه معصية<sup>(٨)</sup> لله . فلذلك يفيد كونه قبيحاً ، لأن ما كرهه  
تعالى ، فلا بد من كونه قبيحاً ، ولو كره تعالى<sup>(٩)</sup> ما ليس بقبيح — تعالى  
عن ذلك — لو صِفَ بذلك . لكنه لما ثبت أنه لا يكره الا القبيح ، أفاد  
بالاطلاق<sup>(١٠)</sup> ما ذكرناه .

وتد يقال في القبيح انه منتهى<sup>(١١)</sup> عنه ، ويعقل بالتعارف أنه جل وعز<sup>(١٢)</sup>  
نهى عنه ؛ فلذلك يفيد قبحه . ولا يقال فيما يقع من القبيح ممن ليس  
بكلف ، أنه معصية<sup>(١٣)</sup> ، ومنهى<sup>(١٤)</sup> عنه ، لما قدمناه .

(١) يقال : أصاب القرطاس أى الغرض ( المنجد )

(٢) قد : ساقطة من ط (٣) تعالى : سبحانه ط

(٤) أفاد بالاطلاق : أفادت اطلاق ط (٥) جل وعز تعالى ط

## فصل

في ذكر معنى <sup>(١)</sup> الحسن والمباح وما يتصل بذلك

اعلم أنه لما عَلِمَ باضطراب أن في الأفعال ما يقع على وجه لا يستحق فاعله <sup>(٢)</sup> بِفِعْلِهِ إِذَا عَلِمَهُ عَلَيْهِ الذَّمُّ على وجه ، وصف <sup>(٣)</sup> بأنه حسن ، ليناد فيه هذه الفائدة ، وذلك كالأحسان إلى الغير والتنفس في الهواء ؛ لأن العلم بأن فاعل ذلك لا يستحق الذم ضروري . ووصف الخَلِيقَةِ بأنها حسنة يفارق ذلك ، لأن الفرض منه أنها تستطلي ويشتبه النظر إليها على ما قدمنا ذكره في / وصف الخَلِيقِ بأنها قبيحة .

١٦/ ط

فأما المباح فهو كله حَسَنٌ ، لا صفة له زائدة على حسنه ، كالتنفس في الهواء الذي يعيش دونه ، ونيل المأكول الذي لا يلحقه بفعله <sup>(٤)</sup> مضرة ، ولا هو ملجأ إلى تناوله . فما هذا حاله يوصف بأنه مباح ، إذا عَلِمَ أو دُلَّ على أنه لا صفة له زائدة على حسنه ، وأن فعله له وإن لا يفعله سواء في أنه لا يستحق ذمًا ولا مدحًا . فلذلك يقال في أفعال العاقل أنه مباح ، ولا يستعمل ذلك في فعل البهيمة ولا في أفعاله تعالى . ولذلك قال شيخنا <sup>(٥)</sup> أبو هاشم رحمه الله : إن أفعال أهل الجنة توصف بذلك ، لما أعلموا من حالها ما قدمناه ، وإن لم يدلوا

(١) معنى : ساقطة من ط (٢) وصف : يوصف ص (٣) بفعله : بفعله ص

(٤) شيخنا : ساقطة من ط ساقطة من ط . (٥) رحمه الله :

عنه . ولذلك يقول في كثير من المنافع انها على الاباحة ، يريد بذلك ما قدمناه .

وقد يوصف الحسن بأنه حلال " ، يراد به أنه مباح ؛ ولذلك لا يقال : يحل لله تعالى ، وإن قيل انه يحسن منه . ولا يقال في فعل البهية انه حلال وإن كان الأكثر <sup>(١)</sup> استعمال هذه اللفظة في الشرعيات ، دون ما علم اباحته عقلا ، كما نقول في وصف الواجب بأنه فرض " ، اذا كان متقدراً بالشرع .

وقد يوصف الحسن بأنه حق " ، اذا كان واقعا من العالم . ولذلك لا يستعمل في أفعال البهائم ، وإن كان قد يفاد به أنه مذهب " صحيح ، وخبر " صدق " . ولذلك يقال ذلك كثيرا في المذاهب ؛ فيقال في بعضها انه حق ، وفي بعضها انه باطل . ولذلك يقل استعماله في الأكل والشرب وغيرهما ، وإن كانت حسنة .

ومتى قلنا انه : « حق له » ، أفاد استحقاق فعل على الغير ، فلذلك يقال في الديون انه حق لصاحب الدين / ، ولا يستعمل مع هذه الاضافة الا فيما يتعلق بالاستحقاق على الغير .

١٧ /

<sup>(٢)</sup> ومتى قيل : « حق عليه » ، أنبأ عن حق لغيره عليه ، ولذلك لا يقال في الدين انه حق على الغريم <sup>(٢)</sup> ، وفي الثواب انه حق على الله سبحانه <sup>(٣)</sup> لمن يستحقه <sup>(٤)</sup> .

(١) الأكثر : الأكثر في ط (٢ - ٢) ومتى قيل ٠٠٠ الغريم : ساقطة من ط

(٢) سبحانه : ساقطة من ص

(٤) يستحقه : استحقه ط

فأما قولنا : جائز منه فعله ، أو له فعله ، فإنه <sup>(١)</sup> يفيد كونه حسنا لو وقع من جهة مَنْ وصفناه بذلك ، إذا كان عالما أو في حكم العالم . ولذلك لا يستعمل <sup>(\*)</sup> هذه اللفظة في البهائم . ولا يستعمل <sup>(\*)</sup> ذلك إلا في حال عدم الفعل ، وإن كان وصفنا له بأنه حسن بالضد منه في أنه يوصف به الموجود إذا وقع على وجه مخصوص .

ووصفُ الحسن بأنه صوابٌ ، صحيحٌ ، وإن كان قد يَنفَادُ به أنه وقع على الوجه الذي أراده ، وإن كان قبيحا ؛ كما يقال في الرامي أنه أصاب الهدف . وقد قال شيخنا أبو علي رحمه الله <sup>(٢)</sup> : إنَّ الحسن إنما وصف بأنه صوابٌ ، لأنه خرج بقصد فاعله عن حدِّ الخطأ . قال : ولذلك لا يَتَقَالُ في فعل الساهي أنه صوابٌ . <sup>(٣)</sup> ولا يبعد أن يَتَقَالُ إنَّ الحسن إنما وَصِفَ بأنه صوابٌ لأنَّ فاعِلَهُ فَعَلَهُ وهو عالمٌ بأنَّ له فِعْلَهُ ، فَتَبَّهَ بما أُصَابَ مقصوده ، كما ذكرناه في الخطأ <sup>(٤)</sup> .

ووصفُ الحسن بأنه صحيحٌ ، يفيد فيه وَقُوعُهُ على وجه حصل به الغرض . ولذلك يستعمل ذلك في التبيح إذا وقع موقع الحسن ، فيقال : طهارة صحيحة وإن وقعت بماء منصوب <sup>(٤)</sup> ، وشهادة صحيحة إذا وجب الحكم بها ، وإن وقعت في آخر وقت الصلاة . ومتى

(١) فإنه : ساقطة من ط

(\*) - (\*) هذه اللفظة ..... يستعمل : ساقطة من ط

(٢) شيخنا أبو علي رحمه الله : أبو علي ط

(٣ - ٣) ولا يبعد ..... الخطأ : ساقطة من ط

(٤) منصوب منصوب ص

قيل في الفعل انه صحيح من فاعله ، أفاد ذلك كونه قادرا عليه ، وتمكنه من ايجاده ، وذلك بمزول مما قدمنا ذكره (١) .

١٧ ط /

وكل ما / وصفنا به الحسن ، يستعمل في أفعاله تعالى (٢) ، وان كان لا توصف أفعاله بأنها مباحة ، ولأنها تجرى مجرى هذه الصفة . لأن جميع أفعاله تعالى ، لا بد من أن تكون نفعاً ، أو مؤدياً الى نفع ، ولا بد من أن يكون تعالى يفعلها لنفع غيره ، على جهة الاحسان اليه ، والا كان عبثاً ؛ ولذلك يشجب كون جميع أفعاله احساناً وتفضلاً ، وان كان في أفعاله تعالى (٣) ما يكون واجباً مع ذلك من حيث أوجبه على نفسه ، بفعل فعله من تكليف وغيره . ولذلك يستحق على جميع أفعاله المدح والشكر . وما هذه حاله لا يكون مباحاً ، لحصول صفة زائدة على حسنه .

فان قيل : هلا وصفتم ما يفعله من العقاب بأنه مباح ، لأنه لا صفة له زائدة على حسنه ، ولذلك لا يستحق به (٤) المدح ؟

قيل له : انه (٥) وان كان حاله كما ذكرت ، فمن حيث يستحق المدح لو لم يفعله لم يوصف بأنه مباح (٦) ، كما لا يوصف ما يستحق بفعله المدح بذلك ، وان لم يستحق ذلك اذا لم يفعله . لأن من حق المباح أن يكون فعل (٧) الفاعل له وأن لا يفعله بمنزلة في أنه لا يستحق به ذم ولا مدحاً .

(١) قدمنا ذكره : قدمناه ط (٢) أفعاله تعالى : أفعال الله سبحانه ط

(٣) تعالى : ساقطة من ص (٤) به : ساقطة من ط

(٥) انه : ساقطة من ص (٦) بأنه مباح : بذلك ص (٧) فعل : تعالى ص

وبعد ، فإن من حق المباح أن يكون فاعله قد أعلم أو دُلَّ من حاله على ما وصفنا . وذلك لا يتأتى في القديم سبحانه . فلهذا لم يوصف ما يفعله من العقاب بأنه مباح ، وإن كان لا صفة له زائدة على حسنه . وما عدا العقاب من أفعاله تعالى <sup>(١)</sup> فحاله ما قدمناه ، وإن كان فيه ما يحسن لتعلقه بما هو احسان ، أو يؤدي / إليه ، كالأرادة وما شاكلها .

فإن قيل : لو كان حدث الحسن ما ذكرتموه ، فيجب أن يعلمه جميع العقلاء حسناً ، متى علموا من حاله ما وصفتم . وفي الناس من يقول : إن الحسن يحسن بالأمر ، وفيهم من يقول : إن الحسن منه تعالى لكونه رباً مالكا ، ومنهم من يقول : فيما يستحق به الذم انه حسن ، نحو قولهم إن الظلم يحسن من الله ؛ وكل ذلك يعترض ما ذكرتموه .

قيل له : إن من قال في الحسن انه يحسن بالأمر فقد علم ما قلناه ، وانما جهل ما له حسن ؛ وجهله بذلك لا يخل بما ذكرناه . وكذلك من قال : يحسن الفعل من القديم تعالى <sup>(٢)</sup> من حيث كان رباً . فأمّا ما <sup>(٣)</sup> ذكرته آخراً من <sup>(٣)</sup> اعتقادهم في الظلم أنه يحسن من القديم تعالى ، فغير معترض على ما ذكرناه ، لأننا لم نقُلْ إن العلم بتحسين الفعل من فاعل مخصوص ضروري ؛ وانما ادعينا ذلك في

---

(١) تعالى : ساقطة من ص

(٢) تعالى : ساقطة من ص

(٣ - ٣) ذكرته آخراً من : ساقطة من ط

بعض الأفعال في الشاهد . وقد يئنا سقوط هذا السؤال في الباب الأول <sup>(١)</sup> من وجوه ؛ وذلك يَغْنَى عن اعادته <sup>(١)</sup> .

وَبَعْدَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَتَقَوَّى مَا قُلْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا اعْتَقَدُوا فِي الظُّلْمِ أَنَّهُ كَالْعَدْلِ ، فِي أَنَّهُ جَلُّ وَعِزُّ <sup>(٢)</sup> لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الذَّمَّ ، وَصَفَوْهُ بِأَنَّهُ حَسَنٌ ؛ وَلَمَّا اعْتَقَدُوا فِيْنَا أَنَّا نَسْتَحِقُّ بِهِ الذَّمَّ ، وَلَا نَسْتَحِقُّهُ بِالْعَدْلِ ، وَصَفَوْا الظُّلْمَ بِأَنَّهُ قَبِيحٌ مِنَّا ، وَالْعَدْلَ بِأَنَّهُ حَسَنٌ . وَذَلِكَ يَصَحِّحُ مَا قَدَّمْنَاهُ .

{ ١ - ١ } من وجوه ٢٢٢ - اعادته : ساقطة من ط

{ ٢ } جَلُّ وَعِزُّ سبجانه ط

## فصل

١٨٧ ط

### في بيان معنى التفضل والتدب وما يتصل بذلك /

اعلم أنه لما عُلِمَ باضطراب أن من الحسن ما له صفة زائدة على حسنه ، يستحق فاعله عليه المدح ، نحو الاحسان الى الغير ، عبّر عنه بأنه : « تفضل » ، كما وصفناه بأنه احسان وانعام . وإن كان ذلك يفيد أنه يستحق المدح ، وأنه نعم يتعدى الى غيره على وجه مخصوص ، وأنه لا يستحق الذم بأن لا يفعله . فلذلك لا يقال فيما يجب ايصاله من المنافع الى الغير أنه تفضل في الحقيقة .

وقد يكون في الأفعال ما يستحق بفعله المدح ولا يستحق بأن لا يفعله الذم ، ولا يحصل نقعا موصولا <sup>(١)</sup> الى الغير ، فيوصف بأنه تدب ، كالتواقل وما شاكلها ؛ لأنها لما <sup>(٢)</sup> تختص به من الصلاح وتسهيل الفرائض ، تستحق بفعلها المدح ، وتحل محل الاحسان والتفضل . ويقل ما هذه حاله في العقليات ، لأنها لا تعلم من حالها ما وصفناه الا بالسمع ، وإن كان التفضل يعلم عقلا . وإن كان ما يقوله شيخنا <sup>(٣)</sup> أبو هاشم رحمه الله <sup>(٤)</sup> في النهي عن المنكر أنه <sup>(٥)</sup> يحسن عقلا ، وإن لم يجب ، كالدال على أنه في حكم التدب الشرعي ، لأنه يحسن ، ويستحق به المدح ؛ وإن لم يلق على الظن أن المتقدم على

(١) موصولا : موصلا ص (٢) لا : بما ط (٣) شيخنا : ساقطة من ط

(٤) رحمه الله : ساقطة من ط (٥) أنه : بأنه ص

المنكر ينتهى عنده ، فيقال انه احسان اليه . وكذلك القول فى ارشاد الضال عن الطريق ، وان لم يستمع أن يقال فى ذلك أجمع : انه المقصد به تعريض الغير للنفع . فعاد الأمر فيه الى أنه تفضل واحسان ، كقولنا فى تكليف الله تعالى مَنْ يعلم أنه يكفر .

١٩ د

وانما / لا توصف أفعاله تعالى بأنها ندى ، لأن فائدة ذلك ان نادياً ندى اليه وجب عليه ، وذلك يصح <sup>(١)</sup> فى العقلاء منا دون الله تعالى ؛ ولم <sup>(٢)</sup> يوصف فعل البهية بذلك .

ووصف الندب بأنه مرغّب فيه ، يفيد أن مرغّباً مرغّب فيه ، <sup>(٣)</sup> بأن وعد عليه منفعة ، أو ما يجرى مجراه <sup>(٤)</sup> . فلذلك لا تستعمل هذه الصفة <sup>(٥)</sup> فيه تعالى . ولو رغّب تعالى فى المباح والقيح ، لاستحقا هذه الصفة ، لكنه لما علّم أنه لا يرغّب تعالى لحكمته الا فيما قدمناه ، صار اطلاق هذه اللفظة يفيد كونه نادياً ، <sup>(٦)</sup> ووصف الندب بأنه نفل يفيد من حاله <sup>(٧)</sup> ما قدمناه ، اذا علّم ذلك سمعا .

ووصفه بأنه تطوع يفيد أن فاعله فعله من غير وجوب ، وأنه يستحق المدح به ، وقد يستعمل ذلك فى التفضّل أيضاً . وكل هذه الصفات لا تستعمل فيه تعالى ، الا قولنا : « تفضل » ، وما تفيد من الصفات التى قدمناها . لأنه تعالى لا يفعل الفعل لنفع آجل يصل اليه — تعالى عن ذلك — كالواحد منا ، فلذلك لم يوصف فعله بأنه ندى ونفل .

(١ - ١) فى العقلاء .... ولم : فيه سبحانه ولذلك لم ط

(٢ - ٢) بأن وعد .... مجراه : ساقطة من ط (٣) الصفة : اللفظة ط

(٤ - ٤) ووصف الندب .... حاله : على ما ص

ولا يوصف كل نفع <sup>(١)</sup> وصل اليه بأنه تفضل ، دون أن يكون حسناً ، وغرض الفاعل نفع الغير والاحسان اليه . ولذلك لا يقال في المنافع التبيحة كتحو فعل <sup>(٢)</sup> الثواب لمن لا يستحقه ، والتعظيم لمن لا يستحقه ، بأنه تفضل واحسان . واذا كان غرض الفاعل بما أوصله من النفع الى غيره ضرباً من النفع لنفسه ، أو دفع الضرر عنها ، لم يوصف بأنه تفضل واحسان ، وإن كان حسناً .

ولا / يقال فيه انه نعمة<sup>(٣)</sup> الا اذا كان احساناً . ولذلك لا نصف الملاذ التبيحة بأنها نعمة .

ويوصف التفضل بأنه خير ، لأن معنى ذلك <sup>(٤)</sup> انه نفع حسن ، ولذلك يوصف مَنْ أَكْثَرَ مِنْ فَدَلِهِ بأنه خير<sup>(٥)</sup> ، عند شيخنا أبي علي رحمه الله <sup>(٦)</sup> .

فأما وصف التفضل والندب بأنه طاعة ، فانما يفيد أنه تعالى قد ارادها على الوجه الذي وقفا منه ، ولذلك يستعمل ذلك في الواجب أيضاً ، ولا يستعمل في المباح . ولذلك يقال في الشيء الواحد انه طاعة<sup>(٧)</sup> معصية ، اذا أضيف الى اثنين ، ويقال انه طاعة من وجه ، معصية من وجه ، وإن أضيف الى واحد .

وقد ذهب بعضهم الى أن الطاعة انما تكون طاعة ، لموافقة الأمر دون الارادة . وهذا يسن الفساد ؛ لأن الأمر انما يطاع لموافقة أمره ، من حيث علم كونه مريداً لما أمر به . ولذلك لو علم أنه مريد لذلك ،

(٢) فعل : ساقطة من ص

(١) نفع : فعل ص

(٤ - ٥) عند ٠٠٠ الله : ساقطة من ط

(٣) معنى ذلك : معناه ط

لِغَيْرِ<sup>(١)</sup> الأمر من اشارة وكتابة وغيرها ، لكان فاعل مراده مطيعا .  
ولو حصل القول ، وعلم أنه غير مرید ، لما تعلق القول به ، أو أنه كاره .  
له ، لم يكن فاعل ذلك مطيعا . فقد صحَّ أن المتبر في ذلك هو  
بالارادة دون الأمر . ولذلك قلنا : أن المتجبرة يلزمها أن تصف  
الكافر بأنه مطيع لله كاللؤمن ، لزعمها أنه قد فعل ما أراده الله . وإن  
قولها : انه تعالى لم يأمره به ، لا يستقط لزوم ذلك لها . وإن كان  
قولهم : انه نهى عما أراد ، وأمر بما لم يرد ، جهالة<sup>(٢)</sup> ، تبين فسادها  
من بعد . / ٢٠

ولا اعتبار في وصف الطاعة بذلك ، بأن يكون فاعلها عالما  
بالمطاع ، وأنه مرید لذلك . ولذلك قلنا في العقلیات والنظر في معرفة الله  
سبحانه<sup>(٣)</sup> انها طاعات ، وإن وقعت قبل معرفة المطيع . ولذلك يقال  
في العاصي انه مطيع للشيطان ، وإن لم يخطر الشيطان بباله .

وأما الكلام في : هل من شرط الطاعة أن يكون المرید فوق المطيع  
في الرتبة ، فالذي كان الشيخ<sup>(٤)</sup> أبو على رحمه الله<sup>(٥)</sup> يقول : أن  
الطاعة تسمى بذلك اذا وقعت ممن هو دون المرید ، كما يقال في الأمر .  
فأما اذا كان الفاعل فوق المرید منه ، فلا تسمى بأنها<sup>(٦)</sup> طاعة<sup>(٧)</sup> ، وإنما  
يقال<sup>(٨)</sup> اجابة ، اذا وقعت<sup>(٩)</sup> على وجه مخصوص . ولذلك لا يقال فيه

(١) لغیر : غير ط (٢) جهالة : ساقطة من ط

(٣) سبحانه : ساقطة من ص (٤) الشيخ : ساقطة من ط

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط (٦) بأنها : بأنه ص

(٧) طاعة : اطاعة ص (٨) وإنما يقال : ويقال ط

(٩) وقعت : وقع ص

جل وعز<sup>(١)</sup> انه مطيع لنا اذا فعل ما اردناه منه<sup>(٢)</sup> ؛ ولأن قولنا مطيع  
يشير عن انه دون المطاع في التعارف ، فاطلاقه في الله تعالى يجب  
أن<sup>(٣)</sup> لا يصح .

وأما شيخنا<sup>(٤)</sup> أبو هاشم فقد قال ذلك في بعض المواضع . وقال<sup>(٥)</sup>  
في موضع آخر : أن<sup>(٦)</sup> الحال في الكل سواء ، وإن<sup>(٧)</sup> الرتبة لا اعتبار بها في  
هذه التسمية . وقال : أن<sup>(٨)</sup> الحقائق لا تختلف في الشاهد والغائب ، ولا  
باختلاف أحوال الموصوفين . فإذا كان<sup>(٩)</sup> وصف الواحد منا بأنه مطيع  
لغيره يفيد<sup>(١٠)</sup> أنه ممتثل لما أراد<sup>(١١)</sup> ، فيجب أن يكرر ذلك  
في كل من فعل ما أراد<sup>(١٢)</sup> غيره منه . قال رحمه الله<sup>(١٣)</sup> : وإنما تجنب  
استعماله في القديم جل وعز<sup>(١٤)</sup> من حيث كثر استعماله فينا ، فصار  
ظاهره يوحى / كون المطيع دون المطاع ، والا فحقيقته ما قدمناه .  
ودل على ذلك بقوله سبحانه<sup>(١٥)</sup> . ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمٍّ وَلَا لَشَيْعٍ  
يُطَاعِ ﴾<sup>(١٦)</sup> ؛ فوصف تعالى من يشفع إليه بأنه مطاع ، ولا يكون  
كذلك الا وهو تعالى مطيع له ؛ اذا أجابه الى مراده .  
ويقول الشاعر :

رَبِّ مَن أَنْضَجَتْ غِيظًا صَدْرَهُ      قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يَطْع

(١) منه : ساقطة من ط

(١) جل وعز تعالى ط

(٢) شيخنا : ساقطة من ط

(٣) أن أن يكون من

(٤) كان : ساقطة من ط

(٥) وقال : وذكر من

(٦) أراد : أراد منه ط

(٧) يفيد : ساقطة من ط

(٨) جل وعز : تعالى ط

(٩) رحمه الله : ساقطة من ط

(١٠) غافر : ١٨

(١١) سبحانه تعالى ط

فالموت من فعل الله <sup>(١)</sup> تعالى ، فلا يصح أن يقال انه لم يطلع بفعله ،  
الا ولو فعله لكان بفعله مطيما للمتنبئ . وهذا يبين ما قاله .  
وعلى هذه الطريقة يقال في الواحد منا انه يطيع الشيطان بالمعصية ،  
وان اعتقد فيه أنه فوق الشيطان في الرتبة . وقد يستشير الرجل <sup>(٢)</sup>  
غيره ، فاذا أشار عليه بالصواب ففعله ، يقال <sup>(٣)</sup> انه أطاعه ، وان كان  
فوقه في الرتبة . والقول في المعصية كالتقول في الطاعة ، فيما ذكرناه الآن  
من الخلاف .

---

(١) فعل الله : فعله ص (٢) الرجل : ساقطة من ط (٣) يقال : قبل ط

## فصل

في بيان حد الواجب وما يتصل به<sup>(١)</sup>

قد علم باضطرار أن في الأفعال ما اذا فعله الفاعل يستحق به المدح ، واذا لم يفعله يستحق الذم ، فعبّرنا عنه بأنه واجب . وذلك نحو الانصاف ، وشكر النعم ، واعتقاد الفضل من المحسن والمسيء ، اذا لم يمرض فيها وجه من وجوه القبح . فالعلم<sup>(٢)</sup> بما وصفناه من حالها ضروري . فمن خالف في / معنى ما ذكرناه ، فهو دافع للضرورة ، وقوله غير معتد به . فان سلك ذلك ، وأبى أن يسميه واجبا ، فهو مخالف في العبارة . وتسمية أهل اللغة ما صفته<sup>(٣)</sup> ما ذكرناه بأنه واجب ، يقضى على بطلان قوله . وهذا الضرب ينقسم الى قسمين : أحدهما اذا لم يفعله بعينه يستحق الذم ، فوصف بأنه واجب مضيق فيه ، وذلك كالترقة بين المحسن والمسيء ، وشكر النعم في أوقات مخصوصة . والثاني ما اذا لم يفعله ، ولم يفعل ما يقوم مقامه ، يستحق الذم ، وإن فعل ما يقوم مقامه لم يستحق الذم<sup>(٤)</sup> ، فوصف بأنه واجب مخير فيه . وذلك كقضاء الدين الذي لا يستحق الذم اذا لم يعطه<sup>(٥)</sup> ، متى أعطاه من أمره به ، وكالكفارات الشرعية التي خير فيها .

(١) وما يتصل به : ساقطة من ط  
(٢) فالعلم : والعلم ط  
(٣) ماصفته : ساقطة من ط  
(٤) يستحق الذم : يستحقه ص  
(٥) يعطه : يفعله ص

ويوصف الواجب بأنه "فَرَضٌ" ، إذا علم من حاله ما قلناه ، وأوجه موجب . ولذلك تقل استعماله فيما لم يقدر بالشرع ، ولم يوجب به . ولذلك لا يستعمل فيه تعالى . ولا يبعد أن يكون انما سمي بذلك ، لأن أصل الفرض هو التقدير . ولذلك قال تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ <sup>(١)</sup> ويقال في الموارث فرائض . وقيل في الزكاة فرائض الابل والغنم . وعلم أن الواجب الشرعى لا بد من ورود التقدير في وجوبه ، فقل فيه انه فرض ، ولذلك قل استعماله في العقل .

ولا فصل بين الواجبات أجمع في صحة وصفها بذلك ، عليم وجوبها من طريق مقطوع أو من خلافه ، لأن المستفاد بالاسم يعتبر به صفته دون الطريق الى اثباته ، كقولنا في سائر / الأسماء المفيدة أن اختلاف الطرق الى العلم بكونها كذلك ، لا يؤثر في استحقاق الاسم ، كالحسن والندب والواجب وغيره .

٢١ / ٤

فأمّا وصفه بأنه حتم ولازم ، فصحيح ، ويفيد أن ما يفيد الواجب ، ووصفه بأنه يستحق ، يستعمل إذا كان له مستحق قد استحقه لأمر متقدم ، وإن كان قد يقال ذلك في الحقوق التي لا تجب ، كما نقوله في العقاب .

فأمّا مَنْ حَكَمَ الواجب بأنه الفعل الذى تَرَكْته قبيحاً ؛ أو الفعل الذى إذا لم يفعله القادر فلا بد من أن يفعله معه أو قبله فعلاً قبيحاً ؛ أو أنه الفعل الذى يَتَّبَحُّحُ للانصراف عنه ؛ أو أنه الفعل الذى أمر به

ولهى عن تركه ، أو أريد وكره تركه ؛ أو أنه الفعل الذى فى فعله مصلحة وفى تركه مفسدة ، فسنين فساد من بعد ، فإن له موضعاً فى الأصلح وغيره ، يجب استقصاء القول فيه .

ويبطل ذلك أجمع بوجه واحد نشير اليه : وهو أنه كان يجب أن لا يعلم الواجب واجباً من لا يعلم ما وصفناه فى هذه الحدود ؛ وفى علمنا بأن العاقل يعلم الواجب واجباً ، وإن لم يعلم أن من لم يفعله يفعل تركاً ، أو قبيحاً ، أو انصرافاً ، أو أن هناك أمراً وفاهياً ، أو أن فيه مصلحة فى المستقبل ، دلالة على فساد هذه الحدود أجمع .

فإن قيل : فيجب بطل ذلك فساد حدكم ، لأن من لا يعلم تعلق الأفعال بالفاعل ، قد يعلم الواجب واجباً .

قيل له : إن العلم بذلك فى الجملة لا يصح ، إلا وقد علم أن فى الأفعال ما يتعلق بالفاعل / ، ويقع بحسب قصده على الجملة ؛ وإن كان تعيين من يتعلق به ، والوجه الذى عليه يتعلق ، يحتاج الى دلالة .

فإن قيل : كيف نعلم أن من لم يفعل الواجب يستحق الذم باضطرار ، وذلك مبني على كونه قادراً وعالماً ، والعلم بهما مكتسب ، وما يبنى من العلوم على المكتسب لا يصح كونه ضرورياً ؟ .

قيل له : إن العلم بأن الانصاف لم يقع من زيد ضرورى ، وإن كان ما يتقدمه من العلم بأنه قادر لا يكون الا مكتسباً ، كما أن العلم بأن الحجر لم يتحرك ضرورى ، وإن كان العلم بأن الذى لم يحركه قادر على ذلك مكتسب . وإيس ذلك مما يبنى عليه بناء الفرع على الأصل . فصح

ما قلناه من حد الواجب ، وثبت أن<sup>(١)</sup> كل فعل عليم من حاله أنه جل وعز<sup>(٢)</sup> لو لم يفعله لاستحق الذم ، يجب وصفه بأنه واجب . وذلك كالثواب ، والألطف ، وتمكين المكلف ، الى ما شاكلة . وقد يكون في أفعاله مضيق ومخير فيه ، لأن أكثر الألطف التي المعلوم من حالها أن المكلف يختار عندها<sup>(٣)</sup> بعينه الواجب ، ولولاه لما اختاره ، هو واجب مضيق فيه<sup>(٤)</sup> ، وإن كان الثواب والاقدار يكون مخيراً فيه ، لكونه قادراً من ذلك على ما لا نهاية له ، من حيث لا يتعلق حق الثواب بعين مخصوصة ، ولا يتعلق التكليف بفعل معين . فلذلك لم يجب عليه تعالى أن يفعل فيه قدرته<sup>(٥)</sup> مخصوصة ، بل سائر القدر تقوم مقامها ، وإن اختلفت من حيث اشتركت فيما تناوله من أجناس المقدورات .

٢٢ ط /

فقد صح بهذه الجملة أن<sup>(١)</sup> كل فعل عليم من حال القادر عليه أنه اذا / لم يفعله يستحق الذم ، فيجب كونه واجباً ، وإن اختلفت الطرق التي بها يعلم ذلك من حاله ؛ لأن<sup>(٢)</sup> اختلاف الطرق الموصلة الى العلم بالصفة لا تؤثر في حقيقة الصفة<sup>(٣)</sup> ؛ لا يختلف ، وإن كان الموجب لها قد يختلف<sup>(٤)</sup> . وكذلك اختلاف وجه وجوب الواجبات لا يؤثر في ذلك من حالها ، من حيث ثبت أن<sup>(٥)</sup> حقيقة الصفة لا تختلف ، وإن كان الموجب لها قد يختلف على ما قدمناه في أن<sup>(٦)</sup> حد وصفه تعالى بأنه عالم ، ووصف الواحد منا بذلك متفق ، وإن كان الموجب لذلك فيه وفيها يختلف . وكذلك القول في حقيقة

(١) جل وعز : تعالى ط (٢) عندها : عنده من

(٣) فيه : ساقطة من من

(٤ - ٤) لا ٠٠٠٠٠ يختلف : زيادة في نسخة من

الموجود أنه يتفق ، وإن كان فيه ما يوجد لذاته ، وفيه ما يوجد بإيجاد  
الموجود له <sup>(١)</sup> . ولذلك قلنا إن الواجب من جهة العقل والسمع لا يختلف  
حدّه ، لأن أكثر ما فيهما أنهما طريقان للعلم بوجوبه ، فاختلافهما لا يؤثر  
فيه ، وفي معناه . ولذلك قلنا إن إضافة وجوب الواجب الى العقل لا تغيّر  
معناه ، لأن الفرض بذلك أن العلم بوجوبه أو "لى" في العقل ، أو <sup>(٢)</sup> الدال  
على وجوبه معلوم "بالعقل" ، وذلك لا يوجب مخالفة الواجب العملى ، لما  
علم بالسمع وجوبه . وهذه جملة "بيّنة" في بيان حقائق هذه الأوصاف  
ومعانيها .

(٢) أو : أن ط

(١) له : ساقطة في ص

## فصل

في بيان وصف الفعل بأنه عدل وحكمة وما يتصل بذلك<sup>(١)</sup>

اعلم أن الذي يختص بهذه الصفة من الأفعال كل فعل فمكمله ليتنعم  
المفعول به على وجه يحسن ، أو يضره به . وأمّا ما يفعلُه الفاعل منا بنفسه  
لمنفعة ، أو دفع مضرة ، فانه لا يوصف بذلك . فلهذا لا يقال في أكل زيد  
وشربه ، وفيما يفعله من واجب وندب ، بأنه عدل . ومتى نفع غيره ، أو  
أضره به ، على وجه يحسن ، قيل : انه عدل عليه ، وإن ما فعله عدل .  
ولذلك لا يقال في القاضي انه يعدل بين الخصوم ، ويقال ذلك فيه اذا كان  
ما فعله بهم حسناً وانصافاً ، كان نفعاً أو ضرراً .

٢٣ /

ولهذه الجملة قلنا في جميع ما يفعله سبحانه<sup>(٢)</sup> انه عدل ، لأن  
جميع ذلك يفعله بغيره ، إمّا لمنفعة أو لمضرة . ولذلك وصفنا ما فعله من  
العقاب بأنه عدل وحكمة ، وإن لم نصفه بأنه خير وتكفّل ، من حيث  
لم يكن نفعاً ، وإن كان حسناً . ووصفنا ما يفعله بأهل الجنة عدل ، من  
حيث كان نفعاً لهم ، وايضالاً لما استحقوه اليهم . ولا يشذ عن أفعاله تعالى  
شيء الا ما يتدبّر من خلق المكلف وحيائه ، لأن ذلك لا يوصف بأنه فعله  
ليتنعم به الحي أو يضره ، لأنه نفسه مما به يصح النفع أو الضرر ، فيتعذر  
أن يقال فيه على ما بيناه انه عدل ، وإن كان من حيث التعارف يوصف  
بذلك ، لأنه لا خلاف أن جميع أفعاله تعالى عدل وحكمة .

(١) وما يتصل بذلك : ساقطة من ط (٢) سبحانه تعال ط

وأما وصف ما يفعله السامع بغيره من ضرر أو نفع بأنه عدل ،  
فبعيد ، وإن كان حسناً ؛ لأنه لا يفعله لينفع المفعول به أو يضره ؛ فهو  
من هذا الوجه في حكم ما لا يتمناه .

٢٣/ ط

فأما وصفه تعالى بأنه عدل ، فمجاز " أقيم مقام وصفه بأنه عادل / ،  
كما قيل فيه تعالى <sup>(١)</sup> انه "سلام" ، وانه رجاء ، ونجاة ، وجواد <sup>(٢)</sup> ، الى  
ما شاكله ؛ لأن حقيقة ما ذكرناه هو الفعل ، ولا يجوز أن يكون حقيقة  
لمن فعل ذلك الفعل ، لأن الاسم الجارى على الفعل لا يستحقه من فعل  
ذلك الفعل على جهة الاشتقاق ، لأن من "حق" الاسم المشتق من  
الفعل ، أن تتغير صيغته عن صيغة اسم الفعل .

وأما وصف الشاهد بأنه عدل ، فالمقصد به أنه مختص بأوصاف :  
نحو كونه بالغا ، حراً ، مسلماً ، مجتنباً للكبائر ، الى ما شاكله . وكذلك  
القول في وصف المختبر بذلك ، وإن كان <sup>(٣)</sup> ما يراعى في المختبر من  
الصفات التي معها يجب قبول خبره غير ما يراعى في الشاهد .

<sup>(٤)</sup> وقد يقال في المؤمن الذي يستحق الثواب بأنه عدل ، ويراد بذلك  
أنه مستحق للمدح . وكل ذلك مجاز وحقيقته ما قدمناه <sup>(٥)</sup> .

ووصفنا للفعل بأنه حكمة ، يفيد ما ذكرناه في العدل . ولا يصح أن  
يقال ان العدل هو كل "فِعْلٍ حسن" ، على ما ذكره <sup>(٦)</sup> شيخنا أبو علي  
رحمه الله في عرض كلامه <sup>(٧)</sup> ؛ لأن ذلك يوجب القول بأن قيام الانسان

(١) تعالى : ساقطة من ص (٢) وجواد : وحق ط

(٣) كان : ساقطة من ط (٤ - ٤) وقد ..... قدمناه : ساقطة من ط

(٥ - ٥) شيخنا ..... كلامه : أبو علي ط

وقعوده ، وأكله وشربه ، عدلٌ وحكمة<sup>(١)</sup> ؛ وفي ذلك خروج عن التعارف في هذه التسمية<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : فهذا يوجب خروج بعض الأفعال من أن تكون عدلا أو جورا ؛ وذلك محال .

قيل له : لا وجه يوجب إحالة ذلك ، بل هو الصحيح ؛ لأن ما يختص الفاعل منا من الأفعال الحسنة ، لا يوصف بأنها جور ولا عدل / . والذي ذكرته مؤكدا لما حددنا به العدل ، لأن العدل تقيض الجور والظلم . وقد علم أن الظلم هو ما يفعله بغيره من المضار القبيحة .<sup>(٣)</sup> فيجب أن يكون العدل ما يفعله بغيره من المضار الحسنة<sup>(٤)</sup> ، وما يجرى مجراها .

فإن قيل : هلا قلتم أن العدل هو كل ضرر حسن يفعله بغيره حتى يكون تقيض الظلم ؟

قيل له : لو كان الأمر كما ذكرته ، لوجب أن لا يوصف شيء من أفعال الله تعالى بأنه عدل إلا العقاب فقط ؛ وكذلك كان<sup>(٥)</sup> يجب أن لا يوصف من أنصف غيره<sup>(٦)</sup> ، أو أنصف بين الخصمين<sup>(٧)</sup> بأنه عادل ، بما فعله على من نفعه . وهذا يبين السقوط ؛ فيجب أن تكون حقيقته ما ذكرناه .

وانما شارك النفع الحسن الضرر الحسن إذا فعل بغيره ، لأن كليهما

(١) وحكمة : ساقطة من ط (٢) في هذه التسمية : ساقطة من ط

(٣ - ٣) فيجب... الحسنة : زيادة في نسخة ص (٤) وكذلك كان : وكان ط

(٥ - ٥) أو أنصف بين الخصمين : وبين الخصوم ط

(٦) عادل : عدل ط

من حيث الحسن يجريان مجرى واحدا ، في أنهما في المعنى تقع . وليس كذلك حال الظلم ، لأنّ النفع منه ، لا يقوم مقام الضرر ، فيما له وصيف بأنه ظلم .

فأما قولنا عند أكثر الأصول الخمسة أنها علوم العدل ، فإثنا نقصد به غير ما تقدم ذكره : وهو العلم بتنزيه الله عن كل قبيح على اختلافه ، وأنّ أفعاله لا تكون إلا حكمة وصواباً .

أبو سلوم المعتزلي

## فصل

في أن القبيح إنما يختص بذلك لكونه على حال وحكم فارق به الحسن

وكذلك حال مفارقة الندب للواجب

٢٤ ط

اعلم أن القبيح إذا صح أن فاعله يستحق به الذم ، إذا أمكنه التحرز منه / ، وأنه ليس له أن يفعله ، وفارق الحسن الذي له فعله ولا يستحق به الذم ، فلا بد من أن يفارقه بصفة قد اختص بها . كما أن من صح الفعل منه ، يجب أن يفارق من يتنذر عليه على كل وجه . فلذلك قلنا في القبيح أنه لا بد من اختصاصه بحال لكونه عليها صار قبيحا ، واختص بالأحكام التي ذكرناها ، وفارق الحسن .

وكذلك القول في مفارقة الندب للواجب ، وأحد الوجهين للآخر في الأحكام التي قدمناها ، لأنها لو لم تختص بأحوال تفرق فيه ، لم تختص بهذه الأحكام التي قدمناها <sup>(١)</sup> . يبيّن ما قلناه أن الشيء الواحد قد يفارق ما هو من جنسه في القبح فلا يمكن أن يقال إن كونه قبيحا ينسب عن جنسه ، وقد شاركه ما ليس بقبيح في سائر الأوصاف ، فلا بد من أن يختص بصفة لكونه عليها قبيح . ولا يمكن أن يقال : إن قبحه لأمر يرجع إلى غيره ، لأن ما استحق صفة <sup>(٢)</sup> من الصفات لأمر يرجع إلى غيره ، لا تتعلق به لأجله الأحكام <sup>(٣)</sup> ، نحو المعلوم والمذكور . وقد علمنا أن للقبيح أحكاما تخصه ، فلا بد من أن يكون مقتضى لتلك

(٢) صفة : لصلة من

(١) التي قدمناها : ساقطة من ط

(٣) الأحكام : أحكام من

الأحكام ما هو عليه . كما أن المقتضى لصحة الفعل ما عليه الفاعل . وليس هذا من مفارقة الباقي للحدث بسبيل ؛ لأن ذلك لم ينبىء عن اختصاصه بحال ، من حيث أفاد وصفنا له بأنه باق دوام وجوده ؛ فالمستفاد به هو الوجود ، ويفيد بذلك فيه أن وجوده غير متحدد ، وأنه دائم .

وليس كذلك حال القبيح ، لأنه فيما يتعلق به من الأحكام ، بمنزلة مَنْ صَحَّ منه الفعل . فكما أن مَنْ صَحَّ ذلك منه ، يجب اختصاصه / ٢٥٠  
بحال يتبين بها ممن يتعذر عليه ، فكذلك يجب اختصاص القبيح بأمر يفارق به غيره ، لولاه لم يختص بالأحكام التى ذكرناها .

فإن قيل : فيجب على هذا القول أن يكون ما قُبِّح شرعاً يختص بأمر يتبين به مما حَسُنَ بالشرع ؛ وهذا إن قلتموه لم يصح ، لأن مثل القبيح في سائر أحواله قد يحسن بالشرع ؛ وإن لم تقولوا به قضتم ما قدمتموه ؟

قيل له : إن قولنا في القبيح الشرعى كقولنا في العقلى ؛ ولا يجوز عندنا أن يحسن مثل ما يقبح بالشرع ، إذا وقع على الوجه الذى وقع (١) عليه ، كما لا يجوز ذلك في العقلى .

فأما وجود ما هو من جنسه من غير أن يقبح ، فصحيح في العقليات والشرعيات جميعاً ، إذا فارق في الوجه الذى له قُبِّح . لكن القبيح العقلى يقبِّح لاختصاصه بصفة ترجع اليه ، والشرعى يقبح من حيث يؤدى الى القبيح ، أو الانتهاء عن الواجب ، وإن كان انما يؤدى الى ذلك لحكم يختص به ، يفارق به ما لا يؤدى الى ذلك .

(١) وقع : يقع ط

وليس لأحد أن يقول : إذا جاز <sup>(١)</sup> اختصاص المركّض بمحل دون غيره ، من غير أن يختص بحال لكونه عليها ، صح ذلك فيه ، وجاز كون بعض الجمد حيا دون غيره ، وإن لم يختص بصفة من غير اختصاص بحال يبين بها <sup>(٢)</sup> من غيره وجاز مفارقة الأسود للأبيض ، فإن لم يختص بصفة ، وجاز مفارقة القديم تعالى في وجوب الوجود له لسائر الموجودات ، من غير اختصاص بحال يبين بها <sup>(٣)</sup> منها ، فهلا جاز مثله في مفارقة القبيح للحسن ، والندب للواجب ؟ وذلك أن المرض ليس له بحلوله في المحل صفة زائدة على وجوده ، فلذلك لم نعلمه كتملينا القبيح في مفارقتة لغيره ؛ واستحالة وجوده في غيره نفى لا يصح أيضا أن يعمل . وأما ما يصح أن يحيا من الجمد دون غيره ، فلأنه قد اختص بضرب من التنبه والرطوبة وغيرهما ، فقد حصل <sup>(٤)</sup> مفارقة له بأمر مّا لأجله صحّ أن يحيا دونه . فأما مفارقة المعدوم للموجود ، فلأن للموجود حالا بكونه موجودا ، بأنّ بها <sup>(٥)</sup> من المعدوم ، وإن لم يكن للمعدوم بكونه معدوما حال .

وأما مفارقة الأسود والأبيض فوجود معنيين ضدين فيهما .

٢٥ ط

وأما القديم جل وعز <sup>(٥)</sup> فالما وجب له الوجود ، لاختصاصه بحال يبين بها من سائر الموجودات ؛ فيجب على هذه الطريقة أن يفارق القبيح الحسن لأمر مّا . فإذا لم يصح أن يكون لوجود معنى — ولا لزوال ما يختص به الحسن — فيجب أن يكون لوقوعه على وجه مخصوص يبين به

(١) جاز : كان ط

(٢ - ٣) من غيره ... بها : ساقطة من ص

(٣) حصل : يحصل ط (٤) بها : به ص

(٥) جل وعز : تعالى ط

منه . وكذلك القول في الحسن ومفارقته للواجب ، ومفارقة الواجب للندب .

فان قيل : أليس قد صح\* مفارقة الخلقة القبيحة للخلقة الحسنة ، لأمر يرجع الى غيرهما ، من غير أن تختص احدهما بما تفارق به الأخرى ، فهلا صح مثله في مفارقة القبيح العقلي للحسن ، ومفارقة الندب للواجب ؟ قيل له : ان\* شيخنا <sup>(١)</sup> أبا هاشم رحمه الله <sup>(٢)</sup> قد قال : ان\* الخلقة القبيحة لا بد من أن تفارق الحسنة بأمر تختص به ، ولذلك ينفر الطبع عنها دون الأخرى . فالحال فيهما على هذا القول كالحال في مفارقة القبيح العقلي للحسن . ولكن الأمر وان\* كان كما قاله رحمه / الله <sup>(٣)</sup> ، فقد يصح أن يستحسن نفس الخلقة التي يستبجها ، بأن توجد فيه الشهوة بدلا من النفور . وذلك يوجب أن كونها قبيحة يرجع الى حال المستبجح ، وان\* كان لا بد من اثبات الخلقة على صفة لكونها <sup>(٤)</sup> عليها يصح أن يستحسنها تارة\* ويستبجها أخرى ، <sup>(٥)</sup> ويصح أن لا يستبجها ولا يستحسنها ، <sup>(٥)</sup> فليس يصح أن يقال ان\* ما هي عليه من الصفة يؤثر في استحسانها أو استبجاحتها . وليس كذلك حال القبيح العقلي ؛ لأنه لا بد من اثباته على وجه يقتضى كونه قبيحا ، ويستحيل فيه خلافه . ولذلك يستحيل مع كونه ظلما أن يستحسن كما يستبجح ، أو لا يستحسن ولا يستبجح . فقد صح\* على كل حال الفرق\* بين الأمرين .

(١) شيخنا : ساقطة من ط

(٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) رحمه الله : ساقطة من ط

(٤) لكونها : لكونه ص

(٥ - ٥) ويصح . . . . . يستحسنها : ساقطة من ص

ولا يصح أن يقال أن الرجوع بكون الظلم قبيحا إلى كونه ظلما فقط ، لأننا نعلم باضطرار أن القبائح في كونها قبائح تنفق ، وأن افترقت فيما أوجب كونها كذلك . ولا يصح أن يكون المستفاد بما يتفق فيه هو المستفاد بما يختلف فيه .

ولا يصح أن يقال : أن قولنا قبيح ، لا يفيد إلا أنه ليس لفاعله أن يفعل إذا علمه كذلك ، أو أنه إذا فعله يستحق الذم ، لأن هذا الحكم إنما صح<sup>(١)</sup> فيه من حيث كان قبيحا . فلو كان هو المراد بقولنا أنه قبيح ، لأدى إلى تعليل الشيء بنفسه ؛ وذلك يصحح ما قدمناه من أن القبيح لا بد من أن يفارق الحسن بحقيقة ينفصل بها منه /

٢٦ ط

## فصل

في بيان ما له يقبح الفعل أو يحسن ويجب وما يتصل بذلك

اعلم أنه إذا ثبت أن القبيح العقلي نحو الظلم والكذب لا بد من أن يفارق غيره لأمر يختص به ، فلا بد من شيء يقتضي كونه كذلك <sup>(١)</sup> ، لولاه لم يكن بأن يكون قبيحا أولى من أن يكون حسنا ، ولا بأن يكون هو القبيح أولى من أن يكون <sup>(٢)</sup> غيره بهذه الصفة <sup>(٣)</sup> . ولا بد من أن يكون ما له قبح معقولا <sup>(٤)</sup> أن كان حالا يختص بها أو وجود معنى أو حالا لفاعله ، لأنه لا فصل بين أن يقال أنه قبيح لأمر لا يعقل ، وبين أن يقال أنه قبيح لا لمعنى أصلا . ولا <sup>(٥)</sup> فصل بين ذلك وبين القول بأن ما له تحرك الجسم ، وله صح الفعل من القادر ، لأمر <sup>(٦)</sup> لا يعقل . فإذا بطل ذلك صح أنه معقول ، وأنه بخلاف ما لا دليل على <sup>(٧)</sup> علته ، نحو علة حاجة الحياة إلى التنبه ، وكيفية تعلق الشرعيات بما هي مصلحة فيه ، إلى ما شاكله . لأن ذلك إنما لم يصح العلم بعلته ، لأننا مع الاختبار والبحث لم نقف عليها . والأمر فيما له ولأجله قبح القبيح بالضد من ذلك ، لأن عند التأمل قد وقفنا عليه كوقوفنا على ما له تحرك الجسم ، وصح الفعل من القادر . لأننا متى علمنا الظلم ظلما ، علمناه قبيحا ، ومتى خرج عن هذه

(١) كذلك : كذبا ط (٢) أن يكون : ساقطة من ط

(٣) بهذه الصفة : ساقطة من ط (٤) معقولا : معلوما من

(٥) ولا : فإن من (٦) لأمر : منا ط (٧) على : ساقطة من من

الصفة لم يكن قبيحا . فصار كونه ظلما في أنه المقتضى لقبحه ، كصحة كونه <sup>(١)</sup> قادرا في أنه المقتضى لصحة الفعل منه وكوجود القدرة / في أنه يقتضى كونه قادرا . فإذا صحت هذه الجملة فالواجب أن نين ما له قبح القبيح ، وحسن الحسن ، ووجب الواجب ، وبطل سائر ما ذكره في هذا الباب .

وجملة ما نقوله : أن القبيح على ضربين : أحدهما يقبح لأمر يختص به ، لا لعلقه بغيره ، وذلك نحو كون الظلم ظلما ، والكذب كذبا ، ونحو ارادة القبيح ، والأمر بالقبيح ، والجهل ، وتكليف ما لا يطاق ، وكفر النعمة . والثاني يقبح لعلقه بما يؤدي اليه ، وذلك كالتبائع الشرعية التي انما تقبح من حيث تؤدي الى الاقدام على قبيح عقلى أو الانتهاء عن بعض الواجبات . وترك الواجب يلحق بالقسم الأول ، لأنه انما يقبح من حيث كان تركا له ، وان كان يفارقه في أن ما له يقبح يقتضى تعلقه بالمترك الواجب . والقول في الحسن ، وفي أنه ينقسم الى قسمين ، كالقول في القبيح ؛ لأن فيه ما يحسن لأمر يخصه نحو الاحسان ، والانتفاع الذى لا يؤدي الى ضرر ، وفيه ما يحسن لكونه لطفاً كذبيح البهائم ، الى ما شاكله . وكذلك القول في الندب ، لأن الاحسان لأمر يخصه صار ندبا له . والنوافل صارت كذلك لأنها تسهل فعل الواجب . والقول في اقسام الواجب الى هذين القسمين كالقول في القبيح . ألا ترى أن شكر المنعم ، والانصاف ، والفرقة بين المحسن والمسيء ، تجب لأمر يخصها ، والواجبات الشرعية لكونها مصلحة ولطفا .

(١) كصحة كونه : ككونه ط

واعلم أن الحسن يفارق القبيح فيما له يحسن ، لأن / القبيح يقبح لوجوه معقولة ، متى ثبتت اقتضت قبحه ، والحسن يحسن متى اتفت هذه الوجوه كلها عنه ، وحصل له حال زائدة على مجرد الوجود يخرج بها من أن يكون في حكم المدوم . ولذلك لا يصح عندنا أن نعلم الحسن حسناً إلا مع العلم باتقاء وجوه القبح عنه . ومتى ثبت كونه حسناً ، فإنما يحصل ندبا لحال زائدة ، وواجبا لحال زائدة . ولا يصح أن يكون ما له قبح القبيح جنسه ولا وجوده أو حدوثه ، ولا وجود معنى نحو الإرادة وغيرها ولا اتقاء <sup>(١)</sup> معنى .

ولا يجوز أن يكون الموجب لقبحه أحوال الفاعل <sup>(٢)</sup> منا ، نحو كون الواحد منا محدثا <sup>(٣)</sup> مربوبا مملوكا مقهورا مغلوبا . ولا يجوز أن يكون ما له يقبح القبيح منا النهى ، ولا أنا <sup>(٤)</sup> نتجاوز به ما حد به ورسم لنا <sup>(٥)</sup> . ولا يجوز أن يكون ما له حسن الحسن الأمر ، وأنا لم نتجاوز به ما حد ورسم لنا . ولا يجوز أن يكون الموجب لحسن أفعاله جل وعز <sup>(٥)</sup> أنه رب مالك فاه آمر ، ناصب للدليل <sup>(٦)</sup> ، متفضل . ونحن نبين القول في ذلك مفصلا ، ونبين أن ما أوجب قبح القبيح متى حصل يجب كونه قبيحا . وكذلك ما أوجب حسن الحسن ، ووجوب الواجب ، ونبين أن هذه القضية لا تختلف باختلاف الفاعلين ؛ وأن حكم

(١) اتقاء : مطموسعة في ص

(٢) الفاعل : الفاعلين ط

(٣) كون الواحد منا محدثا : كونه عبدا ط

(٤ - ٤) نتجاوز به ما حد به ورسم لنا : نتجاوزنا ما حد لنا ورسم ص

(٥) جل وعز : تعال ط (٦) للدليل : للدار ط

أفعال القديم تعالى في ذلك حكمُ أفعالنا . وإنما لم تُدخِل في هذه الجملة القولَ بأنَّ القبيح لا يجوز أنْ يَبْشَحَ من حيث ليس لفاعله أنْ يفعلهُ ، أو من حيث يجب عليه ألا يفعلهُ ، أو من حيث لا يحسنُ / منه تعالى<sup>(١)</sup> ، لأنَّ ذلك هو معنى القبيح وحده ؛ ولا يصح تعليل الشيء بنفسه . ونحن نبين ما أجملناه فصلاً فصلاً ، ان شاء الله .

٢٨ و /

(١) تعالى : ساقطة من ط

## فصل

### في ذكر تفصيل الوجوه التي لها يقبح القبيح

اعلم أن القبايح وإن جمعتها حد واحد على ما قدمناه (١) ، فالوجوه التي لها تكون قبيحة تختلف . وذلك غير مكرر ، لأن الذي يجب الاتفاق فيه حقائق الصفات . فأما ما له حصل الموصوف على الصفة يجوز أن يختلف . وقد بينا ذلك في كتاب الصفات . وإذا صح ذلك فالكذب يقبح لأنه كذب ، والظلم لأنه ظلم ، وكفر النعمة لأنه كفر النعمة ، وتكليف ما لا يطاق لأنه تكليف ما لا يطاق ، وإرادة القبيح ، والجهل ، والأمر بالقبيح ، والعيب ، لكونها بهذه الصفات . وذكر جميع القبايح يطول ؛ ونحن نشير إلى أصولها (٢) .

فالكلام قد يقبح لأنه عبث ؛ وقد يقبح لأنه أمر بقبيح ؛ ولأنه نهى عن حسن ؛ ولأنه كذب ؛ ولأنه إباحة القبيح أو حظر الحسن ؛ أو إيجاب ما ليس بواجب ؛ أو ترغيب في قبيح أو مباح أو تزئين له ؛ أو وعد على ما لا يستحق به الثواب بالثواب ؛ أو توعده (٣) على ما لا يستحق به العقاب بالعقاب ؛ أو أمر بما لا يطاق ؛ أو سؤال له ، أو نهى عنه ، أو إخبار عما (٤) لا يحقه المخبر ؛ أو أمر لمن لم يحصل على الشرائط التي معها /

(١) على ما قدمناه : ساقطة من ط

(٢) أصولها : أصوله من

(٣) توعده : وعد ط (٤) عما : بها ط

يحسن أمره ؛ أو تكليف لما ليس له صفة زائدة على حسنه إذا لم يحصل له <sup>(١)</sup> ضرب من الفائدة ؛ أو لكونه استفادا في التكليف كنحو ما ورد به <sup>(٢)</sup> الشرع من حظر القراءة في حال الجنابة وحال الحيض .

والارادة تقبح لكونها عبثا ، كإرادة تصرف الناس على التفضيل ، وكقديم إرادة القديم تعالى <sup>(٣)</sup> لأفعاله المبتدأة لو قدمها ، وكإرادة الواحد منا الإرادة من نفسه في الحال . وقد تقبح لكونها إرادة للقبیح ، أو إرادة لما لا يطاق ، أو إرادة للفعل ممن تكمل فيه شرائط التكليف . ولذلك لا يحسن منه تعالى أن يريد الفعل من المجانين أو العجزة . وقد تقبح لتعلقها بحسن لا صفة له زائدة على حسنه ، إذا لم يكن للمريد فيها <sup>(٤)</sup> منفعة . وقد تقبح إرادة رد الوديمة على وجه الاختداع . وقد تقبح لأنها إرادة العقاب <sup>(٥)</sup> بنفسه .

وحكم الكراهات يقارب حكم الإرادات ، وإن كان فيها ما هو بالضد من الإرادة ، ككراهة الحسن الذي يقبح لأنها متعلقة بالحسن ، وإن كانت الإرادة انما تقبح إذا <sup>(٦)</sup> تعلقت بالقبيح . فأما من حيث تحصل عبثا ، أو كراهة لما لا يطاق ، إلى ما شاكله ، فهي تقارب الإرادة .

وأما الاعتقادات فقد تقبح لأنها جهل ، ولأنها ظن لا أمانة له ، أو في موضع يقدر على العلم بدلا منه إذا جعلنا الظن من قبليهما . وقد يقبح الظن لكونه عبثا أو مفسدة . وقد يقبح الاعتقاد لأنه تقليد ، وقد يقبح

(١) له : فيه ط (٢) به : في ط (٣) تعالى : سبحانه ط

(٤) فيها : فيه ط (٥) العقاب : للعقاب ط

(٦) تقبح إذا : تقبح لأنها إذا ص

لأنه ينخبت <sup>(١)</sup> . وكل ذلك يقبح من حيث / حصل اعتقادا لا تأمن كونه  
جهلا من غير تعلق بأمر يوجبه ، أو يعجز مجرى الموجب له .

والنظر قد <sup>(٢)</sup> يقبح لكونه عبثا ومفسدة ، وإن كان ما يؤدي الى  
كشف حال المنطق فيه لا يقبح البتة .

والندم <sup>(٣)</sup> قد <sup>(٤)</sup> يقبح لكونه ندما على حسن <sup>(٥)</sup> ، ولكونه عبثا  
ومفسدة ، الى ما شاكله . وكذلك القول في النهي .

والآلام قد تقبح لأنها ظلم ؛ وقد تقبح اذا كانت عبثا .

وقد يقبح الغم اذا كان عبثا ، وإن كان ذلك مما يدخل في باب الاعتقاد  
عندنا .

واللذات قد تقبح لحصول ضرر يوفي عليها ، ولكونها مفسدة ، وإن  
عاد ذلك <sup>(٦)</sup> الى أنه ضرر آجل . وقد يقبح لكونه غير مستحق ، كإثابة من  
لا يستحق الثواب .

وأما الأكوان ، والاعتمادات ، والتآليف ، فليس فيه وجه قبح  
تختص به . وإنما تقبح لكونها عبثا أو ظلما أو مفسدة ، الى ما شاكله .  
وقد دخل فيما ذكرناه القبائح الشرعية ، لأنها تقبح من حيث كانت مفسدة ،  
ومؤدية الى ضرر .

وأما الفصل بين ما يتعلم قبحه من جملة ما ذكرناه باضطرار ، وبين  
ما يعلم باكتساب ، فمعلوم بالاختبار . لأن كل عاقل يعلم قبح الظلم

(١) انخبت الأمر خفي ( المحقق ) (٢) قد : ساقطة من ص

(٣) والندم : نأما الندم ط (٤) قد : فقد ط

(٥) حسن : الحسن ط (٦) ذلك : ساقطة من ص

متى علمه ظلماً ، والكذب متى علمه خالياً من نفع أو دفع ضرر <sup>(١)</sup> ،  
والأمر بما يُعلم قبحه ضرورةً إذا خلا من نفع أو دفع ضرر ، <sup>(٢)</sup>  
وتكليف ما لا يطاق إذا لم يحصل فيه نفع أو دفع ضرر ، إلى ما شاكلة .  
ولا قبيل من القبائح إلا وله أصل يعلم قبحه باضطرار ، ليصح أن  
يجعل أصلاً / فيما يُعلم باكتساب .

٢٩ ط

وجملة ما يؤثر السمع في الكشف عن حال الأفعال أنه على ضرب .  
منه ما يجب بالسمع ، وكان مثله في العقل قبيحاً ، كنحو الصلاة وغيرها ؛  
ومنه مَرْتَعَبٌ فيه كان مثله في العقل قبيحاً كنوافل الصلوات ؛ ومنه  
واجب كان في العقل مثله حسناً كائزكوات والكفارات ؛ ومنه قبيح كان  
مثله في العقل مباحاً ، كالزنا والأكل في أيام الصوم ؛ ومنه قبيح كان في  
العقل مثله مرغباً فيه كاطعام المساكين في أيام الصيام ؛ ومنه مباح كان مثله  
في العقل محظوراً ، كذبح البهائم .

وانما يكشف السمع من حال هذه الأفعال عما لو عرفناه بالعقل ،  
لعلمنا قبحه أو حسنه ؛ لأننا لو علمنا بالعقل أن لنا في الصلاة نفعاً عظيماً ،  
وأنها تؤدي بنا إلى أن نختار فعل الواجب ، ونستحق بها الثواب <sup>(٣)</sup> ،  
لعلمنا وجوبها عقلاً . ولو علمنا أن الزنا يؤدي إلى فساد ، لعلمنا قبحه  
عقلاً . ولذلك نقول إن السمع لا يوجب قبح شيء ولا حسنه ، وانما  
يكشف عن حال الفعل على طريق الدلالة كالعقل ، ويفصل بين أمره تعالى  
وبين أمر غيره من حيث كان حكيماً ، لا يأمر بما يقبح الأمر به . وليس

(١ - ١) والأمر ٠٠٠٠ ضرر : ساقطة من ط

(٢) الثواب : الثواب الدائم ط

كذلك حكم غيره ، لأن أمره بوجوب حسن المأمور به . وإنما كان كذلك لأن الدلالة على الشيء على ما هو به ، لا أنه يصير كذلك بالدلالة . وكذلك العلم يتعلق بالشيء على ما هو به ، لا أنه يصير كذلك بالعلم . وكذلك / الخبر الصدق . فالقول بأن العقل يتقبح أو يحسن ، أو السمع <sup>(١)</sup> ، لا يصح إلا أن يتراد أنهما يدلان على ذلك من حال الحسن والقيح .

وليس لأحد أن يقول : إن كان الأمر كما ذكرتموه فيجب ألا يكون الله تعالى موجبا لشيء ، ولا مَحْكُناً له ، ولا مَقْبَحاً ؛ وهذا باطل على لسان الأمة . وذلك لأن الواجب إنما يجب لوقوعه على وجه ، على ما نينه . وكذلك القبيح والحسن . وإذا ثبت ذلك بالدليل لم يصح أن تقدح فيه بعبارة أطلقتم توسعاً .

فالغرض بقولهم أن الله تعالى <sup>(٢)</sup> أوجب ، أنه أعلمنا وجوب الواجب ، أو مكنا <sup>(٣)</sup> من معرفته بنصب الأدلة . وهذه إضافة صحيحة ، لأن ما عنده وجب الواجب علينا إذا فعله صار كأنه الموجب له في الحقيقة .

فإن سأل سائل فقال : لم قلتم إن الظلم إنما قبيح لكونه ظلماً <sup>(٤)</sup> ، والكذب لكونه كذباً ، وكذلك <sup>(٥)</sup> سائر القبائح ؛ وهلا جوزتم ما قاله من خالفكم من أنه إنما يقبح <sup>(٦)</sup> للنهي أو لغيره ؟

قل له : إن لنا في ذلك طريقين أحدهما أن نبين أن سائر الوجوه التي

(١) أو السمع ط

(٢) تعالى : سبحانه ط (٣) أو مكنا : ومكنا ط (٤ - ٥) والكذب لكونه

كذباً وكذلك : وكذلك الكذب و ط (٥) يقبح : قبح ط

ادعوا أنها تقتضى قبح القبيح لا توجب قبحه ، فيحصل أن<sup>(١)</sup> الموجب لقبحه ما ذكرناه . والثاني أن نبتدىء ونبين<sup>(٢)</sup> من غير هذا الوجه أنه قبيح لما ذكرناه .<sup>(٣)</sup> ونحن نأتى على بيان ذلك<sup>(٤)</sup> فنقول :

قد علمنا أن<sup>(٥)</sup> الظلم متى عليم ظلما عليم قبحه ، وإذا علم كونه مستحقا أو مؤديا إلى نفع أو دفع ضرر ، أو اعتقيد / فيه ذلك ، لم يعلم ذلك من حاله ، فيجب أن يكون الموجب لقبحه كونه ظلما . ولذلك صار العلم بقبحه من كمال العقل . ولو قُبِحَ<sup>(٦)</sup> لغير هذا الوجه ، لم يجب ذلك فيه . والقول في سائر ما ذكرناه من ضروب القبائح كالتقول فيه ، نحو كونه تكليفا لما لا يطاق ، وكفر المنعم ، وجهلا ، وكذبا .

وقد عليم أن<sup>(٧)</sup> الكذب الذى لا نفع فيه ولا دفع ضرر قبيح<sup>(٨)</sup> باضطرار ، لما قدمناه . ولو قُبِحَ لتعريفه من ذلك لكان كالصدق<sup>(٩)</sup> ؛ لأن<sup>(١٠)</sup> الصدق إذا خلا<sup>(١١)</sup> من ذلك قُبِحَ أيضا . ومتى حصل فيه نفع حسن ، فكان يجب متى<sup>(١٢)</sup> حصل فيه وفى الكذب نفع أن يجوز أن يؤثر الكذب على الصدق كإثارة صدقا على صدق . وفى بطلان ذلك دلالة على أنه انما قُبِحَ لأنه كذب ، لأنه لا يصح أن يقال انه يقبح لأمر<sup>(١٣)</sup> حيث كان كذبا ، أو خاليا من نفع ، أو دفع ضرر . فإذا بطل<sup>(١٤)</sup> ذلك ثبت أن<sup>(١٥)</sup> وجه قبحه ما قلناه . يبين ذلك أن<sup>(١٦)</sup> الكذب لو صح أن<sup>(١٧)</sup> يحسن لنفع أو دفع ضرر ، لم تأمن أن<sup>(١٨)</sup> يحسن ذلك منه تعالى ، وذلك يوجب الشك في اخباره ،

(١) ونبين : فنبين : ط (٢ - ٢) ونحن .... ذلك : ساقطة من ط

(٢) قبح : صح ط (٤) كالصدق : الصدق ط (٥) خلا : تعرى ط

(٦) متى : إذا ط (٧) لأمر : الأمر ص (٨) بطل : ثبت ط

واخبار رسله <sup>(١)</sup> ؛ ويؤدى الى ان لا يعرف بذلك شيء على وجه ، لانه اذا جاز ان يحسن ذلك جاز ان يتأمر به ، واذا جاز ذلك جاز ان يفعله ، لان ذلك يصح منه . فاذا وقع على وجهه يحسن فما الذى يتوهم وقوعه منه <sup>(٢)</sup> ، ومن جَوِّز الكذب عليه في بعض اخباره / لم يوثق بشيء من كلامه . واذا جاز ذلك عليه <sup>(٣)</sup> ، جاز على رسله . وتجوزنا عليهم الصفائر أو التعريض في غير ما يؤدونه عن الله <sup>(٤)</sup> ، أو السهو فيه ، لا يزيل الثقة بأخبارهم على ما بيناه . وليس كذلك ما قالوه ؛ لأن مَنْ أجاز كون الكذب حسناً لم يأمن من وقوعه منه تعالى <sup>(٥)</sup> ومن رسوله ، وفي ذلك ما قدمناه <sup>(٥)</sup> . والكلام في تفصيل ما ذكرناه من وجوه القبايح <sup>(٦)</sup> كالقول فيما قدمناه . وسيجيء القول في ذلك في مواضع له مخصوصة .

فان قيل : هلا قلتم ان الظلم يقبح لمعنى يحتاج في الوجود اليه <sup>(٧)</sup> ، أو وجوده مضمن به ، فلذلك لا يحصل كذلك الا قبيحا ، فهلا يتهماً لكم الاعتماد على ما قدمتموه في أنه انما قُبِحَ لكونه ظمناً أو كذباً ؟ .

قيل له : ان ادعاء معنى لا يعقل ، ثم ادعاء تضمن الكذب والظلم به ليجعل علة في قبحهما ، لا يصح ، كما لا يصح ادعاء معنى مع الحركة تحتاج اليه أو وجودها مضمن به . وانما صح لنا ذلك في تضمن الجوهر

(١) رسله : + عليهم السلام ط

(٢) منه : + سبحانه ط

(٣) عليه : + سبحانه ط (٤) الله : + سبحانه ط

(٥ - ٥) ومن ٠٠٠٠ قدمناه : ساقطة من ط (٦) انقبائح : القبح ط

(٧) اليه : ساقطة من ص

بالكون ، لما عقلناهما ، وعلمنا استحالة خلو الجوهر منه ، وذلك لا يتأتى فيما سألت عنه .

(١) وبَعْدَ ، فلو احتاج الكذب الى معنى لصح وجوده مع عدم الكذب بل مع الصدق ، فكان يجب أن يكون الصدق قبيحا على كل وجه اذا وجد معه ذلك المعنى ، وأن يكون بمنزلة الكذب فيه . وهذا يؤدي الى أن الصدق كالكذب فيما له يقبح ويحسن . ومتى قال ان ذلك المعنى يحتاج الى الكذب ، فلا بد من أن يجوز وجود الكذب مع عدمه / . وفي ذلك ايجاب أحد الأمرين : امّا أن يكون حسنا وذلك باطل ، أو قبيحا لكونه كذبا ، وهو الذي أردناه . (١)

٣١ غ /

فان قيل (٢) : فيجب أن يكون قبيحا في حال بقائه كهو في حال حدوثه ، كما أنه كذب في الحالين ، ان كان انما قبيح لكونه كذبا .

قيل له : ان الكذب والضرر لا يصح البقاء عليهما ؛ فما سألت عنه (٣) لا يصح فيهما الا على جهة التقدير ، ويصح في غيرهما مما يبقى من الأفعال . وانما يقبح الشيء في حال حدوثه لأن المستفاد بذلك يختص بحال الحدوث ، وان لم يتمتع عندنا أن يسمى قبيحا في حال بقائه ، ولا يتمتع في الوجوه التي يقع عليها الشيء وتقتضى فيه حكما أن تقتضى ذلك فيه في ابتداء حال حدوثه ، وان كانت تلزمه في حال الحدوث والبقاء ؛ ولا يتمتع خلافه . ولذلك يصح عندنا كون الفعل محكما لكونه عالما ، وان جاز خروجه من كونه كذلك . وان بقي الفعل المحكم على ما هو عليه ،

(١ - ١) وبعد ٠٠٠٠ أردناه : ساقطة من ط (٢) قيل : قال ط

(٣) سألت عنه : سألته من

والفعل قد يكون لظفا في ابتداء حال حدوته دون حال بقاءه ، فكذلك كون الفعل مؤديا الى ضرر يوجب قبحه ، ولا يحصل لحال بقاءه تأثير فيه . ولذلك قلنا في القبيح انه لا يجوز أن يصير حسنا في حال البقاء ، وكذلك الحسن لا يصير قبيحا .

ولا يشذ عن ذلك الا التقليد اذا قارنه علم " ضروري " من جنسه في حال البقاء . فان شيخنا <sup>(١)</sup> أبا هاشم رحمه الله <sup>(٢)</sup> قد قال : انه يصير علما ؛ ومن قوله : ان العلم يحسن من حيث كان علما ، فيجب على هذين الأصلين أن يحصل حسنا بعد ما كان قبيحا ، وان لم يعمد / أن يقال : ان التقليد يبقى على حاله فلا يصير علما ، أو يصير علما ويكون قبيحا على طريقة شيخنا <sup>(٣)</sup> أبي علي رحمه الله <sup>(٤)</sup> ، فيسقط السؤال على هذين الوجهين ؛ وان كان على قول من لا يجوز الاعتقادات أشد سقوطا . <sup>(٥)</sup> وهذه جملة بيّنة على معرفة أصول هذا الباب <sup>(٦)</sup> .

فأما الكلام في ابطال الوجوه التي قالوا ان لها يتنجّح القبيح ، فسنينه من بعد في فصول ، وتقصاه ؛ فلذلك أخرناه الى موضعه <sup>(٧)</sup> .

(١) شيخنا : ساقطة من ط

(٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) شيخنا : ساقطة من ط

(٤) رحمه الله : ساقطة من ط

(٥ - ٥) وهذه . . . . . الباب : ساقطة من ط

(٦) موضعه : + ونحن نورد فيه ما لعلك لاتجداه مجموعا في كتاب من كتب

أصحابنا ان شاء الله ط

## فصل

في بيان تفصيل الوجوه التي لها يحسن الحسن  
وما يتصل بذلك من أقسامه

اعلم أن أكثر كلام الشيخين رحمهما الله <sup>(١)</sup> في كتبهما يدل على أن  
الحسنَ يحسن لوجوه يحصل عليها ، كما أن القبيح يقبح لذلك .  
وربما قالوا : أن وجه الحسن والقبح إذا اجتمعا في الفعل فالتبحر أولى  
به ، وهذا من قولهما يدل على ما ذكرناه . ويقولان : لو صح أن يحسن  
الشيء لا لوجه يقتضي ذلك فيه ، لصح ذلك في القبيح أيضا ؛ <sup>(٢)</sup> فإذا بطل  
ذلك فيه وجب القضاء بمثله في الحسن <sup>(٣)</sup> . وكما يجب الواجب لوجه  
يقتضي ذلك فيه ، ولا يرجع في ذلك إلى نفى وجه عنه ، فكذلك القول في  
الحسن . ولو جاز أن يقال في الحسن أنه يحسن لنفى وجوه القبح  
عنه <sup>(٤)</sup> لجاز أن يقال في القبيح أنه يقبح لنفى وجوه الحسن عنه <sup>(٥)</sup> ؛  
وذلك يوجب بطلان حقيقتهما / جميعا . ولو صح ذلك فيهما لجاز مثله  
في سائر الحقائق ، فيقال أن حقيقة العالم نفى كونه جاهلا ، وحقيقة  
الجاهل نفى كونه عالما .

٣٢ /

وانما صح أن يقال في المعدوم أنه يرجع به إلى أنه ليس بموجود من

(١) رحمهما الله : ساقطة من ط

(٢ - ٣) فإذا ..... الحسن : ساقطة من ط

(٣) عنه : ساقطة من ص (٤) عنه : ساقطة من ص

حيث لا تتعلق به أحكام ، وإنما يزول عنده ما كان الوجود يقتضيه .  
والحسن <sup>(١)</sup> فقد عُلِمَ من حاله أن له حكماً مخصوصاً كالقبيح ، فيجب أن يكون حظه كحظه ، في أنه إنما يكون كذلك لوجه يقتضي كونه حسناً .  
ولا يجب من حيث شَرَطْنَا في حسنه انتفاء وجوه القُبْحِ أَنْ تَجْعَلَ له تأثيراً فيه ، بل المؤثر فيه ما يحصل عليه من الوجه الموجب لحسنه ، كما أن عدم المقدور وأن جعل شرطاً في صحة الفعل من القادر ، فما له تأثير فيه ، هو كونه قادراً دونه . وكيف يصح في النفي أن يؤثر في ثبوت الأحكام باقراده ، أو هو مع غيره ، حتى يقال في الحسن أنه يحسن لانتفاء وجوه القبح عنه . فكل ما ذكرناه يشهد بأن الحسن كالقبيح في هذا الباب .

وقد ذكر شيخنا <sup>(٢)</sup> أبو هاشم رحمه الله <sup>(٣)</sup> في بعض المواضع ما يدل على أن الحسن يحسن لوقوعه على وجه ، ولانتفاء وجوه القبح عنه ، ولم ييسط القول فيه . وقد لخص شيخنا <sup>(٤)</sup> أبو عبد الله رحمه الله <sup>(٥)</sup> هذا الكلام ، وبيّن أن الحسن لو حَسُنَ لحصول وجه من وجوه الحسن فيه ، لوجب متى حصل كذلك أن يكون حسناً ، لأن ما أوجب حسنه لا يجوز / أن يحصل إلا وهو حسن ؛ كما أن ما أوجب قبح القبيح متى حصل ، وجب كونه قبيحاً . وفي علمنا بأنه لا وجه من وجوه الحسن إلا وقد يَتَقَبَّحُ الفعل معه بأن يحصل فيه وجه من وجوه القبح ، دلالة

(١) والحسن : أو الحسن من

(٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) رحمه الله : ساقطة من ط

(٤) رحمه الله : ساقطة من ط

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط

على فساد هذا القول . فيجب إذن أن يكون ما له يحسن ، هو وقوعه على وجه يخرج عن حكم المدوم والموجود الذي لا يختص إلا بالوجود المجرد ، كنحو فعل الساهي ، وأن ينتفى عنه وجوه القبح ؛ لأنه متى حصل الصدق صدقا ، وخلا عن وجوه القبح ، حَسُنَ ؛ ومتى تعلقت الإرادة بالحسن ، وانتهى عنها وجوه القبح ، حَسُنَتْ . ثم كذلك أبدا في سائر المحسنات .

ولا يمتنع أن يكون للنفي تأثير في هذا الباب . ألا ترى أن ما له يكون الظلم ظلما ، تنفى النفع ودفع الضرر والاستحقاق ، وإن كان ثبوت بعض ذلك فيه يحسن . فإذا جاز أن يكون للنفي تأثير في الصفة التي لها يقبح الفعل ، لم يمتنع أن يكون لنفي وجوه القبح تأثير فيما له يحسن ، إذا حصل له حال زائدة على وجوده . ومتى لم تقل ذلك فيه أدى إلى كون الفعل قبيحا مع ثبوت وجه الحسن فيه . وفي هذا من الفساد ما لا خفاء به . ولا يمكن أن نجعل ذلك شرطا ، لأن حسن الفعل يتبعه . فلو جاز ألا يحصل مقتضيا له ، ويجعل شرطا لقبح مثله في سائر وجوه القبائح ، بل في سائر الأمور المقتضية للصفات ، فيجب لهذه الجملة / صحة ما قدمناه في وجه الحسن .

٣٣ ظ /

فأما الندب والتفضل فلا بد من أن يحصل لهما صفة زائدة على حسنه ، ويكون المقتضى لها وقوعه على وجه يجري مجرى الاثبات ، ككون الفعل تفضلا ، والتوافل مسهلا <sup>(١)</sup> للواجبات .

وأما الواجب فلا بد من أن يحصل له صفة زائدة على حسنه ، ويكون

(١) مسهنة : سهلا : من

المقتضى لذلك فيه حصول وجه يقتضى وجوبه نحو كونه انصافا ، وشكرا لمنعم ، ولطفاً في فعل الواجب ، الى ما شاكله <sup>(١)</sup> . فهذه جملة قد تكشف بها ما له يحسن الفعل ويجب .

ونحن تفصل الآن بعض وجوه المحسنات التي اذا حصلت وانتهى وجوه القبح حسنت ، فنقول <sup>(٢)</sup> :

ان الكلام <sup>(٣)</sup> يحسن متى حصل <sup>(٤)</sup> على وجه يفيد النفع ، أو دفع الضرر ، وانتهى عنه وجوه القبح كالصدق ، والأمر بالحسن ، وتكليف ما يطاق ، والنهي عن القبيح . وكونه مصلحة .

والارادة تحسن ، <sup>(٥)</sup> لأنها متعلقة بالحسن <sup>(٦)</sup> ، ومع انتهاء وجوه القبح عنها . وكذلك القول في كراهة القبيح .

والضرر يحسن اذا حصل فيه نفع يوفي عليه ، أو دفع ضرر أعظم منه ، أو حصل مستحقا اذا انتهى عنه مع ذلك سائر وجوه القبح . وكذلك القول في سائر الأفعال <sup>(٧)</sup> ، فاعتبرها أجمع هذا الاعتبار ، فقد نبهنا على طريقة القول فيه <sup>(٨)</sup> .

والذي يدل على أن الحسن يحسن لما ذكرناه ، أنه متى علم أن الخبر صدق ، وعلم انتهاء / وجوه القبح عنه علم حسنه ، كما اذا علم كون الظلم ظلما علم قبحه . فيجب القضاء بأن الموجب لحسنه ، هو هذا دون غيره .

(١ - ١) فينده... فقول : ساقطة من ط (٢) أن الكلام : قاما الكلام فانه ط

(٣) حصل : حمل ط (٤ - ٤) لأنها متعلقة بالحسن : ساقطة من ط

(٥ - ٥) فاعتبرها : به : عل هذه الطريقة ط

وليس لأحد أن يقول : فيجب على هذا القول أن لا يعلم  
حسن الصدق إلا من علم انتفاء سائر وجوه القبح عنه ؛ ووجوه  
القبح تكثر ، ولا يعلم جميعه باضطرار ، فيجب أن لا يعلم حسن  
شيء باضطرار . وفي بطلان ذلك دلالة على فساد ما أصلتموه .

وذلك لأن من لم يعلم انتفاء وجوه القبح عن الصدق ، جو  
حصول وجه من وجوه القبح فيه ، ولا يصح أن يعلمه حسنا مع هذا  
التجوز ، كما لا يجوز أن يعلم حسنه مع تجويزه كونه كذبا ، لأن  
انتفاء وجوه القبح ككونه صدقا ؛ ولو صح مع الشك في انتفاءها أن يعلم  
حسنه ، لصح مع الشك في كونه صدقا أن يعلم ذلك<sup>(١)</sup> ؛ ولو صح ذلك  
فيه لصح أن يعلم قبح الشيء مع الشك فيما يقتضى قبحه ؛ وهذا يثبت  
الفساد<sup>(٢)</sup> .

وليس يجب إذا كانت القبائح تنقسم ، ففيها ما يعلم باضطرار ، وفيها  
ما يعلم باكتساب ، أن لا يعلم انتفاؤها عن الصدق ؛ إلا من استدل ؛  
لأن وجوه القبائح تعلم باضطرار على الجملة ويعلم أن بعض ما يختص  
بذلك قبيح . وإنما يحتاج المستدل الى الاستدلال في أن القبيح يقبح  
لأجله وفي حصوله في بعض المواضع ، فإذا صح ذلك لم يتمتع أن يعلم  
العقل انتفاء جميع وجوه القبح عن الصدق ، فيعلم عنده حسنه ضرورة .  
ولا يكون بهذه الصفة إلا ويكون فيه ثقل أو دفع ضرر ؛ لأنه لو خلا  
منهما<sup>(٣)</sup> لكان عبثا ، وذلك وجه من وجوه / القبح .

٣٤ ظ /

(١ - ١) ولو صح ... الفساد : وذلك فاسد ط

(٢) منهما : عنهما ط

\* ولا يبعد أن يقال أن الظن يقوم مقام العلم بانتفاء وجوه القبح ، كما أنه يقوم مقامه في انتفاء النفع ودفع الضرر والاستحقاق في الظلم ، متى <sup>(١)</sup> علم وقوعه على وجه أو ظن انتفاء وجوه القبح عنه ، أو علم قبحه . ويجب أن ينظر في المواضع التي يقوم الظن فيها مقام العلم ، وما لا يقوم ، ويحكم بذلك بحسب قيام الدلالة <sup>(\*)</sup> . والقول في سائر الأفعال الحسنة كالقول فيما ذكرناه .

وقد يتنا من قبل ، أن الاحسان من حيث كان احصاء ، يختص بصفة زائدة على حسنه ، ولا يحتاج الى اشتراط نفي القبح عنه . لأن وصفنا له بالحسن يقتضيه . فكذلك القول في الواجب المضيئ والمخير فيه .

واعلم أن الذي يصح أن يقع من القديم سبحانه من الأفعال الحسنة ، ما يحصل له صفة زائدة على حسنه ، على ما قدمناه ، الا العقاب ؛ ويكون جميعه تفضلاً ونعمة واحصاء ، ويحسن لذلك .

فأما ما <sup>(٢)</sup> يحسن منه الفعل لكونه صلاحاً كالتواضع ، فلا يصح ، لأن معنى التسهيل الذي له صار النفل صلاحاً لنا ، لا يصح فيه . وكذلك القول في الواجبات ، أنه إنما يصح عليه منها ما يجب لوجه يخصه ، كالاتصاف ، وما شاكله .

فأما ما يجب لكونه لطفاً وصلاحاً ، فلا يتأتى فيه تعالى <sup>(٣)</sup> ذلك ، لأنه ممن لا يصح أن تدعوه الأفعال الى اختيار واجب لولاه كان لا يفعله ، لأن

(١) متى : في الأصل فمتى ( \* - \* ) ولا يبعد ... الدلالة : ساقطة من ط

(٢) ما : أن ط (٣) تعالى : عز من

المعلوم من حاله تعالى <sup>(١)</sup> أنه يفعل الواجب على كل حال ، ولا يختار /  
فعل القبيح البتة . فمعنى اللطاف اذن لا يصح فيه سبحانه <sup>(٢)</sup> ، وان كان  
في جملة ما يجب لأمر يخصه ما لا يصح عليه ، نحو شكر النعم لاستحالة  
الانعام عليه ، ونحو العبادة ، الى ما شاكلهما .  
<sup>(٣)</sup> وهذه جملة " كافية في هذا الباب " <sup>(٣)</sup> .

---

(١) تعالى : ساقطة من ص (٢) سبحانه : ساقطة من ص

(٣ - ٣) وهذه . . . . . الباب : ساقطة من ط

## فصل

### في أن الفعل لا يحسن ولا يقبح

لجنسه أو وجوده أو حدوثه أو انتفاء معنى غيره

اعلم أن الظلم لو قُبِحَ لجنسه ، لوجب أن يقبح كل ضرر وألم ، وفي علمنا بأن فيه ما يحسن دلالة على فساد هذا القول .

وليس لأحد أن يقول انه يقبح لعينه ، ولا يجوز أن يماثله ما كان حسنا منه ، لأن الدلالة قد دلت على أن التماثل بين الأشياء لا تقع بالقبح والحسن ، وإنما تماثل في صفات الأجناس . وقد بينا ذلك في كتاب الصفات ؛ فكيف يقال أن القبيح من الآلام يخالف الحسن منها . وإذا صح أن تشبيه الألم القبيح بالحسن <sup>(١)</sup> منه كاشتباه الجواهر بعضها ببعض ، فكيف يقال فيها انها مختلفة ؟ وقد علم أن السامع لقول القائل : « زيد في الدار » لا يفصل بينه إذا كان كذبا ، وبين هذه الصيغة إذا كانت صدقا ، كما لا يفصل بين السوادين ؛ فكيف يقال انها مختلفتان .

وبعد ، فقد علم أن نفس الضرر الذي يقع ظلما قد <sup>(٢)</sup> كان يصح أن يقع عدلا ، بأن يقارنه تقع يوفى عليه ، أو يتقدم ما يستحق به . ولو كان ظلما / لعينه ، أو قبيحا لذاته ، لاستحال وجود عينه ، وهو حسن . وذلك يبين ما قلناه من أنه لا يجوز أن يقبح لجنسه .

(١) بالحسن : بالألم الحسن ط

(٢) قد : مسالطة من ط

فإن قيل : أليس قد قال شيخكم <sup>(١)</sup> أبو علي رحمه الله <sup>(٢)</sup> "إنَّ الجَهِلَ بالله سبحانه <sup>(٣)</sup> يَبْجَحُ لَينِه ، <sup>(٤)</sup> فَمَلا جَوَزَتَم القَولُ بأنَّ الظلم يَبْجَحُ لَينِه <sup>(٥)</sup> ؟

قيل له : انه رحمه الله <sup>(٥)</sup> انما استجاز القول بذلك من حيث استحال عنده وجود هذا الجهل الا قبيحا ، ووجود أمثاله الا قبيحة ، فأجراه مجرى صفات النفس لهذا المعنى ، وهذا الوجه لا يتأتى في الظلم في الوجهين جميعا . وكذلك في الكذب . فلذلك فارق حاله حال الجهل عنده ، وإن كان الصحيح عندنا أنَّ الجَهِلَ بالله لا يَبْجَحُ لَينِه ، لأنَّ قبح الشيء يتبع حدوثه ، وما هذا حاله لا يستحق للنفس . ولأنَّ <sup>(٦)</sup> ما له قَبِيحٌ ، وهو كونه جهلا ، اذا لم يستحق للنفس فبأن لا يستحق كونه قبيحا للنفس أولى ؛ ولأنَّ حكم القبائح في استحقاق هذه الصفة لا يختلف ، فلا يصح <sup>(٧)</sup> استحقاق بعضها للنفس ؛ ولأنَّ سائر الجَهِلِ في أنه لا يوجد الا جهلا ، ولا يوجد مثاله الا كذلك ، كالجهل بالله تعالى . فلو جاز أن يكون ذلك للنفس ، لجاز في سائر الجَهِلِ ، فاذا بطل فيه ، وجب بطلانه فيما قاله .

\* وانما يفارق سائر ما يتعلق الجَهِلِ به في بعض الوجوه القديم

(١) شيخكم : ساقطة من ط

(٢) رحمه الله : ساقطة من ط (٣) سبحانه : ساقطة من ص

(٤ - ٥) فَمَلا جَوَزَتَم ٠٠٠٠ لَينِه : ساقطة من ط

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط

(٦) ولأن : لأن من (٧) يصح : يجب ط

(٨) وانما ٠٠٠٠ ابتداء سقط من ط

سبحانه من حيث جاز خروجها عما هي عليه من الصفات ، وإن كانت في بعض الوجوه لا تفارق القديم تعالى ، أعني في صفات ذاتها / . فقد صح :  
 بهذه الجملة أن الجهل بالله تعالى في أنه لا يجوز أن يقبح لعينه كسائر القبائح . وإنما ذهب إلى هذا القول شيخنا أبو علي رحمه الله أولا (١) .  
 فأما كلامه (٢) آخره فإنه يدل على خلافه (٣) لأنه جعل صفات النفس موجبة للتجنيس ، إذا كانت اثباتا . فلو كان الجهل بالله تعالى (٤) يقبح لعينه ، لوجب في كل جهل بالله أن يكون متماثلا ، لمشاركته في كونه قبيحا لعينه (٥) . وقد علمنا أن ذلك يختلف في الجنس ، لأن الجهل بكل صفة يختص بها يخالف الجهل بغيرها ، كما أن العلوم به تعالى على ما يختص به من الصفات تختلف . وبمثل ذلك أبطلنا قول من قال في إرادة القبيح أنها (٥) قبيح لذاتها ، وإن كان المراد قبح بالارادة ، لأنه كان يجب تماثل ارادات القبائح ؛ وذلك باطل (٦) ، وسائر ما قدمناه يبطل هذا القول ، وإن كانت الشبهة فيه أقل من الشبهة (٦) في الجهل بالله ، لأن إرادة القبيح قد توجد بعينها ، ولا تكون قبيحة بأن يكون مرادها حسنا ، ويوجد مثلها حسنا ، فهي في بابها كالكذب والظلم ؛ فبطلان كونها قبيحة لنفسها أوضح .

ولمثل ما ذكرناه (٧) يبطل القول بأن الظلم والكذب يتبحران

(١) نهاية السقط من ط (١) فأما كلامه : وكلام أبي علي ط

(٢) خلافه : صحة ما قلناه ط

(٣) تعالى : ساقطة من ص (٤) لعينه : ساقطة من ص

(٥) أنها : ساقطة من ط (٦ - ٦) وسائر ٠٠٠ الشبهة : والشبهة

في الإرادة أقل منها ط (٧) ولمثل ما ذكرناه : وبمثل ذلك ط

لوجودهما ، أو حدوثهما ؛ وذلك يؤدي بقائله الى أن يقول : ان " كل موجود قبيح " ، صح الحدوث عليه أم استحال ؛ ويوجب عليه القول بأن " كل محدث قبيح . والعلم بفساد ذلك ضرورى " .

٣٦ / ٥

ولا يجوز أن يتقبح القبيح <sup>(١)</sup> لعدمه ، لأن قبحه يختص / حال وجوده ، <sup>(٢)</sup> فكيف يقال أن المقتضى لذلك فيه عدمه <sup>(٣)</sup> . ولا يصح أن يقبح ذلك <sup>(٤)</sup> لعدم معنى سواء ، لأن " كل معنى يعقله قد يوجد ، ولا يخرج الظلم من كونه قبيحا ، والكذب من كونه قبيحا .

وبعد ، فإن المعنى اذا عدم ، لم يكن له به تعلق ، فكيف يقتضى قبحه ؟ <sup>(٥)</sup> ولم صار بأن يقتضى ذلك فيه أولي ، من أن يوجب ذلك فى غيره <sup>(٦)</sup> ؟ على أن الاعراض لا يجوز أن تختص بصفات لوجود معنى فيها ، لاستحالة الحلول عليها ، فبأن لا تكون قبيحة لعدم معنى أولى . ولنا فنكر أن يتقبح الخلق لوجود معنى ، من حيث صح حلول المعانى المدركة فيه ، وإن استحال ذلك عليه لعدمه . فأمّا كونه حساً فى العقل ، فلا يصح لوجود معنى ، ولا لعدمه . فقد صح بهذه الجملة ما قصدنا بيانه بحمد الله ومَنته .

(١) القبيح : ساقطة من ط (٢ - ٢) فكيف ..... عدمه : ساقطة من ط

(٣) ذلك : ساقطة من ط

(٤ - ٤) ولم صار ..... غيره : ساقطة من ط

## فصل

في أن القبيح لا يتبع للإرادة أو الكراهة<sup>(١)</sup>

ولا الحسن والواجب يختصان بذلك لهما

اعلم أن الظلم متى علم ضرراً لا نفع فيه ، ولا هو مستحق ، ولا دفع  
ضرر أعظم منه ، ولا يتظن فيه ذلك ، عليم قبحه . فلو كان انما يقبح  
بالارادة<sup>(٢)</sup> لما علم قبحه مع الجهل بها ، بل كان يجب لو منع الله تعالى  
القادر منا من الارادة ، وأقدم على الظلم العظيم أن لا يكون ذلك  
قبيحاً ، ولا يستحق به دماً . ولا فصل بين من قال بذلك وبين من أبى  
قبحه ، وإن قصد اليه ، لأن العقلاء يعلمون قبح / ذلك وحسن ذمه ،  
كما يعلمون ذلك اذا وقع من القاصد .

٣٧/

وبعد فلو قبح بالارادة ، لوجب متى انتهت الارادة أن يحسن ، كما  
يحسن متى زال بعض ما له يقبح من نفع ، ودفع ضرر ، أو استحقاق .  
وهذا لا يصح عند قائل هذا القول ، لأنه كما نقول في القبيح انه يقبح  
بالارادة ، نقول في الحسن انه يحسن بها . وهذا القول يوجب عليه أن  
يقول بحسنه اذا انتهت الارادة .

فإن قيل : اذا صح أن يكون العلم بكون الظلم ظلماً من شرط قبحه ،  
فهلا جوزتم مثله في الارادة ؟

(١) أو الكراهة : والكراهة ط

(٢) بالارادة : للارادة ط

قيل له : انّا لا نجعل العلم بذلك شرطاً في قبجه ، بل القبح <sup>(١)</sup> ،  
عكسه الفاعل كذلك أم جهله ؛ وانما نجعل العلم بذلك أو التمكن من  
العلم به شرطاً في استحقاق الذم به ؛ فكيف <sup>(٢)</sup> يصح لكم التعلق فيما ذهبتم  
اليه بذلك ؟ .

فان قال : اني أقول في الارادة انها شرط في استحقاق الذم بالظلم ،  
لا أنها علة <sup>(٣)</sup> في قبجه كما ذكرتموه في العلم .

قيل له : انما جاز أن نجعل العلم شرطاً في ذلك ، لأنّ معه يمكن  
التحرز من القبيح ، ومع فقدّه يتعذر ذلك ، اذا لم يكن متسكناً من العلم .  
ولا يجوز أن يستحق الذم على ما لا يمكنه التحرز منه ، لأنّ ذلك  
لو صحّ ، لصحّ أن يستحق الذم على ما ألتجىء اليه ، أو اضطر اليه ؛  
وليس للارادة هذا الحكم ، فكيف يجعل كالعلم في ذلك ؟ ولا فرق بين  
هذا القول وبين القول بأنّ الظالم لا يستحق على ما يفعله من الظلم الذم ،  
الا / اذا تحرك الفلك أو أكل زيد ، وان لم يكن لذلك به تعلق ؛ وفساد  
ذلك ظاهر" .

٣٧/٥

وبعد فانّ هذا القول يوجب أن لا يستحق أحدنا على الارادات  
القبيحة الذم ، لأنها غير مرادة ، ولو جاز ذلك فيها لجاز في سائر القبائح .  
وانما لا يستحق السامى على فعله <sup>(٤)</sup> الذم من حيث لا يمكنه التحرز منه  
لفقد علمه بما يفعله ، لا لأنه لم يقصد اليه . ولذلك لا يستحق الطفل  
الذم ، وان كان قاصداً الى ما يفعله من الظلم لما لم يكن عالماً به ، ولا

(١) القبح : يقيح ص (٢) فكيف : مطبوسة في ص

(٣) علة : مطبوسة في ص

(٤) السامى على فعله : أحدنا ص

متمكننا من معرفته . وإن كان عند الشيخين رحمهما الله <sup>(١)</sup> لا يستحق السامع الذم ، لأن ما يقع منه لا يكون قبيحا أصلا . والقول <sup>(٢)</sup> في حسن رد الوديمة ووجوبه ، وإن لم تترد ، كالتقول في قبح الظلم ؛ فلا يصح أن يقال إنه إنما حسن بالارادة ، أو استحق عليه المدح لأجلها .

فإن قيل : إن الذي ذكرتموه يصح في الظلم ، فأما في الكذب وما شاكله فما أنكرتم <sup>(٣)</sup> أنه إنما يقبح بالارادة ، لأنه لولاها لم يكن كذبا قبيحا ؛ وكذلك القول في حسن الصدق .

قيل له : إن الأفعال التي تقبّح على ضربين : أحدهما لا يقع على الوجه الذي يقبح عليه إلا بأن يقصد فاعله به وجها مخصوصا ، نحو الكذب والصدق ، والثاني يقع على الوجه الذي يقبح عليه ، وإن لم يترد وجها مخصوصا <sup>(٤)</sup> ، كالظلم والجهل واردة التقيح .

وما ذكرناه أولا ، وإن كان لا بد من أن يراد ، فالارادة إنما تؤثر في وقوعه / على بعض الوجوه ، لا في قبحه . ثم ينظر فإن صحبه ما يوجب قبحه ، حكم بقبحه ؛ وإن قارنه ما يوجب حسنه ، قضى بذلك <sup>(٥)</sup> فيه .

والارادة إنما تؤثر في كون الكذب خيرا ، لا في كونه كذبا ، وإنما يقبح لكونه كذبا ، وليس للارادة في ذلك حظ . وإنما يقع كذلك لكون مخيره على لا ما تناوله الخبر ، فكيف يقال إنه يقبح بالارادة ؟

(١) رحمهما الله : ساقطة من ص (٢) والقول : فالتقول ص

(٣) أنكرتم : + من ص (٤) وجها مخصوصا : ساقطة من ص

(٥) بذلك : به ط

وبتسند ، فإن المؤثر في كونه كذلك ، كون المخبر مريداً <sup>(١)</sup> دون نفس الارادة ، لأنه لو حصل مريداً من غير ارادة ، لوجبت هذه القضية لوجبها اذا كان مريداً <sup>(٢)</sup> بارادة ، فكيف يقال ان الارادة مؤثرة حتى تجعل علة في قبحه .

وبعد ، فإن الارادة التي يكون بها الخبر خيراً قد تكون واحدة ويكون الخبر كذباً تارة وصدقا أخرى ، نحو أن يخبر بقوله : « زيد » في الدار » عن <sup>(٣)</sup> زيد بن خالد ، وهو فيها ؛ فلو أخبره عنه وليس هو فيها لكان كذباً ، والارادة واحدة . فلو كانت هي الموجبة لقبحه لوجب أن لا يصح أن توجد بعينها ، وتكون صدقا حسناً . وفي صحة ذلك فيها دلالة <sup>(٤)</sup> على ما قاله .

وليس يمكنه أن يقول ان ما به يصير صدقا غير الارادة التي بها يصير كذباً ، لأن القول واحد ، والارادة تتناوله وهو في الحالين ، خبر عن مخبر واحد ، فكيف يقال انها اذا كان كذباً غيرها اذا كان صدقا ؟ وهل ذلك الا كقول من قال : ان نفس الخبر اذا كان صدقا ، هو غير الخبر اذا كان كذباً ؟

على أن الارادة تقارن الجزء الأول من الخبر ، لأنها متى وجدت كذلك صح أن تتناول جملة الخبر . ولو تأخرت / عن الحرف الأول لم يصح أن تتناول جملة ، لأن مقتضى لا يصح أن يراد ؛ فاذا ثبت ذلك وعلم أنها تعمد اذا انقضى الحرف الأول ، فكيف تكون علة في

٣٨ ط

(١ - ١) دون ٠٠٠٠ مريداً : ساقطة من ص

(٣) دلالة : دليل ط

(٢) عن : ساقطة من ص

قبح جميعه ؟ ومن حق العلل أن لا تصح أن تؤثر في المدوم ، كما لا يصح أن تؤثر وهي معدومة . وانما صح لنا القول بأن كونه <sup>(١)</sup> كذبا يوجب قبحه ، لأن ذلك ما يختص به جملة الحروف ، فلا يمتنع أن يقتضى قبح كل واحد منه . <sup>(٢)</sup> والقول في أن الصدق لا يحسن للإرادة ، كالقول في أن الكذب لا يقبح لها ، فلا وجه لاعادته <sup>(٣)</sup> . وكذلك القول في سائر الأفعال التي للإرادة فيها تأثير .

فإن قيل : أليس إرادة زيد من غيره دخول داره توجب <sup>(٤)</sup> حسن الدخول ، وإرادته الخروج من داره توجب قبح القعود فيها ، لأن عندها حسن ذلك وقبح ، ولولاهما لم تختص بهذا الحكم ؟ أو ليس إرادته جل وعز <sup>(٥)</sup> منا الطاعات تقتضى <sup>(٦)</sup> حسنهما ، ولولاهما لم تحصل كذلك ؟ فهلا دل ذلك على أنها علة في حسن ذلك ؟ وكذلك القول في كراهية الشيء في أنها تقتضى قبحه ؟

قيل له : إن إرادة صاحب الدار من غيره الدخول إليها ، يؤذن بأنه إنما أراد من حيث حصل له في ذلك نفع أو سرور ، وذلك يوجب وقوع الدخول على وجه يكون عدلا غير ظلم ، فلذلك حسن لا الإرادة ؛ ولذلك لو أراد غيره الدخول أو أراد هو بإرادة قد اضطرب إليها ، لم يقتضى حسن ذلك . وكذلك متى أراد منه / الخروج ، فانما قبح القعود لأنه يكون ظلما ، لا لأمر يرجع إلى الإرادة .

٣٩ /

(١) كونه : كونا ص (٢ - ٢) والقول ٠٠٠٠ لاعادته : ساقطة من ط

(٢) توجب : تقتضى ط (٤) جل وعز : تعالى ط

(٥) تقتضى : اقتضت ص (٦) كذلك : ذلك ط

فأما إرادته تعالى الطاعة وهي دالة من حيث ثبتت حكمته على أن المراد فيما يستحق به المدح والثواب ، فلذلك حسن منا ، لا الإرادة . ولذلك لو أراد منا غيره ذلك لم يحسن . وكذلك القول في كراهته لما يكرهه أنها دالة على قبحه ، لا أنها علة في ذلك . فقد صح بهذه الجملة أن القبيح والحسن والواجب لا تختص بهذه الصفات للإرادة ، على ما بينا القول فيه .

## فصل

في أنه لا يجوز أن يكون الموجب لقبح الفعل حال فاعله

نحو كونه محدثا مملوكا مربوبا <sup>(١)</sup> مكلفا مقهورا مغلوبا

اعلم أن هذه الأحوال لو كانت تقتضي قبح الفعل لوجب أن تكون كل أفعال الواحد منا قبيحة ، ولا يكون بعضها <sup>(٢)</sup> بأن يقبح أولى من بعض ، ولا الحسن منها <sup>(٣)</sup> بالحسن أولى من القبح ، ولا الواجب بالوجوب أولى من الإباحة ، لأن حكم هذه الأحوال مع الجميع حكم واحد . وهذا يوجب أن لا تفرق أفعالنا في هذه الأحكام ، وأن تكون كلها قبيحة أو حسنة ؛ وهذا في غاية السقوط .

فإن قيل : أليس كون الفعل صدقا يوجب حسنته ، وقد أجزتم وجوده قبيحا ؟ فجوزوا القول بأن كون الفاعل محدثا يوجب قبحه ، وإن جاز مع كونه كذلك وقوع الحسن منه .

قيل له : قد بينا من قبل أن الصدق إنما يحسن لكونه صدقا ، إذا اقتضت وجوه القبح عنه / ؛ ومتى حصل كذلك فلا بد من أن يكون حسنا . وفي ذلك إسقاط سؤالك ، <sup>(٤)</sup> وتأكيد ما عولنا عليه <sup>(٥)</sup> .

وليس لأحد أن يقول : أليس كون الظلم ظلما قد أوجب قبحه ، وقد جؤزتم وقوعه ظلما من الساهي ولا يكون قبيحا ؟ فجوزوا لنا القول

(١) مربوبا : ساقطة من ط (٢) بعضها : بعضه ط (٣) منها : منه ط

(٤ - ٥) وتأكيد ٠٠٠ عليه : ساقطة من ط

يشله في حال الفاعل ؟ وذلك لأنَّ الصحيح عندنا أنَّ ذلك يقبح وإنَّ وقع من الساهي . وفي ذلك سقوط ما قاله ؛ <sup>(١)</sup> وإنَّ كان لشيخنا رحمهما الله أن يجيبا عن ذلك على قولهما بأنَّ الظلم إنما يقبح لكونه ظلما إذا وقع من قاصد أو عالم أو من يجري مجراها ، فلم <sup>(٢)</sup> يقع إذن من الساهي على الوجه الذي يصح عليه .

وليس له أن يقول إذا صحَّ أن تقع الصلاة بشروطها <sup>(٣)</sup> ممن لم يعرف الله تعالى أو رسوله ولا تكون حسنة ، وإنَّ وقعت على الوجه الذي تحسن عليه من العارف بالله تعالى <sup>(٤)</sup> ورسوله <sup>(٥)</sup> ، فجوزوا ما قلته من جواز كون العقل قبيحا منه لكونه محدثا ، وإنَّ صحَّ أنَّ يحسن منه بعض الأفعال وإنَّ كان محدثا ، وذلك لأنَّ ما له تحسن الصلاة هو كونه عابد الله تعالى بها ، فاعلا لها لما له وجبت ، وهو كونها مصلحة . وذلك لا يتأتى فيمن ليس بعارف بالله ورسوله <sup>(٦)</sup> ، فلم تقع على الوجه الذي تجب لأجله ، واثبتنا وجوبها . فيجب على هذا القياس أن يوجبوا قبح كل فعل وقع من المحدث المملوك من غير تخصيص .

وكذلك الجواب <sup>(٧)</sup> لمن سأل عن إذن زيد لغيره دخول / داره أنه يوجب حسنة ، وإذن غيره لا يوجب ذلك ؛ وعمّا شاكله من المسائل ، فلا وجه لذكر جميعه مفصلا .

ومما يبطل هذا القول أنه كان يجب أن لا نعلم قبح فعل زيد من

(١ - ١) وإن ٠٠٠٠ فلم : ساقطة من ط (٢) بشروطها : ساقطة من ط

(٣) تعالى : ساقطة من ص (٤) رسوله : + عليه السلام ط

(٥) بالله وبرسوله : برسوله ص (٦) الجواب : ساقطة من ط

ظلم وغيره حتى يُعلم محدثا مربوبا ، لأنّ القبيح لا يُعلم قبيحا حتى يُعلم ما له ولأجله <sup>(١)</sup> قُبِحَ . فهذا يوجب أن لا تعرف الدهرية وسائر مَنْ يعتقد قدم العالم <sup>(٢)</sup> ، أو يشكّ في ذلك من حاله <sup>(٣)</sup> قُبِحَ الظلم ولا غيره . وفساد ذلك بمنزلة القول بأنّ <sup>(٤)</sup> هؤلاء مع كمال عقولهم لا يعرفون المدركات \* . ونحن نستقصي هذا الدليل عند ابطال القول بأنّ القبيح لا يُقْبَحُ للنهي .

ومما يدل على ما قلناه : أنّ كَوْنُ فاعل القبيح محدثا مربوبا لا تعلق له بالفعل أصلا . أمّا ترى أنّ حصوله كذلك قبل الفعل وبعده ، ومساواة الجُود والموت له . وما هذه حاله لا يكون وجها لقبحه ، لأنّ وجه القبح هو الذي لا يحصل الا ويوجب قبح الفعل ، كقولنا في كون الكذب كذبا ، وكون الظلم ظلما \* . ولا فرق والحال هذه <sup>(٥)</sup> بين مَنْ قال بذلك <sup>(٦)</sup> ، وبين مَنْ قال أنّ كونه قبيحا هو <sup>(٧)</sup> لكونه جسيما ، أو طويلا <sup>(٨)</sup> ، أو جوهرًا ، أو محلا <sup>(٩)</sup> . وبطلان ذلك يوجب بطلان ما قالوه .

وبعد ، فإنّ الواحد منا قد يملك غيره ، وإنّ كان مملوكا لله سبحانه <sup>(١٠)</sup> ؛ فإنّ كان كونه مملوكا يوجب قبح فعله فكونه مالكا يوجب حسنه <sup>(١١)</sup> . وهذا يوجب كون فعله قبيحا حسنا .

وليس لهم أن يقولوا أنّ كونه مملوكا لا يوجب / حسنه <sup>(١٢)</sup> ، لأنّ

(١) ولأجله : ساقطة من ص (٢) العالم : الاجسام ص (٣) حاله : حالها ص (٤) بأن : وإن ص (٥) — (٦) ونحن ... ظلما : ساقطة من ط (٥) والحال هذه : ساقطة من ط (٦) بذلك : هذا ط (٧) ان كونه قبيحا هو : انما قبح ط (٨) أو طويلا : ساقطة من ط (٩) أو محلا : ساقطة من ط (١٠) سبحانه : تعال ط (١١ - ١٢) وهذا ... حسنه : ساقطة من ط

معتقدهم في حسن أفعاله تعالى أنها إنما تحسن لكونه مالكا ربنا . وهذا يتقوى ما قدمناه من الدلالة ؛ لأنه لما كان كونه ربنا مالكا يوجب عندهم حسن فعله ، حسن جميع أفعاله من غير تخصيص . ولو كان كون الواحد منا محدثا مربوبا يوجب قبح فعله ، لوجب قبح جميعه من غير تخصيص .

\* وما يدل على ما قلناه : أن الموجب لكون الفعل قبيحا أو حسنا لا بد من أن يتعلق به ضربا من التعلق ، والا لم يكن بأن يوجب قبحه أولى من أن يوجب حسنه ، أو بأن يوجب قبح فعل أولى من غيره ، وكونه محدثا مربوبا لا يتعلق بفعله فكيف يوجب قبحه \* . وهذا الذي يقصده شيوخنا رحمهم الله <sup>(١)</sup> بقولهم ان أحوال الفاعل لا تؤثر في قبح فعله ، وإنما يقبح ويحسن لصفة تخصه . فلذلك متى <sup>(٢)</sup> تعرض الضرر عن دفع ودفع ضرر واستحقاق ، قبح ، ومتى حصل فيه بعض ذلك ، حسن . فان قيل : ليس من قولكم ان حال الفاعل للعلم قد أثر فيما فعله من الاعتقاد فصيئه علما ، اذا كان عالما بالمعقد أو ذاكرا للدليل ، ولو لم يكن كذلك لم يكن علما ؟ فهلا صح أن يكون كون فاعل القبيح محدثا مؤثرا في قبحه ؟

ليس من قولكم : أن كون الفعل خضوعا لله وقربة إليه وإخلاصا <sup>(٣)</sup> يقتضى كون فاعله عاقلا ؛ والصبي لا يساويه في ذلك ، فقد جعلتم لحاله تأثيرا في الفعل ؟

٤١ د /

(\*) — (١) وما ... قبحه : ساقطه من ط (٢) فلذلك متى : فمتى ط (٣) وإخلاصا : ساقطة من ط (٤) رحمهم الله :

ومن قولكم : انّ القديم سبحانه <sup>(١)</sup> يستحيل أن يخضع لنفسه ويمبدها ، وانّ صحّ منّا ذلك لحال ترجع إلينا ؛ وفي ذلك نقض ما قدمتموه ؟

ومن قولكم : انّ ارادة العقاب ، ونفس العقاب ، يقبح من فعله بأنفسنا ، ويحسن من غيرنا لحال ترجع إليه ، وذلك ينقض القول انّ حال الفاعل لا تؤثر في فعله ؟

ومن قولكم : انّ ما يقبح منّا ويحسن اذا كنا قاصدين ، يقع مثله من الساهي والنائم ، ولا يقبح منهما لحال ترجع إليهما ، وذلك ينقض ما أصلتهموه ؟

ومن قولكم : انه يحسن من القديم سبحانه <sup>(٢)</sup> إيلام البالغين العقلاء من غير رضا منهم ، <sup>(٣)</sup> ويقبح منّا ذلك بغير رضا منهم <sup>(٤)</sup> ، وجعلتم لكونه على ما هو عليه تأثيرا في حسن ذلك ، ولحالتنا تأثيرا في قبحه ، وذلك يبطل ما أصلتهموه ؟

ومن قولكم : انّ العالم بالنبوات والشرائع يقبح منه تركها ، ولا يقبح ممن لا يعلم ذلك ولم تبلغه الدعوة ، فجعلتم لحالهما تأثيرا في قبح ذلك أو حسنه <sup>(٥)</sup> ، وذلك ينقض ما ذكرتموه .

ومن قولكم : انّ الصلاة قبيح من الحائض ، وتحسن من الطاهر ،

(١) سبحانه : تعالى ط

(٢) سبحانه : تعالى ط

(٣ - ٤) ويقبح ٠٠٠٠ منهم : ساقطة من ط

(٥) أو حسنه : وحسنه ط

لما هما عليه من الصفة ، وجعلتم لحالهما تأثيراً في قبجها وحسنها ،  
(١) وذلك نقض " لأصلكم " (١) .

ومن قولكم : " أن " كون الفاعل على صفة تؤثر في استحقاقه العقاب  
والذم على القبيح ، حتى قلتم " أن " الطفل اذا وقع منه القبيح لا يستحق  
ذلك ، فجعلتم حال الفاعل مؤثراً (٢) في ذلك ، فهلا صح " أن " يكون لحاله  
تأثير (٣) / في قبج الفعل أو حسنه .

٤١ ط /

ومن قولكم : " أن الواحد منا يستحق على القبيح العقاب ، وعلى  
الواجب والندب الثواب ، وأحلتم ذلك في (٤) الله سبحانه (٥) من حيث  
كان مخالفاً (٦) للأجسام التي يصح عليها المنافع والمضار ، فجعلتم لحالنا  
تأثيراً في استحقاق ذلك ولحاله تأثيراً في خلافه (٧) ؛ فهلا صح " أن " يؤثر  
حال الفاعل منا في قبج الفعل أو حسنه .

أو ليس من قولكم : " أن " الواحد منا يصح " أن " يفصل الارادة لكونه  
معتقدا لصحة حدوث المراد ، ويصح الفعل المحكم منه لكونه عالماً ، والعلم  
المجرد لكونه قادراً ، والخبر لكونه مريداً ؛ فإذا صح " أن " تكون هذه  
الأحوال مؤثرة في صحة هذه الأفعال ، \* فهلا صح " أن " تكون بعض  
أحواله مؤثرة في قبجه وحسنه .

أو لستم تقولون : " أن " ما عليه الفاعل منا من الدواعي الى الفعل

(١ - ١) وذلك نقض لأصلكم : ساقطة من ط

(٢) مؤثراً : مؤثرة ط (٣) تأثير : تأثيرا ص

(٤) في : على ط (٥) سبحانه : عز وجل ط

(٦ - ٦) للأجسام . . . . . خلافه : لنا ط

(٧ - ٧) فهلا صح . . . . . ذلك : ساقطة من ط

يقتضى إيجاد مقدوره ، وربما أوجب إيجاده وصار ملجأ الى ذلك \* ؛ فهلا

صح أن يؤثر حال الفاعل في قبج الفعل وحسنه ؟

(١) أو ليس من قولكم : أن الكامل العقل يستحق على ما يعلمه قبيحا

الذم والعقاب ، ولا يستحق ذلك الصبي عليه ، وأن عليمه قبيحا ؛

فهلا صح لمثل ذلك أن يؤثر حال الفاعل في قبج الفعل .

أو لستم تقولون : أن صاحب الصغيرة والتائب لا يستحق العقاب

بالمصية ، وأن استحق بمثلها من يخالفه في هذه الصفة العقاب بالمصية ،

فجعلتم حالهما / مؤثرا في ذلك ؛ فهلا صح ما ذكرناه من أن حال الفاعل

منا يؤثر في قبج الفعل أو حسنه ؟ فكل ما سألناكم يسقط ما أصلتموه (١).

قيل له : أن جميع ما ذكرته لا يلزم على ما اعتمدناه ؛ وذلك أننا لم

نأب القول بأن لحال الفاعل تأثيرا في بعض أفعاله اذا كان لها به تعلق .

وكيف تأبى ذلك ، ومن قولنا أن الأفعال تقع على بعض الوجوه ، لكونه

مريدا أو كارهها أو عالما ، كالخير والأمر والنهي والعقاب والثواب ، وعليه

نعتمد في أنه تعالى مريد ، وفي أن ما يفعله من الاعتقادات في قلوبنا (٢)

علوم . لكنه لا يجوز القول بأن لحال الفاعل تأثيرا (٣) في فعله ، اذا لم

يكن له (٤) به تعلق ؛ على ما اعتمدنا عليه في ابطال قولهم : أن لحال

الفاعل تأثيرا في قبج الشيء وحسنه ، من غير أن يمكن بيان تأثيرها في هذه

(٥) نهاية السقط من ط

(١ - ١) أو ليس ..... أصلتموه : ساقطة من ط

(٢) قلوبنا : قلوب ط

(٣) تأثيرا : تأثير ص

(٤) له : ساقطة من ص

الإفعال . فإذا صحَّ ذلك سقط سائر ما سألت <sup>(١)</sup> عنه . ونحن نشير الى الجواب عن سائر ما ذكرته <sup>(٢)</sup> .

أما ما بدأت به : من أنَّ حال الفاعل قد أثر في الاعتقاد فصيره <sup>(٣)</sup> علماً ، <sup>(٤)</sup> فلأنَّ لحاله ، وهو كونه عالماً بالمعتقد أو فاعلاً أو ذاكراً للدليل ، تأثيراً في الاعتقاد الذي حصل علماً <sup>(٥)</sup> ، ولها به من الاختصاص ما ليس لها بغيره ، فلذلك صحَّ فيه هذا الحكم . وهذا الكلام صحيح سواء قلنا أنَّ حاله قد أثر في كون الاعتقاد واقعاً على وجه مخصوص ، أو قلنا أنَّ حاله قد أثر في كون الاعتقاد علماً من غير أنَّ ثبت له حالاً لكونه عليها صار علماً . وإنَّ كان الوجه / الثاني هو الذي يدل عليه كلام الشيخين رحمهما الله <sup>(٦)</sup> ، والأول هو الذي ينصره شيخنا <sup>(٧)</sup> أبو عبد الله . ولهذا اختلفوا في أنَّ العلم بأنَّ العلمَ علمٌ ، هو علم بالمعلوم أو به . وليس كذلك حال ما قالوه من تأثير حال الفاعل في قبج الفعل ، لأنَّ كونه محدثاً ليس له من التعلق بقبج الفعل ما ليس له من التعلق بحسنه . فلا يصحُّ والحال هذه أن يكون مؤثراً في كلا الأمرين . وبين صحة الفرق بين الأمرين : أنَّ لما حكمنا بأنَّ لحاله تأثيراً <sup>(٧)</sup> في كون الاعتقاد علماً ، لم نجوز حصول هذه الحال ، ولا يكون اعتقاده علماً .

٤٢ ط /

(١) سألت : سأل ط (٢) ذكرته : ذكر ط

(٣) فصيره : فيصيره ص

(٤ - ١) فلأنَّ لحاله ٠٠٠٠ علماً : ساقطة من ص

(٥) رحمهما الله : ساقطة من ط

(٦) شيخنا : ساقطة من ط

(٧) تأثيراً : تأثير ص

وليس كذلك قولهم ، لأنهم قد جوزوا مع كونه محدثا مربوبا وقوع الحسن والتبجح منه على السواء ، وفي ذلك اسقاط ما سأل عنه أولا .

(١) وأما ما ذكرته ثانيا فجوابه أن الفعل انما (١) يصير خضوعا لله تعالى (٢) وقربة الىه متى قصد به وجه مخصوص (٣) ؛ ولا يصح كونه الا من عاقل عارف بمن (٤) يخضع ويتقرب اليه (٥) ، فلذلك وجب كونه عاقلا ليصح أن يقع منه الفعل على هذا الوجه ، وذلك يقتضى أن لحاله تأثيرا في كون الفعل بالصفة التي ذكرناها . (٦) والصبي فمن حيث لم يحصل بهذه الحال ، لم يصح منه إيقاع الفعل على وجه الخضوع والقربة الى الله تعالى . وليس كذلك ما ذكرتموه من أن حال الفاعل يؤثر في قبج الفعل وحسنه ، لأنه لا تعلق لها به على ما قدمنا القول فيه . /

د ٤٣ /

وأما ما ذكرته ثالثا ، فجوابه أنه (٦) تعالى انما استحال أن يخضع لنفسه ويعبدها ، لأن وقوع الخضوع والعبادة من جهته يستحيل ، لأنه ممن لا يصح الانعام عليه ، ولا يصح أن يكون دون غيره فيخضع له . والواحد منا يصح كلا الأمرين عليه ، (٧) فلذلك صح منا الخضوع والعبادة ، ولم يصح منه . فقد ثبت الوجه في تأثير حالنا في صحة الخضوع والعبادة منا وحسنه . وليس يصح ذلك فيما قالوه ، لما بيناه .

وما ذكرته رابعا فجوابه أن إرادة العقاب ونفس العقاب انما (٧) تبجح

(١ - ١) وأما ..... انما : وأما الفعل فانما ط

(٢) تعالى : ساقطة من ص (٣) وجه مخصوص : وجهها مخصوصا من

(٤) بمن : بما من (٥) انية : به من (٦ - ٦) والصبي فمن حيث ..... ٠٠٠٠

فجوابه أنه : دون الصبي الذي لا عقل له ٠ وانقديم ط

(٧ - ٧) فلذلك صح ..... ونفس العقاب انما : وأما العقاب فانما ط

منا فِعَلته بِنَفْسنا <sup>(١)</sup> لوجه مخصوص ، لا أنْ حالنا قد أثر فيه على ما قالوه ؛ وَحَسِّنْ مِنْ غيرنا فعلة بنا لوقوعه منه على وجه يَحْسِنُ عليه . والقول في ذلك عندنا كالقول في سائر المحسنات والمقبحات .

(٢) وأما ما ذكرته خامسا من مفارقة حال القاصد لحال السامى فيما يقبح منه أو يحسن ، فقد بينا من قبل أنْ في الأفعال ما يقع على بعض الوجوه بالقصد فيقبح أو يحسن ؛ ولا يصح ذلك في السامى فيما يقبح منه أو يحسن . فقد بينا من قبل أنْ في الأفعال ما يقع على بعض الوجوه بالقصد فيقبح أو يحسن ، ولا يصح ذلك في السامى ؛ <sup>(\*)</sup> وبيننا أنْ حال السامى فيه كحد القاصد . وذلك يسقط التعلق به ، ويبين مفارقتة لقولهم بأنْ كَوْنُ الفاعل محدثا يقتضى قَبْحُ الفعل <sup>(٣)</sup> .

(٣) وأما ما ذكرته مِنْ بَعْدُ <sup>(٣)</sup> مِنْ أَنَّهُ يَحْسِنُ من التقديم سبحانه ايلام العاقل من غير رضاء ، ويقبح ذلك منا ، وأنْ حال الفاعل قد أثر في ذلك ، فبعيدٌ / لأنْ ايلامهم من جهتنا لو وقع على الوجه الذى يقع من الله تعالى <sup>(٤)</sup> ، يَحْسِنُ . وإنما يحسن منه دوننا لأنه عالمٌ بكنه ما يستحق عليه مِنَ الأعنواض فيوصله اليهم لا محالة . وذلك لا يصح منا ؛ ولو صحَّ لكان حالنا كحال تعالى <sup>(٥)</sup> فيه . ونحن نشرح هذا الكلام <sup>(٦)</sup> من بَعْدُ ان شاء الله .

٤٣ / ٤

(١) بِنَفْسنا : بأنفسنا ط

(٢ - ٢) وأما ٠٠٠ الفعل : وقد تكلمنا على السامى فيما تقدم ط

(٣) وضعنا هذه العبارة بين حاصرتين لأنها مكررة فيما يبدو ( المحقق )

(٣ - ٣) وأما ٠٠٠ بعد : وأما ما ذكره سادسا ط

(٤) تعالى : عز وجل ط (٥) تعالى : سافطة من ط (٦) الكلام : سافطة من ط

وأما قولك من بعد أن العالم <sup>(١)</sup> بالنبوات والشرائع يقبح منه تركها لكونه عالماً بذلك ، ولا يقبح ممن لا يعلمه ، فلأن العلم يقبح ذلك لا يصح إلا بعد العلم بصحة النبوات ؛ ومن لا يصح أن يعلم ذلك لا يكون ذلك لطيفا له ، فلا يصح أن يقبح منه تركه ؛ ويكون ذلك بمنزلة المكلفين إذا اختلفت شرائعهما ، فلم يحصل من هذا الكلام أن حالهما تأميرا في هذا الباب ، وفارق ما ذهبوا إليه .

وأما ما ذكرته : من <sup>(٢)</sup> مفارقة حال الطاهر لحال الحائض في حسن الصلاة ، فذلك لأن <sup>(٣)</sup> حالهما في كونه لفظاً قد اختلف ، لما يعلمه تعالى من اختيارهما الواجب عنده أو ترك ذلك ؛ وليس كذلك ما قالوه ، لأن حدوث الفاعل لا يؤثر في فعله على وجه .

وأما ما ذكرته <sup>(٤)</sup> : من أن حال الفاعل منقاد آخر في استحقاق العقاب والذم على القبيح ، ولذلك استحال من الصبي أن يستحق ذلك ؛ وإن وقع القبيح منه ، فذلك لأن من حق الذم أن يستحق بالقبيح إذا صح من فاعله الاحتراز منه ، وذلك لا يصح إلا مع العلم ، أو ما / يقوم مقامه ؛ وليس يصح ذلك في الصبي ، فلذلك لم يستحق الذم والعقاب على القبيح . وذلك يثبت في تعلق حال الفاعل بالذم والعقاب ، لأن استحقاقهما مع كون الفاعل معذورا يتعذر عليه التحرز منه ، لا يصح ؛ فحصل أن لكونه عالماً تعلقا <sup>(٥)</sup> باستحقاقهما . وليس كذلك ما قالوه .

(١) اتعالم : العلم ط (٢) ما ذكرته من : ساقطة من ط

(٣) فذلك لأن فلان ط (٤) ذكرته : ذكره ط

(٥) تعلما : تعلق س

وانما لم يصح أن يستحق القديم تعالى <sup>(١)</sup> على القبيح لو فعله العقاب — تعالى عن ذلك — لأن استحقاق ما يستحيل فعله لا يصح ، من حيث كان حسن الشيء يتبع صحته . وإيلا لم القديم تعالى <sup>(٢)</sup> يستحيل ، وذا يصح ، لأن ذلك مما يحل بكنس الذام ويوجد فيه ، فلذلك فارق الذم العقاب في صحة استحقاقه له ، أو فعل القبيح ، تعالى عن ذلك . وانما لا يستحق تعالى الثواب ، لأن من شرط استحقاقه على الفعل أن يكون شاقا ، وذلك يستحيل عليه في أفعاله ؛ فلذلك فارق الواحد منا فيه وإن ساواه في المدح ، لأن المدح يحل بعض المادح ، وليس من شرط صحته وصول السرور الى المدح لا محالة . ولذلك يصح منا أن نمدح الميت ، وإن استحال عليه السرور . وانما لم نعوّل في استحالة استحقاقه تعالى الثواب على مثل ما ذكرناه في العقاب ، لأنه إذا صح أن نبين أن الفعل لم يقع منه تعالى على الوجه الذي يقتضى استحقاق الثواب به ، فهو أولى من الاعتماد على أن حال الفاعل تقتضى أنه لا يستحق ذلك . / وليس من شرط استحقاق العقاب بالقبيح كونه نكرا ، حتى يقال أنه تعالى <sup>(٣)</sup> لو فعل ذلك لما صح أن يستحق به العقاب . والاعتماد في مفارقة حالنا لحاله يجب أن يكون على ما ذكرناه . وذلك يسقط السؤال الذي أورده بعد هذا الفصل <sup>(٤)</sup> .

٤٤ ط /

(١) تعالى : سبحانه ط

(٢) تعالى : سبحانه ط

(٣) تعالى : ساقطة من ص

(٤) أورده بعد هذا الفصل : أورده ط

(\*) وأما ما ذكرته : من "أن" الواحد منا تصح منه الإرادة والفعل المحكم ونفس الفعل ، لكونه معتقداً عالماً وقادراً ومريداً فغير بعيد أن تؤثر حاله في قبج الفعل منه ، فبعيد" ؛ لأن" كونه معتقداً انما (\*) أثر في صحة كونه مريداً ، لا في فعله الإرادة ؛ لأنه لو صح أن يفعلها في غيره لم يستتبع ذلك منه ، وإن لم يكن معتقداً . ولو ثبت أن" كونه معتقداً قد أثر في فعله الإرادة ، لم يلزم على ما قلناه ؛ لأن كونه معتقداً تأثيراً في ذلك ، فلا يستتبع أن تصح منه الإرادة لكونه عليه ، وليس لكونه محدثاً تأثير في الفعل على وجه .

وأما كونه عالماً ، فانما صحَّ الفعل المحكم منه لاختصاصه به ، كما أن" الفعل انما صح لكونه قادراً لتعلقه به ، والخبر صح منه لكونه مريداً لهذا الوجه . وذلك لا يتأتى فيما ذهب اليه من تأثير كونه محدثاً مربوباً في الفعل .

(\*) وأما ما ذكرته من بعد من أن" ما عليه الفاعل منا من الدواعي اذا اقتضى ايجاد مقدوره لم يستتبع أن" يؤثر حال الفاعل في قبج الفعل وحسنه فساقط" ، لأن" للدواعي تأثيراً في الفعل / ؛ لأنه متى علم أو ظن ما عليه من الضرر أو له من النفع دعاه الى ايجاد الفعل أو ألجأ اليه لتعلقه به . وليس كذلك حال تعلق كونه محدثاً بقبج الفعل ؛ فأين أحدهما من الآخر؟ (\*) وأما ما ذكرته (١) من أن" كونه كامل العقل (٢) يقتضى استحقاق الذم

(\*) - ( ) وأما ٠٠٠ انما : وأما قولك الواحد منا معتقداً فانما ط

(\*) - ( ) وأما ما ذكرته ٠٠٠ الآخر : ساقطة من ط (١) ذكرته ذكره ط

(٢) كامل العقل : عاقلاً ط

على القبيح ، وأنّ الصبي وأنّ علّم القبيح لا يستحق ذلك ، فقد اختلف كلام شيوخنا رحمهم الله<sup>(١)</sup> فيه : فمنهم من يقول أنّ كلّ من علمه قبيحا على وجه يمكنه التحرز منه ، فلا بد من أن يستحقّ الذم والعقاب ، ويمنّح أنّ يعلم الصبي قبيح القبائح وأنّ جوّز أن يعتقدها ويظنها ، كما يعتقد أنّ للعالم لها وخالقا<sup>(٢)</sup> ، وأنّ لنا رسولا<sup>(٣)</sup> لكثرة ما سمعه منا ؛ فعلى هذا القول يسقط السؤال أصلا .

ومنهم من يقول : قد يصح أن يعلم الصبي ولا يستحقّ العقاب ، لأن من شرط صحته<sup>(٤)</sup> أن يكون كامل العقل ، لأنّ من هذه حاله يعلم كيفية التحرز منه ، ومن ليس هذه حاله<sup>(٥)</sup> لا يعلم ذلك . فلهذه الحال تأثير في كيفية وقوع الفعل منه ، يصح أن يستحقّ لكونه عليها العقاب . وليس كذلك ما ذهبتم إليه في أنّ حال الفاعل يؤثر في قبح هذه الأفعال ، لأنّا قد بينا أنّ ذلك لا يصح . (\*) وأمّا ما ذكرته آخرا من أنّ صاحب الصغيرة<sup>(٦)</sup> والتائب لا يستحقّ العقاب بالمعصية لاختصاصهما بهذه الحال ؛ فبعيد ؛ لأنّ من حقّ العقاب / أنّ يستحقّ على القبيح ما لم يمنع منه مانع ؛ والتوبة وكثرة الطاعة يمنعان من ذلك ، فيصير المستحقّ على المعصية حرا من الثواب ، أو ساقطا أصلا . فحصل من هذه الجملة أنّ حال الفاعل لم يؤثر

٥٤

(١) رحمهم الله : سألطة من ط

(٢) لها وخالقا : له وخالقي ص

(٣) رسولا : رسول ص (٤) شرط صحته : شرطه ط

(٥) هذه حاله : هو بهذه النصفة ط

(\*) - (\*) وأما ما ٠٠٠ له به : ساقطة من ط

(٦) الصغيرة : في الأصل الصغير (المحقق)

في ذلك ، وأن هناك فعلا <sup>(١)</sup> أثر في الفعل لتعلقه به . وليس كذلك ما قالوه من أن<sup>٢</sup> كون الفاعل محدثا يؤثر في قبح الفعل ، لأنا قد بينا أنه لا تعلق له به <sup>(\*)</sup> . على أن<sup>٣</sup> جميع ما سأل عليه لو صح فيه ما قاله من أن<sup>٤</sup> حال الفاعل قد أثر في الفعل لم يصح ما قالوه ؛ وذلك لأنا قد دللنا على أن<sup>٥</sup> كون الفاعل محدثا مربوبا مملوكا لا يصح كونه مؤثرا بدليل مبتدأ ؛ ولا يجب إذا ثبت الدليل أن<sup>٦</sup> حال الفاعل لا يؤثر في بغض الأمور ، أن<sup>٧</sup> لا يؤثر في حاله في سائر الأمور ، إذا صح ذلك بالدليل . فقد بان <sup>(٢)</sup> أن<sup>٨</sup> جميع ما سألوه غير لازم ، وأن<sup>٩</sup> ما اعتمدنا عليه صحيح <sup>(٣)</sup> .

(١) فعلا : الأصل فعل

(٢) ٠٠٠ له به نهاية السقط من الصفحة السابقة

(٣ - ٢) أن ٠٠٠٠ صحيح : صحة ما اعتمدنا عليه بحمد الله ط

## فصل

في أن القبيح لا يجوز أن يقبح منا لأننا منبهون عنه

أو تجاوزنا به ما حُدَّ ورُسِمَ لنا

يدل على ذلك : أنه لو قُبِحَ منا الفعل للنهي عنه <sup>(١)</sup> ، لوجب أن يكون كلُّ نهى يؤثر في قُبْحِ الفعل كنهيه تعالى ، وهذا يوجب قُبْحَ كلِّ ما نهى <sup>(٢)</sup> عنه العباد ، <sup>(\*)</sup> ويوجب فيما نهى عنه أحدهم وأمر به الآخر ، أو نهى الله تعالى عنه وأمر <sup>(٣)</sup> به <sup>(\*)</sup> أن يكون قبيحا حسنا . <sup>(٤)</sup> / وفساد ذلك يوجب فساد ما أدى إليه <sup>(٥)</sup> .

٤٦ /

وليس لأحد أن يقول : إنَّ نهيه إنما أثر في ذلك لأنه المالك الرب الإله ، وليس كذلك حالكم <sup>(٥)</sup> . وذلك لأنَّ المؤثر في قبح الفعل ، هو نهيه دون كونه ربًّا مالكا ، لأنه لو حصل كذلك ولم يَنْهَ عن الفعل لما قُبِحَ ، فيجب أن يكون نهينا كنهيه . ولو جاز أن يقال إنَّ لنهيه تأثيرا من هذا الوجه ، لجاز أن يقال في سائر ما فعله أنه تتعلق به الأحكام لشيء يرجع إلى أنه مالك ربٌّ ؛ فتكون الحركة من فعله مُوجِبَةً لكون المحل متحركا دون ما فعله نحن ؛ <sup>(\*)</sup> ويكون العلم من فعله مُوجِباً لكون

(١) عنه : ساقطة من ص (٢) نهى : ينهر ص (٣) وأمر : في الأصل وأمروا ص (٤ - ٥) ويوجب فيما . . . وأمر به : أمر أحدهم ويوجب فيما نهى الله جل وعز عنه وأمر به جل وعز ط

(٤ - ٤) وفساد . . . إليه : ساقطة من ط

(٥) حالكم : حال العباد ط (٦ - ٧) ويكون . . . تفعله : ساقطة من ط

العالم عالمًا دون ما تفعله (١) ؛ ويكون نهيه موجبًا لكون الفعل معصية دون نهينا . فإذا بطل ذلك أجمع بطل ما قالوه .

فإن قيل : أليس نهى المالك للدار غَيْرُهُ عن دخول داره يؤثر في قبح الدخول لكونه مالكا ؟ فهلا قلتم إن نهيه تعالى يؤثر في قبح الفعل دون نهينا لهذه العلة .

قيل له : إن نهى مالك الدار إنما أثر في ذلك من حيث دل من حاله على أنه غير راض بدخول غيره داره ، وإن ذلك يضر به ، ولذلك لو نهى عن دخول دار غيره ، لم يؤثر . وليس كذلك حال نهيه تعالى ، لأنه عندهم يوجب قبح الفعل ، لا أنه يدل من حال الفعل على أمر آخر يوجب قبحه .

فإن قيل : أليس نهيه تعالى عن القبائح الشرعية ، وأمره بواجباتها ، قد أوجب / قبحها وحسنها ، وإن لم يوجب ذلك من قبح الفعل وحسنه (٢) ؟ فهلا صح ما ذكرناه (٣) من أن كل قبيح منا إنما يقبح لnehيه ، وكل حسن فإنا يحسن لأمره وإيجابه (٤) .

قيل له : إن نهيه يدل على أن المنهى عنه فساد ، وأمره يدل على أن ما أمر به صلاح ، فهما دلتان على حال الفعلين ، لا أنهما يوجبان قبح أحدهما وحسن الآخر . وليس كذلك حكم الأمر والنهى منا ، لأن دلالتهما على قبح الفعل وحسنه لا تصح ، إلا أن يقع من نبي ، فيجريان مجرى ما يقع من القديم تعالى (٥) في باب الدلالة ، (٦) وليس كذلك

(١ - ٢) ... تفعله : نهاية السقط من ط (١) وحسنه : ساقطة من ص

(٢ - ٣) من أن ... وإيجابه : ساقطة من ط (٣) تعالى : سبحانه ط

(٤ - ٥) ... وليس ... الدلالة : ساقطة من ص

ما ذكروه من أن النهى يوجب قبجه على سبيل الدلالة (٤) : لأن ذلك يوجب أن نهى غيره كنهيه في هذا الباب .

ومما يبطل هذا القول أنه كان يجب أن لا يقبح الفعل ممن ليس بمنهى منا كالصبيان ، ولو لم يقبح منهم ذلك لم يحسن منّا منعهم من الأضرار بالناس ، كما لا يحسن منّا منعهم من فعل الحسن والمباح . على أنه كان يجب لو (٥) نهانا القديم تعالى عن الفعل أن يقبح منه ، لأن لفظ النهى والكرهية قد وجدا منا كوجودهما منه في أفعالنا . وكان يجب لو (٦) نهى تعالى عن الإيمان وعن معرفته (١) وعن شكر النعم والاتصاف ، أن يقبح كل ذلك (٢) وفي علمنا بفساد ذلك دلالة على بطلان هذا القول (٣)

وكان يجب لو نهى عن الشيء في وقت ، وأمر به في وقت ثان ، أن يحسن ذلك الفعل ويقبح ، بل كان يجب لو نهى عنه وأمر به في حالة واحدة أن يقبح / ويحسن ، لأنهما لا يتضادان في وقت واحد إذا وجدا في جسمين ، كما لا يتضادان في الوقتين إذا كانا في جسم واحد .

١٠٤٧

فإن قال الكلابي منهم : هو متكلم لنفسه فلا يقبح أن يأمر أو ينهى إلا عن شيء مخصوص .

قيل له : فيجب أن لا يوصف تعاني بالقدرية على أن يأمرنا بصلاة سادسة ، وينهانا عن غير ما نهانا عنه . وهذا خلاف الإجماع ، وخلاف قواه

---

(٤ - \*) ٠٠٠٠ الدلالة : نهاية السقط من ص

(\*) - (\*) نهانا القديم ٠٠٠ يجب لو : ساقطة من ط

(١) وعن معرفته : ومعرفته ط

(٢ - ٢) وفي علمنا ٠٠٠ القول : وذلك فساد ما

سبحانه <sup>(١)</sup> في كتابه : ﴿وَأَوَّازٌ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ  
يَمْلَأُهُ مِنْ امْتَلَأِهِ سَبْعَةُ أَنْحَارٍ مَا تَهْدِي كُلُّ مَاءٍ اللَّهُ﴾ <sup>(٢)</sup> . على أنه يلزمهم  
أن يخلق أمراً ونهياً عن شيء واحد ولا يكون ذلك من صفات ذاته ، لأنه  
يقدر عندهم على صيغة الأمر والنهي . وهذا يوجب لزوم الكلام لهم : بل  
يجب على قولهم أن لا يشب الأمر ولا النهي <sup>(٣)</sup> ، وأن يجوزوا في أوامر  
القرآن أن تكون من غير جهة تعالى ، بل يجب أن يكون كل ما أمر به  
قيحاً <sup>(٤)</sup> ، وكل ما نهى عنه حسناً <sup>(٥)</sup> . وفي ذلك إبطال هذا الأصل ، لأنه  
إنما يصح تعليل القبيح متى صح العلم به .

ومما يدل على بطلان قولهم ، أن النهي منه تعالى دلالة على قبح  
الشيء <sup>(٦)</sup> ؛ والدليل يدل على الشيء على ما هو به ، لا أنه يصير على  
ما هو به بالدلالة ؛ والنهي الصادر منه تعالى يجري مجرى قوله أن هذا  
الفعل قبيح ، والأمر ينسب عن مثل ما ينسب عنه قوله أن هذا الفعل  
نائب أو واجب . فكما أن الخبر يدل على أن المخبر عنه <sup>(٧)</sup> على ما تعلق  
به ، لا أنه بالخبر صار على ما هو به / ، وهو كالعلم في هذا الباب ،  
فكذلك الأمر والنهي . ألا ترى أنه لا فصل في الشاهد بين قول القائل :  
أن الفعل قبيح ، وبين قوله لفاعله : لا تفعل . فكيف يقال في النهي أنه  
يوجب قبح المنهى عنه ، والحال فيه <sup>(٨)</sup> ما وصفناه .

(١) سبحانه : تعالى ط (٢) لعمان : ٢٧ (٣) ولا النهي : وانتهى ط

(٤) قبيحاً قبيح من (٥) حسناً حسن من

(٦) الشيء الفعل ط (٧) عنه : ساقطة من من

(٨) فيه : ساقطة من من

وبُعد ، فلا بد لهم من القول بأنَّ النهى صلى الله عليه يوجب قبح الفعل أيضا ، لمثل ما قالوه في نهيه تعالى ، فيجب عند ذلك لو نهى عما أمر الله تعالى به أن يكون ذلك الفعل قبيحا حسنا .

فان قالوا انه يحسن لأمر الله تعالى ، أخرجوا نهيه صلى الله عليه من أن يكون علة في قبحه ؛ وان قالوا : ان نهيه ينهى عن نهى القديم سبحانه (١) .

قيل لهم : اذا كان قادرا على أن ينهى عما أمر به تعالى ، فما الذى يمنع من صحة ذلك منه ، وفي صحته لزوم ما قدمناه . على أن الأمر لو كان كما قالوه ، لم يصح أن يعرف الأخرس حسنا ولا قبيحا ، لفقد علمه بالأمر والنهى ، حتى كان لا يفصل بين الاحسان والاساءة ، ولا حسن مدح المحسن وذم المنيء ، ولا حسن شكر المنعم . وهذه مكابرة تحل محل دفع الضرورات .

على أنه كان يجب متى بطل النهى الذى له قبح الفعل ، وذلك الفعل ما يبقى أن يخرج من أن يكون قبيحا اذا (٢) زال ما أوجب قبحه . وهذا يوجب تغير حال القبائح اذا بقيت . وفساد ذلك ظاهر .

على أنه كان يجب لو كان بالنهى يقبح ، والنهى لا يعرف الا بعد كمال العقل ، أن لا / يصح لنا العلم بالتكليف ، لأنه انما يجب بالحاضر ، أو ما يقوم مقامه . وذلك يتضمن الترغيب في الحسن الواجب (٣) والتحذير من القبيح ، وينبئ على أن استحقاق الذم على القبيح طريق استحقاق

١٠٤٨

(١) سبحانه : لامعانة ص

(٢) اذا : لو ط

(٣) الواجب : ساقطة من ط

الضرر وآثاره . وكل ذلك لا يتم الا بعد تقدم (١) العلم بالقبائح ، وهو أن ذلك مما يكمل به العقل . وفي ذلك بطلان القول بأنه يقبح بالنهاي .  
ويدل على بطلان قولهم انه كان يجب أن لا تحسن منه تعالى الأفعال (٢) ، اذا كانت انما تحصل منا للأمر (٣) ، وذلك لا يتأتى فيه ، كما قالوا انها لا تقبح منه ، لأن النهي لا يصح فيه .  
فإن قالوا : يحسن منه تعالى (٤) لوجه سوى الأمر ، لزمهم مثله في (٥) تجويز كون أفعاله قبيحة لوجه سوى النهي ، ولم يكن قولهم : إن أفعالنا لما قبحت لأجل النهي ، مانعاً من قبح أفعاله تعالى . وانما يصح لنا القول (٦) بأن وجوه الحسن والقبح تختلف (٧) ، لأننا نجعل حال الفعل مقتضياً (٨) لحسنه ، وقد جعلوا قبح الفعل مقصوراً على النهي فقط ، فما ألزمناهم اذن لازم .

فإن قالوا يحسن من الله تعالى الفعل لا انتفاء النهي فقط (٩) ، فيكون انتفاؤه في أنه يقتضى حسن الفعل ، كشيئته في أنه يوجب قبحه . وكذلك قول في الأمر : انه متى حصل أوجب حسنه .

قيل له (١٠) : لا فصل بين هذا القول وبين من قال ان القبيح يقبح لا انتفاء الأمر والنهي جميعاً ، كما قلته في الحسن ، وهذا يوجب عليك قبح

(١) بعد تقدم : بتقديم ص (٢) الأفعال : ساقطة من ص

(٣) للأمر : بالأمر ط (٤) تعالى : ساقطة من ص

(٥) مثله في : ساقطة من ص (٦) القول : التعلق ط

(٧) تختلف : لا تختلف ص (٨) مقتضياً : مقتضية ط

(٩) فقط : ساقطة من ص (١٠) له : ساقطة من ط

كل "أفعال الله" (١) ، كما أوجبت بكلامك حسن كل "أفعاله" . ويجب حسن  
فِعْلِ الطفل والساقي والنائم لانتفاء النهي عن ذلك . ولو حسن أفعالهم  
لم يكن لنا منهم عن بعضها .

٤٨ ط

ويجب على هذا القول لو نهى تعالى عن / الكفر ، ثم انتفى النهي في  
الثاني ، أن يكون ذلك الفعل قبيحا وحسنا ، ويجب فيما نهى عنه أن يشجع  
لثبوت النهي ، ويحسن لانتفاء نهى آخر من جهة كان يصح أن يفعله .  
فإن قالوا : اتنا نقول في أفعال الله (٢) انها ليست بحسنة لانتفاء الأمر ،  
كما أنها لا تقبح لانتفاء النهي ، فقد خرجوا من الاجماع ، وصرحوا  
بخلاف الدين (٣) .

وبعد ، فقد بينا أن فِعْلَ العالم بما يفعله في أنه لا بد من أن  
يكون حسنا أو قبيحا ، كوجوب كون الموجود قديما أو محدثا ، فكيف  
يصح أن تكون أفعاله تفضلا واحسانا ولا تكون حسنة ؟ وكيف يستحق  
الشكر والعبادة على ما ليس بحسن . ولو جاز ذلك لجاز أن يستحق  
ذلك على فِعْلِ قبيح . وكيف يتقال في فعله انه صواب وحكمة وحق ،  
ولا يقال انه حسن . ومن أداه الباطل الى مثل هذا القول فقد بلغ  
الغاية في ارتكاب الفساد ، (\*) ويلزمه أن لا يثبت في فعله حسنا كما  
لا يثبت في فعله تعالى ، بل يلزمه نفى الحسن من الأفعال أصلا . وفي نفى  
ذلك نفى القبيح لتعلق ثبوت أحدهما بثبوت الآخر . وفي ذلك نفى الأفعال  
وجحد الضروريات (\*) . على أن الأمر وانتفاء النهي أو أوجب حسن

(١) أفعال الله : أفعاله ط (٢) أفعال الله : أفعاله تعالى ط

(٣) الدين الدم ص ( \* - \* ) ويلزمه ... الضروريات ملاحظة من د.

الفعل منا ، لم يكن الفعل بأن يحسن أولى من أن يجب ، وبأن يكون واجباً أولى من كونه ندباً ، لأنه ليس لهما من التأثير في هذا الباب ما يوجب انقسامه هذه الأقسام . /

٤٩/

ومما يبطل هذا القول أنه كان يجب أن يكون الدهرى ، وسائر من يتقد قديم الأجسام ، إذا <sup>(١)</sup> لم يستدل على حدوثها وإثبات متحدتها ، أن لا يعلم قبح شيء من الأشياء <sup>(٢)</sup> ولا حسنه ، من حيث لا يعلم النهى والناهى ، والأمر والآمر ، مع كمال عقله <sup>(٣)</sup> . وفى فساد ذلك دلالة على بطلان هذا القول <sup>(٤)</sup> . وليس له أن يقول : لا يعرفون قبح ذلك ولا حسنه لأمرين ، أحدهما أنهم يعرفون ذلك ويخبرون به <sup>(٥)</sup> عن أنفسهم — مع كثرتهم — <sup>(٦)</sup> أنهم يعلمون قبح الظلم <sup>(٧)</sup> ، كما يخبرون بمعرفتهم <sup>(٨)</sup> سائر الضروريات . والثانى أنه لا فصل بين من أنكر عليهم قبح الفعل وحسنه ، وبين من أنكر ذلك فيمن يعرف صدق النهى والأمر من جهته تعالى فى الحقيقة <sup>(٩)</sup> على أن هذا يوجب عليه أن لا يأمن كونهم غير عالمين بشيء البتة . ولو جوزنا ذلك فيهم لجوزنا فى سائر العقلاء ، وفى هذا اللحق [ بمذهب ] <sup>(١٠)</sup> السوفسطائية <sup>(١١)</sup> .

(١) إذا : إذ ط (٢) من الأشياء : ساقطة من ط

(٣ - ٢) وفى ٠٠٠٠ القول : وذلك فاسد ط

(٤) يعرفون ذلك ويخبرون به : ويخبرون ص

(٥ - ٥) أنهم ٠٠٠٠ الظلم : ساقطة من ط

(٦) بمعرفتهم : يعرفون ط

(٩ - \*) على أن ٠٠٠ السوفسطائية : ساقطة من ط

(٧) بمذهب : معلومة فى ص ويقتضيها السياق ( المحقق )

فان قال <sup>(١)</sup> : انهم يعرفون قبح ذلك وحسنه ، ويعرفون الأمر والنهي ضرورة ، لكنهم يدقمون معرفة ذلك .

قيل له <sup>(٢)</sup> : لا يصح مع كثرتهم دفع ما يعلمونه باضطرار ، لما فيه من ارتكاب الجهالات ؛ ولأن العلم بقبح الأمر والنهي ضرورة يقتضى العلم بالله تعالى <sup>(٣)</sup> باضطرار ، وذلك لا يصح مع اثبات التكليف .

فان قال <sup>(٤)</sup> : انما يستبحون الظلم والكذب اذا لم يعلموا النهى ، لشبهة <sup>(٥)</sup> وظن ، كاستحسان أهل الهند قتل أنفسهم ، والخوارج قتل من / خالفهم . ٤٩ ظ

قيل . له <sup>(٦)</sup> : لو صح ذلك ، لصح القول بأن من عرف النهى انما يعرف قبح الأشياء على هذا الوجه ؛ وفي هذا نفى الاستباح في الحقيقة . ولا فرق بين هذا القول ، وبين من قال بمثله في كل شيء عرفه العقلاء وارتكب أنه ليس يعلم ، لكنه <sup>(٧)</sup> ظن وحسبان . وانهم قالوا انهم يستبحون ذلك كاستباحهم للصور الشنيعة ، لزمهم مثل ذلك فيمن يعرف النهى أيضا ، وفي كل أحد . <sup>(٨)</sup> وما يناء من الفرق بين التبيحين يستنقط هذا القول <sup>(٩)</sup> .

فان قال <sup>(٩)</sup> : انهم يعرفون قبح الظلم والكذب ، وان لم يعرفوا الأمر والنهي الموجبين لحسن الشيء وقبحه كما يعلم المتحرك متحركا ، والعالم

(١) قال : قالوا ط (٢) له : ساقطة من ط (٣) تعالى : عز وجل ط

(٤) قال : قالوا ط (٥) لشبهه : لشبهه ص (٦) له : ساقطة من ط

(٧) لكنه : لكن ص (٨ - ٨) وما ٠٠٠٠ القول : ساقطة من ط

(٩) قال : قالوا ط

عالماً ، وإن لم يعلم العلم والحركة ، وكما يعلم الموجود موجوداً <sup>(١)</sup> ، وإن لم يعلم موجدّه .

قيل له <sup>(٢)</sup> : إنما صح ذلك عندنا ، لأنّ للعالم والمتحرك والموجود أحوالاً <sup>(٣)</sup> يختص بها ، وليس العلم بكونها <sup>(٤)</sup> عليها علماً <sup>(٥)</sup> بالحركة والعلم والموجد . وأنت تقول : إن <sup>(٦)</sup> كونه قبيحاً ليس بأكثر من أنه منهي عنه ، ولا تحصل <sup>(٧)</sup> له صفة تنبئ عن قبحه سوى النهي ، لأنك لو قلت ذلك ، لزمك متى حصل على تلك الصفة الحكم بقبحه من فاعل أى فاعل كان ، فينتقض ما ثبت عليه كلامك . فيجب أن لا نجتوز أن نعلم قبح الشيء إلا مع العلم بالنهي . يبين ذلك أن النهي إذا اقتضى قبح الشرعيات على جهة الدلالة لم يصح العلم بقبحها ، إلا بعد العلم بالنهي ؛ فإذا / كان النهي عندهم موجباً لقبح القبيح ، فبأن لا يصح العلم بقبحه مع الجهل بالنهي أولى . ولذلك قلنا : أنه لا يعلم الظلم قبيحاً إلا من علمه ظلماً ؛ وكذلك في سائر جهات القبح . وذلك مما يلزمهم القول به ، لأنهم يقولون : إن كل من علم كونه القديم مالكا ربا عليه حسن أفعاله . وهذه الدلالة توجب أن العلم بالنهي والناهي من كمال العقل ، كما أن العلم بالقباح من كمال العقل . وإنما قلنا أنه من كمال العقل ، لأن ورود الحاضر والتكليف يفترق إليه ، ولا يحصل الخوف من ترك النظر <sup>(٨)</sup>

(١) موجوداً : ساقطة من ط (٢) له : لهم ط (٣) أحوالاً : أحوال ص

(٤) بكونها : بكونه ص (٥) علماً : علم ص

(٦) إن : ساقطة من ط (٧) تحصل : تجعل ص

(٨) كل : ساقطة من ط (٩) النظر : ساقطة من ط

الا بعده ، ولا يصح نفى القبائح عن الله تعالى الا بعد العلم بها . ولهذا قلنا ان " مَنْ قال في الأشياء انها تقبح للنهى ، وفي المحسنات انها تحسن للأمر ، أنه لا نأمن أن كل شيء أمر تعالى به فهو قبيح ، وكل ما نفى عنه فهو يحسن " ، لأنه لا سبيل له الى أن يعترف كون القديم تعالى <sup>(١)</sup> حكيما ، مع تجويزه القبائح عليه .

ومما يدل على بطلان هذا القول : أننا قد علمنا أن الكامل المقل لا بد في أفعاله من أن يكون له فعلها أو لا يكون له ذلك . والعلم بذلك ضرورى ؛ وإن لم يكن له فعلها فهي قبيحة ، وإن كان له فعلها فهي حسنة . فإذا صحَّ ذلك لم يخل من أن يكون عالما بأنه يقبح منه فعل ما ليس له فعله ، أو غير عالم ؛ فإن كان / غير عالم فقد خلا فعله من أن يكون قبيحا أو حسنا ؛ وإن كان عالما بذلك لم يخل من أن يعلم قبح الظلم والكذب ، وإن لم يعلم النهى أو لا بد من أن يعلمه ؛ فإن كان يعلم قبحها وإن لم يعلم النهى ، فقد ثبت أنهما يقبحان لا للنهى ، لأننا <sup>(٢)</sup> قد بينا أن وجه قبح الفعل يجب أن يعلم حتى يعلم قبحه ؛ وإن كان يعلم النهى لا محالة فلا يخلو من أن يعلم ذلك باضطرار أو استدلال . وكونه ضرورياً يوجب تساوى العقلاء فيه ، وأن لا يثنى منا النظر فتعلمه . وإن كان باكتساب يعرف النهى ، فيجب أن لا يعرف <sup>(٣)</sup> قبح شيء ولا حسنه اذا لم نستدل ، كما نقوله في السمعيات ، بل كان يجب أن لا يقبح منه شيء البتة ، لأنه لا سبيل له في ابتداء كمال عقله الى الاستدلال على الأمر

٥٠ / ٢

(١) تعالى : سبحانه ط (٢) لأننا : لا ط

(٣) يعرف : يعلم ط

والنهي ، لأنه يجب أن يعرف القديم سبحانه <sup>(١)</sup> أولاً ليصح أن يعرف الأمر والنهي ، كما يجب أن يعرف النبوات ، ثم يعرف حسن الأفعال الشرعية أو قبحها . وليس ذلك من قولنا أن الطفل قد يقبح منه الفعل وإن لم يعرف القديم تعالى <sup>(٢)</sup> بسبيل ، لأن ذلك إنما صح من حيث لا يتعلق قبح الفعل عندنا والنهي على وجه .

على أن الكتاب يشهد بصحة ما ذكرناه ، لأنه قال سبحانه <sup>(٣)</sup> : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » <sup>(٤)</sup> فثبتهما كذلك قبل الأمر وقال تعالى <sup>(٥)</sup> : « وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالَّذِي حَبِطَ » <sup>(٦)</sup> فثبتهما كذلك قبل النهي . ولا خلاف بين الأمة أنه تعالى نهى عن / القبائح وأمر بالمحسنات . وعلى قولهم يجب أن يكون أمراً بما ليس يحسن ، وناهياً عما ليس يقبح ، وإن كان يحسن ويقبح عند الأمر والنهي . فقد صح بهذه الجملة سقوط قولهم <sup>(\*)</sup> من كل وجه <sup>(\*)</sup> .

والكلام في إبطال قولهم أن الفعل إنما يجب علينا بإيجابه ، وبصير مباحاً بإباحته ، كالقول فيما ذكرناه .

وقولهم أن الفعل يقبح منا للحظر يبطل بما قدمناه ، إذا رجعوا بالحظر إلى النهي ؛ وكذلك أن قالوا أنه يقبح لأنه قد حرم علينا . فأما قولهم أن علة قبحه منا أننا تجاوزنا ما حُدّ لنا ورُسِم ، فانه

(١) سبحانه : تعالى ط (٢) تعالى : ساقطة من ط

(٣) سبحانه : تعالى ط (٤) النحل : ٩٠

(٥) تعالى : ساقطة من ص (٦) النحل : ٩٠

(\*) - (\*) من كل وجه : ساقطة من ط

يبتل بما قدمناه ، لأنّ مرجع ذلك الى معنى الأمر أو النهى ، لأنّ الحد  
بهما بعيد" (١) ؛ وسائر ما قدمناه يسقط ذلك ، ويوجب أن لا يحسن منه  
جل وعز (٢) شيء ، لأنّه ليس فوقه حادّ ولا زاسم ، بل يوجب أنّه يقبح  
منه الفعل إذا حدّ له ورسم (٣) بمثل ما يحد به (٤) لغيره .  
فإنّ قال : أريد بذلك أنّه ترك ما أمَرَ به لا أنّه فِعِل ما نهَى عنه ،  
فلا يلزمنى ما قدمته .

قيل له : إذا علقت ذلك بالأمر ، فسائر ما قدمناه لازم لك .  
وهذه الجملة كافية" (٥) في هذا الباب .

(١) بعيد : يعترف صي (٢) جل وعز : تعالى ط

(٣) ورسم : الشيء ط (٤) يحد به : يحدّه ط

(٥ - ٥) في هذا الباب : إن شاء الله ط

## فصل

### في إبطال قولهم إن أفعاله تعالى تحسن

لكونه ربا مالكا آمرا ناهيا ناصيا للدلالة متفضلا

اعلم أن قولهم انه يحسن الفعل منه لأنه مالك أن أرادوا به أنه / ٥١٧ ط  
قادر على الفعل والتصرف (١) فيه ، فيجب حسن كل ما يقدر عليه ،  
وكل ما تقدر عليه (٢) ، وذلك باطل لأن التبايع كالمحسنات في اتا تقدر  
عليها ، ويقدر تعالى (٣) عليها ، وإن كان تعالى (٤) منزها عن فعلها .  
فإن قالوا : انه تعالى منعنا عن فعل التبايع فصرنا غير مالكين له ، كما  
لا نملك مال غيرنا للمنع ، والقديم جل وعز (٥) لا يجوز أن يكون  
منسوعا .

فهذا يبطل من وجوه : منها أنه يجب أن لا يحسن منه تعالى المنع  
لنا ، وأن يكون وجوده كعدمه ، إذ لا يخرجنا من كوننا قادرين مالكين .  
وإذ (٦) فيه إيجاب منعه إياها عن الحسن ، لأنه إنما حسن من حيث كنا  
قادرين ، فكيف يصح أن يمنعا ، ونحن بهذه الصفة .

ومنها أنه لو ثبت المنع من الله تعالى وحسن ، لم يجب أن يقبح  
منه ، لأن العلة التي لها حسن منا هو الملك ، وهو باق لنا كما كان ،

(١) والنصرف : أو التصرف ط (٢) وكل ما تقدر عليه : ساقطة

من ط (٣) تعالى : ساقطة من ص (٤) تعالى : سبحانه ط

(٥) جل وعز : تعالى ط (٦) وإذ : فاذ ص

بل يجب أن كان المنع علقه لقبحه أن يكون قبيحا للمنع ، وحسنا من حيث كنا مالكين .

ومنها أنه يجب اذا منعنا الله <sup>(١)</sup> تعالى بالنهي والكراهة أن يقبح منه مثل ما يقبح منا .

فإن قال : انه تعالى اذا منع أثر منعه ، كما أن رب الدار اذا أذن في دخول داره <sup>(٢)</sup> أثر اذنه في الإباحة ، ولو منع أثر منعه . ولو أن غيره منعه من دخول داره لم يؤثر ، فكذلك منعكم له لا يؤثر ، اذا القديم تعالى في عباده ، كرب الدار في داره .

قيل له : إن اذن صاحب الدار انما <sup>(٣)</sup> أثر في الإباحة ، لأن حال دخول الدار بغير اذنه ، فصار حسنا / من حيث كان له فيه نفع يعادل ما عليه بدخوله من الضرر ؛ واذن غيره بخلافه . وليس كذلك منع القديم تعالى <sup>(٤)</sup> ؛ لأن ما منعنا منه هو ظلم وكذب ، وما منعناه منه <sup>(٥)</sup> بهذه الصفة أيضا ، فتأثير منعه لنا <sup>(٦)</sup> ، كتأثير منعنا له . فإن قبح ذلك منا لمنعه والحال هذه ، فيجب أن يقبح منا لمنعنا .

٥٢ د /

وان قال : أريد بقولي : « انه مالك » أنه قادر غير ممنوع ، بقوله : « غير ممنوع » <sup>(٧)</sup> ، فلا يخلو من أن يريد غير ممنوع عن الفعل لقبحه أو للنهي ؛ فإن قال لقبحه ، صار كأنه قال انه يحسن الفعل منه لأنه

(١) الله : ساقطة من ط

(٢) دخول داره . دخولها ط (٣) انما : ساقطة من ص

(٤) تعالى : ساقطة من ص (٥) منه : ساقطة من ط

(٦) لنا : ساقطة من ط (٧) بقوله غير ممنوع : ساقطة من ص

حسن" ، ولا تتفاء القبح عنه ؛ وإن قال غير ممنوع بالنهي ، فقد يرجع تعلياه الى أنه يحسن منه من حيث لم يكن فوقه ناه . وقد بيّنا فساد ذلك . ومما يسقطه أن كونه غير منهي باتفراده يوجب حسنه ، فلا وجّه لذكر كونه مالكا . على أن ما قدمناه من أن حال الفاعل لا تؤثر في فعله يبطل هذا القول .

فإن قال : أعنى بقولى : « لأنه مالك » أن الفعل يحسن منه ، أو له فعله ، أو لا يقبح منه .

قيل له : فهذا تحليل منك للشيء بنفسه ؛ وهذا لا يصح .

على أنه يقال لهم : لم قتلتم أنه من حيث كان مالكا حسن منه ذلك ؟ فإن قالوا : لأنه لما فارقنا فيما له قبح منا الفعل ، وهو أننا مملوكون وحصل مالكا ، حسن منه الفعل .

قيل لهم <sup>(١)</sup> : قد بينا أن الفعل لم يقبح منا لكوننا مملوكين ، وفي ذلك إسقاط ما ذكرتم .

وبعد ، فكيف يجب من حيث فارقنا في / هذا الوجه أن يحسن منه تعالى <sup>(٢)</sup> ، لو ستلّم لكم ذلك <sup>(٣)</sup> في الشاهد ، وهل ذلك إلا دعوى منكم ؛ وما <sup>(٤)</sup> أنكرتم ممن قلب ما ذكرتموه فقال : إذا حسن منا الفعل مع كوننا مملوكين ، فيجب أن يقبح منه الفعل مع كونه مالكا ؛ أو من حيث كان مالكا بالضد ما قتلتموه ؟

على أن ما قالوه يوجب أن يقبح منا كل فعل من حيث فارقنا فيما له

(٢) تعالى : إسقاطه من ص

(٤) وما : فما ط

(١) لهم : إسقاطه من ط

(٣) ذلك : إسقاطه من ط

حسن منه كل فعل ، ويجب أن يكون الشيء الواحد يحسن منه (\*) من حيث كنا مالكين ، ويقبح (\*) من حيث كنا مملوكين ، وذلك يبطل قولهم في الأصل ، لأننا لم نفارقه تعالى في كونه مالكا ، لأنه (١) يملك كما نملك ، وإن ملكنا الشيء من جهته ، ومملكته لذاته .

فإن قالوا : إنما قلنا أنه من حيث كان مالكا يحسن منه الفعل ، لأنه يستحيل أن يملك الشيء ، ويقبح منه فعله .

قيل له (٢) : هذه (٣) دعوى منك لا دليل عليها (٤) يصححها ، فيجب سقوطها . وما أنكرت أن أكثر ما يملكه بمعنى أنه يقدر عليه يقبح منه فعله ، فمن أين أن ملكه الشيء (٥) يحيل قبح فعله من جهته .

فإن قالوا : إنما قلنا تحسن أفعاله من حيث كان مالكا ، لأن الواحد منا في الشاهد يحسن منه الفعل فيما ملكه .

قيل لهم : يتنوا أولا أن الواحد منا يملك الدار وسائر ما يضاف إليه ؛ وكيف يملك ذلك وهي أجسام لا يقدر عليها ؟ وإنما يقال أنه يملكها مجازا ، ويراد (٦) به يملك الفعل فيها ، فكيف يصح لك (٧) رد الغائب المالك في الحقيقة إلى الشاهد

فإن قلت (٨) : إنما ردّدت ذلك إلى ما يملكه / من الفعل فيها

١٠٥٣

قيل لك (٩) : فقد خرجت من أن ترد المسألة إلى ملك الواحد

(\*) - (\*) من حيث كنا مالكين ويقبح : ساقطة من ص (١) لأنه : لانا ط

(٢) له : له ساقطة من ط (٣) هذه : هذا ص (٤) عليها : ساقطة من ص

(٥) الشيء : للشيء ط (٦) ويراد : أو يراد ط

(٧) لك : ساقطة من ص (٨) قلت : قال ط

(٩) لك : ساقطة من ط

منا لعبده وداره ؛ وانما قلت : انه يملك فعله في ذلك ، فإنت بين أمرين : بين أن تريد بملكه <sup>(١)</sup> فعله فيها أنه يقدر عليها ، فلا يصح لك رد الغائب اليه ، لأنه ليس كل ما يقدر من الفعل فيها يحسن<sup>(٢)</sup> ، بل قد <sup>(٣)</sup> يقبح ، كما قد يحسن <sup>(٤)</sup> مع تساويهما في أنه يقدر وملك ، فيجب أن تقول مثله في أفعال القديم ؛ أو تقول : « يملك فعله » بمعنى يحسن فعله فيها ؛ وليس الأمر كذلك ، لأن في أفعاله ما يقبح فيها .

فإن قالوا : إذا صح أن مالك العبد يحسن منه استخدامه لكونه مالكا ، فيجب أن تحسن أفعال القديم سبحانه <sup>(٥)</sup> من حيث كان مالكا .

قليل لهم : أما علمتم من قولنا أن خدمة العبد لا تحسن عقلا ، وكلامنا معكم في العقليات ، فكيف يصح لكم الاستشهاد به ؟

ويعند ، فانما حسن استخدامنا لهم ، لأنه تعالى يضمن <sup>(٦)</sup> لهم عليه عيوضا ، كقولنا في ذبح البهائم ، لا من حيث ملكناه . ولذلك يقبح منا قتلهم ، وقطع أوصالهم . ونحن قول : أنه يحسن منه تعالى ما حل هذا المحل ، ولذلك يحسن منا استخدام من لا يملكه مع من يلي أمره أو يستأجره ، لما يحصل لهما من النفع . وكل ذلك يبطل ما تعتمدونه .

فإن قالوا : أن القديم تعالى <sup>(٧)</sup> مالك لهذه الدار أجمع ، فله أن يتصرف فيها بأنواع التصرف ، والواحد منا انما يملك ما ملكه الله تعالى <sup>(٨)</sup> ، فلا يحسن منه التصرف بأنواع التصرف <sup>(٩)</sup> إلا بأذن / كنفس التملك .

٥٣/

(١) بملكه : يملك ط (٢) بل قد : ما ط (٣) يحسن : هـ منا ط

(٤) سبحانه : تعالى ط (٥) يضمن : ضمير ط (٦) تعالى : ساقطة من ص

(٧) تعالى : ساقطة من ص (٨) بأنواع التصرف : ساقطة من ص

قيل له : ان رجعت بالملك الى القدرة ، فحاننا في ذلك كحال تعالى ،  
 فيجب أن يحسن منا كل شيء . فقدور عليه كما يحسن منه .  
 وإن قلت : انه ملك لا يتمليك أحد ، وليس كذلك نحن .  
 قيل لك : هذا يبطل ردك الغائب الى الشاهد ، فمن أين لك أنه من  
 حيث كان مالكا ، فله فعل كل شيء في ملكه .

على أن ما يناء من أن الظلم والكذب ليس لنا فعلهما لقبهما ، يوجب  
 قبهما في كل أحد ، ويوجب أن لا تؤثر القدرة والملك في حسنهما . ويجب  
 على هذا القول أن يحسن منه تعالى <sup>(١)</sup> تعذيب الأنبياء ، واثابة القراعتة ،  
 وأمر الجادات <sup>(٢)</sup> والموات وتكليفهما ، وأن لا يأمنوا أن يكون قد فعل  
 ذلك <sup>(٣)</sup> في بعض الأوقات ، لأن دفعهم ذلك لا يصح بكتاب أو سنة  
 أو اجماع ، من حيث كان تمسكهم بكل ذلك لا يمكن . ويجب أن  
 لا يأمنوا أن يكون قد كلف الملائكة قتل الأعيان ، والجمع بين  
 الضدين <sup>(٤)</sup> وأن يعذبهم <sup>(٥)</sup> اذا لم يفعلوا ذلك . <sup>(٦)</sup> ويجب عليهم تجويز  
 اظهار المعجزات على الكذابين ، وأن لا يدل العلم على صدقهم ، وأن  
 لا يوصف بالقدرة على أن يدل على النبوات . وأن يجوزوا الكذب على  
 القديم سبحانه ، وأن يعذب كل من أطاعه <sup>(٧)</sup> ، وأن لا يؤمن أن يكون

(١) تعالى : ساقطة من ط

(٢) الجادات : الجباد ط

(٣) ذلك : ساقطة من ص

(٤) الضدين : الأضداد ط

(٥) وأن يعذبهم : ويعذبهم ص

(٦ - ٧) ويجب ..... أطاعه : ساقطة من ط

كل ما أمر به باطلا ، وكل ما نهى عنه حقاً ؛ كل ذلك لأنه مالك . فقد  
ثبت بهذه الجملة بطلان تعلقهم بهذه الوجوه <sup>(١)</sup> ؛ وما الزمناهم آخرا  
انما اختصرناه ، لأن شرحه يجيء فيما بعد <sup>(٢)</sup> .

---

(١ - ١) وما الزمناهم ..... بعد : وسيأتى شرح ذلك فيما بعد ان شاء

## فصل

في أن ما أوجب قبح القبيح وحسن الحسن

لا يصح أن يحصل ولا يوجب ذلك

(١) وأنه لا يختلف باختلاف الفاعلين (١)

اعلم أن ما يقتضى قبح القبيح من كون القول كذباً ، والألم ظلماً ، يجرى في أنه يجب أن يقتضى ذلك مجرى العلل الموجبة . فكما يستحيل حصول العلة ، ولا يوجب موجبها ، كذلك يستحيل حصول وجه القبح ولا يوجب كون الفعل قبيحاً . يبين ذلك أن تجوز حصوله من غير أن يوجب كون القبيح قبيحاً ، يوجب اخراجه من أن يكون موجبة للقبح ، كما أن تجوز حصول الدلالة من غير حصول المدلول ، يوجب خروجها (٢) من كونها (٣) دلالة . وكذلك القول في سائر وجوه القبح .

(٤) وقد قال شيخنا أبو هاشم رحمه الله (٤) : لو جَوَّزْنَا أن يَقْبَحَ (٥)

القبيح من العالم بقبحه ، ولا يستحق مع ذلك ذماً ، لأدى الى أن لا يستحق عليه الذم على وجه من الوجوه ، لأن ما أوجب استحقاقه قد حصل ، والاستحقاق زائل . وكذلك القول فيما قدمناه في وجوه القبح ، أن في جواز حصوله ، ولا يكون قبيحاً ، اخراجه له من كونه وجهاً للقبيح . وانما يصح خلاف ما ذكرناه فيما يتعلق باختيار مختار .

(١ - ١) وأنه ٠٠٠ الفاعلين ساقطة من ط

(٢) خروجها : خروجه من (٣) كونها : كونه من

(٤ - ٤) وقد ٠٠٠ الله ساقطة من ط (٥) يقبح : يقع من

فأما الأحكام التي تجرى مجرى الأمور الموجبة ، فلا يصح فيها الاختصاص . ولا فصل فيما ذكرناه بين الأفعال الشرعية والعقلية ، وإن كانا يفرقان في أن الشرع يختلف حاله بحسب اختلاف<sup>(١)</sup> أحوال المتعبد ، وما / تؤدي إليه أحوالهم من المصالح ؛ والعقل بخلافه . وهما وإن اختلفا في ذلك فعالهما سواء في أن ما أوجب قبح القبيح منهما لا يصح حصوله إلا ويوجب ذلك . يبين ما قلناه أن كل شيء حصل له حكم لوقوعه على وجه ، وجب له ذلك<sup>(٢)</sup> متى وقع على ذلك الوجه . ألا ترى أن العلم لما كان علماً لوقوعه على وجه ، وجب كونه كذلك متى حصل الوجه الذي له كان علماً ؟ وكذلك القول فيما له يصير الخبر خبراً . ولذلك قلنا أن ما أوجب حكماً لوقوعه على وجه ، فهو بمنزلة ما استحق الحكم لعلته في أن حال حصول الحكم حال حصول الوجه الذي له حصل ، كذلك إذا صح عليه ذلك الحكم . وقد بينا من قبل أن كون القول كذباً يقتضي قبحه ، وإن كان راجعاً إلى جملة الحروف ؛ وإن ذلك لا يمتنع فيه ، وإن كان القبح يتعلق بكل جزء من أجزائه

فإن قيل : أليس الذي لأجله يصير اعتقاد الناظر علماً وقوعه عن نظر ، والنظر يتقدم حصوله فيها ، فهلا يستتم بذلك فساد ما قدمتموه ؟

قيل له : قد قيل أن الذي له صار ذلك<sup>(٣)</sup> علماً ، هو علمه بالدليل أنه دليل ، لا النظر ، وإن كان لا يصير علماً بذلك إلا بالنظر . وكذلك ما يفعله من العلم ، في حال اتباهه وجه كونه علماً ، ذكره لكيفية استدلاله ،

(١) اختلاف : ساقطة من ط (٢) ذلك : ساقطة من ط

(٣) ذلك : ساقطة من ط

وذلك يصاحب كونه علماً ، والصحيح أنه سار كذلك للنظر ، لكنه لما استحال مجامعته له ، أثر فيه وأن / تقدم ، وانما رجحنا هذا القول لأن العلم يكون الدليل دليلاً ، هو العلم بالمدلول ، ولا يصح أن تجعل الشيء وجهاً لنفسه .

فإن قيل : فيجب أن يحيلوا خروجه من أن يكون على ذلك الوجه ، إذا حصل عليه <sup>(١)</sup> لا محالة .

قيل له <sup>(٢)</sup> : لا يجب إحالته <sup>(٣)</sup> كما لا يجب استحالة خروج المعلول من أن توجد العلة فيه .

فإن قيل : فجوزوا خروج الحسن والقبح من أن يكونا كذلك ، بأن يخرجنا عن الوجه الذي لوقوعهما عليه <sup>(٤)</sup> صاراً كذلك .

قيل له : هذا غير واجب <sup>(٥)</sup> ، لأن كونه قبيحاً يتبع حدوثه ، فلا يصح كونه قبيحاً في حال البقاء . وإذا قيل فيه أنه قبيح في حال بقائه ، فالمراد بذلك أنه حدث منه على وجه لم يكن لنا إيجاده عليه ، فلذلك لا يجوز خروجه من كونه قبيحاً ، لأن وجه القبح إذا حصل في حال حدوثه ، فلا اعتبار بما بعده . وهذا الأصل يوجب في التقليد إذا قارنه العلم ، أن يكون قبيحاً كما كان ؛ ولا يبعد أن يقال أنه لا يصير علماً ، وانما يحصل المقلد ساكن النفس لوجود ما قارنه من العلم ، سيما إذا قيل : أن العلم لا يقع الا حسناً ؛ فأما إذا قيل بجواز وقوعه علماً — وهو قبيح —

(١) عليه : عليها م (٢) له : سافطة من ط

(٣) إحالته . ذلك ط (٤) عليه : عليهما م

(٥) غير واجب : يلزم ط

فالقول بأنه يصير علماً ، وإن كان قبيحا كما كان ، يصح ؛ ولا يعترض هذا الأصل .

فإن قيل : أفيجوز خروج العلم من كونه علماً بزوال الوجه الذي له كان علماً ؟

قيل له : الأقرب أنه لا يخرج من كونه علماً على وجه ، وإن تغيّر الوجه الذي له صار كذلك / . ولذلك ثبتت العلوم في قلوبنا على كل حال ، ما لم يوجد ما ينفيها ، وإن تغير ما له صارت كذلك . فأما الحركة فإما جاز خروجها عن كونها حركة ، لأن الوجه الذي له صارت كذلك يرجع إلى محلها دونها ، ففارق حالتها حال وجوه الحسن والقبح التي <sup>(١)</sup> تختصها .

فإن قيل : هلا جوزتم كون الظلم ظلماً ، وإن حسن ، إذا وقع من القديم تعالى <sup>(٢)</sup> ، وإن وقع منه على الوجه الذي لوقوعه عليه صار قبيحا منا لما يختص به الأحوال .

قيل له : قد بينّا من قبل فساد ذلك ، وإن أحوال الفاعل لا تؤثر في ذلك إذا لم يتغير حال الفعل . ولو جاز هذا القول لقائله ، لجاز أن يقال إن الظلم يقع من الأنبياء ، أو الملائكة <sup>(٣)</sup> ، ولا يقبح منهم كتبته منا ، لِمَا تختص به من الأحوال . ولجاز أن يقال إن العمل الموجبة للأحكام قد تحصل من فعله تعالى ، ولا يوجب ذلك لما تختص به ؛ وهذا في غاية السقوط .

(١) التي : الذي من (٢) تعالى : سبحانه ط

(٣) الملائكة : عليهم السلام ط

ولا فصل بين مَنْ قال ذلك ، وبين مَنْ جَوَّزَ أن يقع منه الاحسان والتفضل ، ولا يكون حسناً لما يختص به ، وان كان ذلك يحسن منا . وقد يثبتنا أن الواحد منا انما صحَّ أن يستحق العقاب على القبيح دون القديم سبحانه ، لأن ما أوجب استحقاقه لذلك يختص به دونه ، وما أوجب قبيح القبيح قد حصل في فعله كحصوله في فعلنا ، فيجب القضاء بقبحه . وانما يجوز وقوع مثل<sup>(١)</sup> المعجز عند زوال التكليف ، ولا يدل على النبوة ، لأن الوجه / الذى له يدل عليها حصول انتقاض العادة به على وجه يقتضى تصديق المدعى للنبوة ، وذلك لا يتأتى الا عند حصول العادات التى يتأتى فيها الانتقاض . فأما اذا زال ذلك ، وانتفت الدعوى للنبوة ، فلم تحصل على الوجه الذى يدل على النبوة . فلذلك جَوَّزنا وجوده غير دال على ذلك ، وفَصَلْنَا بينه وبين ما قدمناه من وجوه القبح .

٥٦ د /

(١) وقوع مثل : مثل وقوع ط

## فصل

في أن القديم سبحانه قادر على ما لو فعله

لكان ظلما قبيحا وما يتصل بذلك

حكيم عن النظام والأسوارى والجاحظ أن<sup>(١)</sup> وصفه تعالى<sup>(١)</sup> بالقدرة على الظلم والكذب وترك الأصلح محال<sup>(٢)</sup> ، وإن كان يقدر من أمثال الأصلح والحسن على ما لا نهاية له .

قالوا : لأن ذلك يوجب النقص والحاجة ، وذلك يستحيل عليه تعالى ؛ فما أوجب ذلك من فعل الظلم يجب استحالة . وإلى ذلك ذهب أكثر المجبرة ، والحشمو ، والمترجئة ، والروافض ؛ وفيهم من ارتكب القول بأنه تعالى لا يوصف بالقدرة على أن يفعل خلاف ما علم أنه يفعله . وقد حكى عن أبي<sup>(٣)</sup> على الأسوارى أنه قال : إذا قرئ القول بأنه جل وعز<sup>(٤)</sup> عالم<sup>(٤)</sup> بأنه الشيء لا يكون مع القول بأنه يقدر على تكوينه ، كان ذلك محالا متناقضا . فإذا أنفرد كل قول من هذين عن صاحبه ، صح الكلام .

وقال عباد<sup>(٥)</sup> أن ما علم / الله أنه يكون ، يقدر تعالى على تكوينه ، ١٦ /

(١) تعالى : ساقطة من ط

(٢) أبي : ساقطة من ط

(٣) جل وعز : تعالى ط

(٤) هو عباد بن سليمان العمري ، كان من أصحاب هشام الفوطي ، وله

مناظرات دارت بينه وبين ابن كلاب ( المحقق )

ولا يقال يقدر على أن لا يكونه ، وما نعلم أنه لا يكون ، لا يقال يقدر على <sup>(١)</sup> أن يكونه ، وإن قيل أنه يقدر عليه .

والذى يذهب إليه شيوخنا <sup>(٢)</sup> أبو الهذيل وأكثر أصحابه ، وأبو على ، وأبو هاشم رحمهم الله <sup>(٣)</sup> أنه تعالى <sup>(٤)</sup> يوصف بالقدرة على ما لو فعله لكان ظلما وكذبا ، وإن كان تعالى <sup>(٥)</sup> لا يفعل ذلك لعلمه بقبحه وباستغنائهِ <sup>(٦)</sup> عن فعله . وكذلك قولهم <sup>(٧)</sup> في القدرة على ما عليم أنه لا يكون ، لكنه حكى عن أبي الهذيل أنه قال : يستحيل أن يفعل الظلم وإن كان قادرا عليه ؛ وذلك بعيد متناقض .

وحكى عن بشر بن المعتبر أنه قال : أنه تعالى وإن كان قادرا على تعذيب الطفل ، فلو عذبه لكان بالغا كافرا مستحقا للعذاب . وقال غيره : إن ذلك غير واجب .

وحكى عن أبي موسى أنه قال : لو ظلم — تعالى عن ذلك <sup>(٨)</sup> — مع وجود الدلائل على أنه لا يظلم ، لدلت اذ ذاك على أنه يظلم ، والظلم لا يوجب الحدث ، كما أن العدل لا يوجبه .

وقال أبو جعفر الاسكافي رحمه الله <sup>(٩)</sup> : أنه تعالى وإن قدر على فعل الظلم ، والأجسام <sup>(١٠)</sup> بما فيها تدل على أنه لا يظلم ، فلو وقع منه الظلم لكانت الأجسام معارة من العقول التى دلت بأقْسَمِها على أنه لا يظلم .

(١) على : ساقطة من ص

(٢) شيوخنا : ساقطة من ص (٣) رحمهم الله : ساقطة من ط

(٤) تعالى : عز وجل ط (٥) تعالى : سبحانه ط (٦) وباستغنائهِ :

واستغنائهِ ط (٧) قولهم : قوله ص (٨) نعال عن ذلك : الله سبحانه ط

(٩) رحمه الله : ساقطة من ط (١٠) والأجسام : بالأجسام ط

ومنهم مَنْ قال : لو وقع الظلم لكانت العقول بحالها ، وكانت الأدلة غير هذه الأشياء الدالة في هذا الوقت ، وعلى خلاف هياتها . وسنذكر ما يقوله شيوخنا رحمهم الله <sup>(١)</sup> في هذا الفصل الأخير بعد أن ندل على أنه / تعالى قادر على ما لو فعله لكان ظلماً <sup>(٢)</sup> .

٥٧ /

والذى يدل على ما قلناه : أن القبيح من الأكوان والكلام وغيرهما هو مثل الحسن في الجنس ، لأن القبيح بكونه قبيحاً لا يخالف الحسن . وقد بينا ذلك من قبل . فإذا صح ذلك فيجب أن يكون القادر على الحسن قادراً على القبيح ، كما أن القادر على الحسن يقدر على الحسن من جنسه ؛ لأنه ليس للحسن والقبيح تأثير في الوجه الذى يتناوله قدرة القادر ، لأن القادر إنما يقدر على إيجاد الجنس . يبين ذلك أن حكم القادرين لا يختلف إذا قدروا على الجنس ، فلا يصح أن يختص بعضهم بالقدرة على القبيح منه دون الحسن ، <sup>(\*)</sup> كما لا يختص بعضهم بالقدرة على الخروج <sup>(\*)</sup> عن <sup>(٣)</sup> واحد دون آخر ، والكون في محل <sup>(٤)</sup> دون غيره ، <sup>(\*)</sup> وفعل الألف في جسم دون غيره <sup>(\*)</sup> . فإذا صح ذلك ، وكان القبيح مثل الحسن ، فيجب أن يكون القادر على الجنس قادراً على كل ضروبه من حسن وقبيح ، كما يقدر على ضروب المحسنات منه .

وليس لأحد أن يقول : أن ذلك إنما وجب فيما لشيء يرجع الى القدر ؛ والقديم تعالم مخالف لنا في ذلك ، لأن الدلالة قد دلت على أنه يقدر من

(١) رحمهم الله : ساقطة من ط (٢) ظلماً : قبيحاً ص

(\*) - (\*) كما ٠٠٠٠ الخروج : ساقطة من ط (٣) عن : من ط

(٤) محل : جسم ط (\*) - (\*) وفعل ٠٠٠٠ غيره : ساقطة من ط

الجنس على ما لا نهاية له . فإذا كان حكمه<sup>\*</sup> حكمتنا في دخول الجنس تحت مقدوره ، فكذاك<sup>(\*)</sup> في دخول ضروب الجنس ، لأن<sup>\*</sup> ضروب الجنس المقدور<sup>(\*)</sup> لا يقع فيها اختصاص في سائر مَنْ يقدر على ذلك الجنس ، وإن<sup>\*</sup> جاز أن<sup>\*</sup> يقع في نفس الأجناس اختصاص .

٥٧ ط

ونحن وإن<sup>\*</sup> جو<sup>\*</sup>زنا / أن<sup>\*</sup> يكون من الأجناس ما لا يكون كله الا قبيحا ، نحو الجمل بالله تعالى ، فذلك لا يقدح في هذه الطريقة . لأن<sup>\*</sup> اثبات مثل المدلول مع عدم الدلالة لا يقدح فيها ؛ والمقصد اثباته تعالى قادراً على بعض ما لو وقع لكان قبيحا . وقد صح<sup>\*</sup> ذلك بما ذكرناه ، فلا وجه لذكر تفصيل القبائح .

فإن<sup>\*</sup> قيل : أليس قد اختص الله<sup>(١)</sup> تعالى بالقدرة على أجناس مخصوصة دوننا ، فهلا صح<sup>\*</sup> أن<sup>\*</sup> نختص نحن بالقدرة على بعض ضروب الجنس دونه ؟

قيل له : إن<sup>\*</sup> هذا السؤال يقتضى أن<sup>\*</sup> له زيادة<sup>\*</sup> مزية علينا فيما يقدر عليه من ضروب الجنس ، كما أن<sup>\*</sup> له مزية<sup>(٢)</sup> في نفس الجنس ، فكيف يصح القدح به فيما قدمناه مع كونه مؤكداً له ؟

على أن<sup>\*</sup> القدرة لا يمتنع تعلقها بجنس دون جنس ، ومتى تعلقت بجنس مخصوص لم يصح أن<sup>\*</sup> تختص بأن<sup>\*</sup> تتعلق بضرب منه لوجوب تعلقها بإيجاد ذلك الجنس على أى وجه وجد . فكذاك القول<sup>\*</sup> في حال القادر . يبين

(\*) - (\*) في دخول ... المقدور : يجب دخول ضروب الجنس للمقدور ط

(١) الله : ساقطة من ص

(٢) مزية : مريد ط

ذلك جواز اختصاص الأعيان في دخولها تحت مقدور القادر ، وإن لم يصح ذلك في الوجوه التي يقع عليها ما يقدر عليه .

فإن قيل : هلا قلتم إن كونه الفعل قبيحا يوجب خروجه من

كونه مقدورا له تعالى كوجود المقدور وتفصلي وقته فيما لا يبقى ؟

قيل له <sup>(١)</sup> : هذا يوجب أن لا يقدر الواحد منا على إيجاد القبيح ، كما

لا يقدر على ما وجد من مقدوره ، وتفصلي وقته / وفي صحة كونه قادرا / ٥٨

على ذلك دلالة على أن كونه قبيحا لا يوجب خروجه من كونه مقدورا .

وأحد ما يدل على ذلك أن الدلالة قد دلت على أن القادر على الشيء قادر

على جنس ضده ، إذا كان له ضد . فإذا صح ذلك ، وكان تعالى قادرا على

أن يخلق فينا العلم <sup>(٢)</sup> به وبصفاته ، فيجب أن يقدر على ضده ، وهو الجهل

به . وكذلك فهو قادر على أن يفعل فينا كراهة الحسن بدلا من

إرادته ، وإرادة القبيح بدلا من كراهته . وإنما لا يوصف تعالى بالقدرة

على ضد مقدوره إذا كان مقدورا لغيره ، لاستحالة كونه مقدورا له ؛

فما لم يحصل فيه وجه يحيل كونه كذلك ، فيجب كونه قادرا عليه . وهذه

الدلالة تختص ما له <sup>(٣)</sup> يجب كونه قبيحا .

فأمّا ما يقبح ويحسن ، فقد يمكن أن يقال فيه انه اذا قدر على

إيجاد ضده على وجه يحسن ، وجب كونه قادرا عليه على وجه يقبح ؛

لكن هذا يعود الى ما قدمناه من الدلالة الأولى . (\*) وقد تؤكد هذه الدلالة

بأن يقال انه تعالى في حال ما يشب المكلف يقدر على أن يخلق في قلبه

(١) له : ساقطة من ط (٢) العلم : ساقطة من ط

(٣) له : + ضد ص ( — ) وقد تؤكد ... على ذلك : ساقطة من ط

النفور بدلا من الشهوة ، لأنه ضده ، ومن حق القادر على الشيء أن يكون قادرا على ضده . ولو فعل فيه نفور الطبع ، لكان ذلك قبيحا . وليس له أن يقول : انه متى فعل النفور لم يصح أن يفعل فيه الألم ، وسائر ما ينفر الطبع منه ، لأنه لا شيء يحيل كونه قادرا على ذلك (\*)

٥٨ ط /

واحد ما / يدل على ذلك أن نفس ما يقع حسنا يجوز أن يقع قبيحا ، ومن قدر على إيجاد ذات فهو قادر على إيجادها على كل وجه يقع عليه . يبين ذلك أن الخبر عن كون زيد في الدار يقع كذبا بأن لا يكون فيها ، وصدقا بأن يكون فيها ، والألم أن حصل مستحقا كان عدلا ، وإن تعرى عنه ، وعن تقع ، ودفع (١) ضرر ، كان ظلما ؛ فيجب أن يكون تعالى (٢) قادرا على ذلك على الوجهين .

ولا يصح أن يقال إن وقوعه على وجه يقبح ، يحيل كونه مقدورا . لما بيناه من قبل . وكيف يصح ذلك والوجه الذي له (٣) يقبح قد لا يتعلو بالفعل على وجه البتة ، لأنه قد لا يرجع الى أمور : نحو كونه مستحقا ونحو كون المخبر لا على ما هو به ، الى ما شاكله . وقد يحسن منه التعمد في دار غيره لحصول الاذن من ربها ، ولو منع من ذلك لقبح ، وإن كان التعمد قعودا واحدا أو متغايرا متجانسا . واحد ما يدل على ذلك أنه قد ثبت أنه قادر على أن يعاقب من عصاه ، فإذا صح ذلك فيجب كونه قادرا على عقابه ، وإن تاب ؛ لأن توبته لا تخرجه من كونه قادرا على ما كان عليه قادرا . لأنه لم تتغير حاله في كونه قادرا ، ولا حال المقدور لأنه معدوم .

(\*) ..... على ذلك : نهاية السقط من ط . (١) ودفع : أو دفع ط

(٢) تعالى ساقطة من ص (٣) له ساقطة من ص

كما كان من قبل . واذا صح<sup>\*</sup> كونه قادراً على ذلك ، اذا لم يَسْتَبِ العاصي من حيث كان قادراً لنفسه ، فيجب كونه قادراً عليه ، وان<sup>\*</sup> تاب . وذلك يصحح القول بأنه قادر<sup>\*</sup> على الظلم والقيح ، وان<sup>\*</sup> كان لا يختار فعلهما .

فان قيل : / أليس عدم المقدور وحصول وقته ، شرطاً<sup>(١)</sup> في صحة كونه قادراً عليه لا أنهما يتصيرا<sup>\*</sup> قادراً ؛ فهلا كان عدم التوبة بهذه<sup>(٢)</sup> المثابة<sup>(٣)</sup> ، وان<sup>\*</sup> لم تؤثر في حاله ؟

قيل له<sup>(٤)</sup> : انما صح<sup>\*</sup> كون ذلك شرطاً من حيث كان لكونه قادراً به تعلق<sup>\*</sup> ، لأنه المقدور ؛ فلا بد من اعتبار صفته كما لا بد من اعتبار صفة القادر ، وليس لانتفاء التوبة ولا حصولها تأثير<sup>\*</sup> في هذا الباب . يبين ذلك ان<sup>\*</sup> عَدَمَ المقدور ، لما كان شرطاً فيه تعالى ، كان شرطاً في القادر منا . فلو كان انتفاء التوبة شرطاً في قدرته على العقاب ، لوجب ان<sup>\*</sup> تكون حالنا كحالها فيه ؛ وذلك معلوم الفساد .

(\*) وليس له أن يقول : ان<sup>\*</sup> توبته تخرجه من كونه قادراً على ذلك ، لأنه انما كان قادراً على عقابه قبل هذا الوقت ، وقد مضى وقته . وذلك أنه اذا عصى ، فهو موصوف بالقدرة على أن يعاقبه دائماً ، فهو اذا تاب ، فالحال التي تاب فيها كما قد وصفناه بالقدرة على أن يفعل به عقاباً ، فكيف يخرج من كونه قادراً على ذلك الآن ، والوقت هو ذلك الوقت نفسه ، والفعل ذلك الفعل ، وحال القادر والمقدور كما كان (\*) .

وعلى هذا الوجه ألزمهم شيوخي أن لا يوصف تعالى بالقدرة على أن

(١) شرطاً : شرط من (٢) بهذه : هذه ص (٣) المثابة : المنزلة ط

(٤) له : ساقطة من ط (٥ - ٦) وليس له ... كما كان : ساقطة من ط

يَطْرَحُ الْمُؤْمِنُ لَوْ وَقَفَ عَلَى سَمِيرِ جَهَنَّمَ فِي النَّارِ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى طَرْحِ  
غَيْرِهِ فِيهَا (\*) . وَهَذَا يَبَيِّنُ الْفَسَادَ . وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَوْلِدَ لِلْإِلَهِ هُوَ  
الْإِعْتِدَادُ أَوْ الْوَهَا ، وَهُوَ / تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ فِي جِسْمِهِ إِذَا كَانَ  
مُؤْمِنًا طَائِعًا ، كَقُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَاصِيًا . وَذَلِكَ يَصَحُّحُ مَا قَدَّمْنَاهُ (\*) .  
عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ دَلَّ بِالسَّمْعِ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَزَّاهٌ تَفَضَّلَ عَنْ الظُّلْمِ فَقَالَ :  
{ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } (١) (\*\*) . وَقَالَ : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ  
شَيْئًا } (٢) (\*\*\*) فَمَدَّحَ بِأَنَّهُ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَمَدَّحَ  
بِذَلِكَ ؛ وَيَعْنِي بِهِ نَفَى صِفَةِ عَنْ نَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ كَوْنُهُ ظَالِمًا لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ وَجُودِ  
الْفِعْلِ مِنْ جِهَتِهِ ، فَكَوْنُهُ غَيْرَ ظَالِمٍ لَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ  
مَتَمَدِّحًا بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ، وَلَا (٣) يَصِحُّ تَمَدِّحُهُ بِذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ  
مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَمَدَّحَ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ  
يَقُولَ إِنَّمَا تَمَدَّحُ بِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقَبِيحِ ، وَذَلِكَ أَنْ كَوْنَهُ ذَلِكَ مَدْحًا  
يُوجِبُ أَنْ كَوْنَهُ قَادِرًا عَلَى الْقَبِيحِ ذَمٌّ ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَذُمَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ (٤) وَالْمَلَائِكَةُ بِكَوْنِهِمْ قَادِرِينَ عَلَى الْكُذْبِ وَالظُّلْمِ .

وَبَعْدَ ، فَإِنَّ كَوْنَهُ قَادِرًا صِفَةً مَدَّحَ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ قَدَرَ ، لِأَنَّهُ نَبِيٌّ  
عَنْ فَضْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ . فَلَا فَتَصِلُ بَيْنَ مَنْ قَالَ : أَنْ وَصَفْنَا لَهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى  
الْقَبِيحِ ذَمٌّ وَتَقْصُ ، وَبَيْنَ مَنْ قَالَ : أَنْ وَصَفْنَا لَهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى مَا عِلْمُ أَنَّهُ  
لَا يَفْعَلُهُ تَقْصُ ، وَوَصَفْنَا لَهُ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ الْقَبِيحَ تَقْصُ . وَكُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ .

(\*) - (\*) وهذا ..... قدمناه : ساقطة من ط (١) فصلت : ٢٦

(٢) يونس : ٤٤ (\*\*) - (\*) وقال ..... شيئًا : ساقطة من ط

(٣) ولا : قولاً ط (٤) عليه السلام : ساقطة من ط

## الكلام

### في ذكر / أسئلتهم في هذا الباب

٢٠١

اعلم أن جملة ما يتعلقون به ويصح منهم السؤال عنه في هذا الباب ، لا يخلو من وجوه : أمّا أن يستنموا من كونه تعالى قادراً على ذلك لصفة يختص بها القديم تعالى ، أو لصفة ترجع الى المقدور ، أو لأن من الأدلة ما يقتضى ذلك ، كما نقوله في استحالة كون مقدور غيره مقدوراً له ، أو لأن القول بذلك ينقض أصلاً قد ثبت صحته بالدليل . ونحن تفصل أسئلتهم ، ونجيب عنها ، وتجنب الإطالة <sup>(١)</sup> ان شاء الله .

## شبهة لهم

قالوا : لو كان تعالى <sup>(٢)</sup> قادراً على ما لو وقع لكان قبيحاً أو ظالماً ، لوجب جواز وقوعه منه . فإذا علم أنه لا يفعله قط ، علم أنه ليس بقادر عليه ، كما أنه لا يوصف بالقدرة على مقدور غيره ، وعلى الجمع بين الضدين من حيث كان لا يجوز وقوعه منه . ألا ترى أن الواحد منا لما كان قادراً على القبيح لم يشع وقوعه منه على بعض الوجوه .

الجواب : ان انتفاء مقدور القادر ، لا يقتضى أن لا يكون قادراً عليه ، لأن ذلك يوجب أن لا يكون قادراً على ما نعلم أنه لا يفعله . وأكثر مخالفتنا

(١) وتجنب الإطالة : ولا تطيل ط

(٢) تعالى : عز وجل ط

لا يرتكبون ذلك ، ويوجب أن لا تكون الملائكة <sup>(١)</sup> قادرة على المعصية ، من حيث علم كونهم غير فاعلين لها <sup>(٢)</sup> (\*) ويوجب أن لا تقود الأنبياء صلوات الله عليهم على الكذب من / حيث علم أنهم لا يفعلونه <sup>(\*)</sup> ، ويوجب أن لا يوصف تعالى بالقدرة في كل وقت على أكثر مما فعله . وقد علم أنه يقدر على ما لا نهاية له في كل حال . ويجب على هذه العلة أن لا يوصف تعالى بالقدرة على أن يتقدر زيدا على ما يعلم أنه لا يفعله ، من حيث علم أنه لا يقع منه قط ، ويجب لا يتقدر إبليس على الإيمان ولا أباهب <sup>(٣)</sup> ، من حيث علم أنهما لا يختاران ذلك .

وبعد ، فإن كونه تعالى غير فاعل لذلك أبداً بأن لا يختار فعله لو أوجب كونه غير قادر عليه ، لوجب اذا علم أن الواحد منا لا يختار القبيح في وقت أو أوقات ، أن لا يكون قادراً عليه ؛ لأن ما اقتضى خروج القادر من كونه قادراً لا يختلف ، طال وقته له أم قصر ، كما نقوله في وجود المقدور وتفصى وقته . ولذلك جوّزنا كون القادر قادراً على الضدين وإن لم يصح أن يفعلها . فاذا لم يدل كونه غير مختار لأحدهما على أنه لم يقدر عليه ، فكذلك لا يدل ما قالوه على أنه لا يقدر على القبيح . ولو دل ذلك ، لوجب أن لا يكون تعالى قادراً فيما لم يزل على الأفعال ، ولا قبل الأوقات التي أوجد فيها ما أوجده من أفعاله .

وانما صح من الواحد منا أن يختار القبيح في حال دين حال ، لأن

(١) الملائكة : + عليهم السلام ط

(٢) كونهم غير فاعلين لها : أنهم لا يفعلونها ط

(\*) - (\*) ويوجب . . . يفعلونه : ساقطة من ط (٣) أباهب : أبو ص

ماله لا يختاره لا يجب أن يدوم له ، وهو كونه عالماً بقبحه ، وغنياً عن فعله . وليس ذلك حاله تعالى ، لأنه يجب في كل / حال أن يكون بهذه  
 ١٩١/ الصفة . فلذلك يجب <sup>(١)</sup> أن لا يختار القبيح ؛ وكونه غير فاعل له بأن لا يختاره يقتضى كونه قادراً عليه ، لأن ما لا يقدر عليه لا يصح هذا المعنى فيه . ولو جاز اخراجه من كونه قادراً على ذلك ، من حيث علم أنه لا يختاره ، لجاز <sup>(٢)</sup> أن يقال في المثناة الى الفعل أنه ليس بقادر عليه ، من حيث علم أنه يجب وقوعه من جهته . فلما بطل ذلك ، من حيث كان حال القادر مع مقدوره قد يختلف ، فيجب أن يوجد تارة ، ويجب أن لا يوجد أخرى ، ويصح منه كلا الأمرين في وقت . فقد بطل ما سأل عنه . وما قاله : من أنه لو كان قادراً عليه ، لجاز وقوعه منه ، فإن أراد بالجواز الشك فهو باطل ، لأن مع ثبوت الدلالة على أنه لا يختار ذلك لا وجه للجواز ، وإن أراد به <sup>(٣)</sup> الصحة ، فنحن نقر بجواز وقوعه منه على هذا الوجه <sup>(٤)</sup> ، لأن الامتناع من ذلك ينقض كونه تعالى <sup>(٥)</sup> قادراً

### شبهة أخرى

قالوا : لو كان قادراً على إيجاد الفعل على وجه يتقبح ، لجاز أن يختاره ويؤثره ، كالأحاد منا . والا فإن جاز أن يختار ذلك — ولا يجوز ذلك فيه — فما أنكرتم أن يقدر على ذلك ، ولا يجوز ذلك فيه ؟

(١) يجب : لا يجب ط (٢) لجاز : لحال دل (٣) به : ساقطة من ص

(٤) الـ جهة : الحد ط (٥) تعالى : ساقطة من ص

الجواب : ان " ما له ولا أجله قلنا انه لا يجوز أن يختاره ، أنه عالم بقبح كل قبيح " (١) ، وبأنه غنى " عنه ، وحاله في ذلك لا يختلف بالازمنة والأوقات ؛ وليس كذلك حال الواحد منا ، لأن " كونه عالماً بقبحه ، وبأنه غنى " عن / فعله ، لا يجب في كل حال ، ولا في كل قبيح ؛ فلذلك اختلف حاله ، فجاز أن يتوثر القبيح في وقت دون وقت ، ويختار في الوقت الواحد بعض القبائح دون بعض . ولو استوى حالنا في كل وقت في كل قبيح حتى نحصل عالمين بقبحه ، مستغنين عن فعله ، لوجب أن لا نختاره ، كما (٢) أوجينا ذلك فيه تعالى (٣) . ولو صح فيه سبحانه أن يختلف حاله في ذلك ، لجاز أن يختار ذلك في وقت دون وقت . فقد صح " التفرقة " بيننا وبينه تعالى (٤) في هذا الوجه ، وأن " ذلك لا يقدح في وجوب كونه قادراً على القبيح . (٥) وما قدمنا ذكره من العلم بأن الملائكة لا تختار المعصية ، والأتقياء الكذب ، الى غير ذلك مما قدمناه يبطل هذا السؤال (٦) .

### شبهة أخرى

قالوا : ان " كونه عالماً بقبح القبيح ، وغنياً عن فعله ، يحيل وصفه بالقدرة عليه من حيث استحال في ذاته تعالى أن يكون الا بهاتين الصفتين ، وتفارق حاله حالنا ، لأن " ذلك غير واجب فينا ، وتختلف حالنا فيه .

(١) بقبح كل قبيح : بكل قبيح ط (٢) كما : + لو من (٣) تعالى :

سبحانه ط (٤) تعالى : ساقطة من من (٥) - (٦) وما قدمنا . . .

السؤال : وما قدمناه من أمر الملائكة والأنبياء يسقط أيضاً هذا السؤال ط

الجواب : ان " ما قالوه <sup>(١)</sup> لو أحال وصفه تعالى بالقدرة على القبيح ،  
لأحال وصف الواحد منا بأنه عالم " بقبح القبيح ، وبأنه غنى " عن فعله ،  
وصنفه بالقدرة على القبيح ؛ لأن " ما أخرج القادر من كونه قادراً على  
الشيء ، وأحال ذلك فيه متى حصل أوجب ذلك ؛ ولا يختلف باختلاف  
أحوال الفاعلين ، ولا بامتداد الوقت . ووجوب <sup>(٢)</sup> هاتين الصفتين فيه  
تعالى لذاته / دوننا ، لا يوجب الفرق بيننا وبينه . ألا ترى أن " ما استحال  
حدوثه لذاته يجرى مجرى ما استحال ذلك فيه لا لذاته في خروجه من  
كونه مقدوراً للقادر ؟

ويعتد ، فلو أحال ما ذكره كونه قادراً على القبيح ، لكان انما يحيله  
من حيث كان عالماً به على ما هو عليه غنياً عنه ؛ وذلك يوجب استحالة  
كونه قادراً على الحسن أيضاً <sup>(٣)</sup> ، ( \* ) لأنه عالم " به على ما هو عليه غنى "  
عنه ( \* ) ، ولأحال وصفه بالقدرة على الحسن من حيث كان من جنسه ،  
والقادر على الشيء يجب كونه قادراً على إيقاعه على كل وجه .

وبعد ، فإن " الذى قاله يوجب كون الأنبياء والملائكة <sup>(٤)</sup> غير قادرين  
على ما علموا قبحه ، واستغنوا عنه . على أن " كون " القادر منا قادراً  
لما اقتضى صحة الفعل ، وكونه حياً لما اقتضى كونه قادراً ، وجب ذلك ،  
كان مستحتماً لذلك لذاته <sup>(٥)</sup> أم لمعنى . فلو كان كونه عالماً بقبح القبيح غنياً

(١) قالوه : قلته ص

(٢) ووجوب : وجوب ص

(٣) أيضاً : لهذه العلة ط ( \* - \* ) لأنه ..... عنه : ساقطة من ط

(٤) والملائكة : هـ عليهم السلام ط (٥) لذاته : لنفسه ط

عنه ، يحيل كونه قادراً عليه ، لأحال في كل أحد ؛ وإن كان تعالى يستحق هذه الصفة لذاته ، وغيره يستحقها لعلته .

### شبهة أخرى

قالوا : إذا استحال خروجه تعالى عن أن يكون عالماً بقبح القبيح غنيا عنه ؛ فيجب استحالة كونه قادراً عليه ؛ لأنَّ في وصفه تعالى بالقدرة عليه جواز خروجه من أن يكون على إحدى الصفتين / مع كونه مستحقاً لهما لنفسه . وفي ذلك قلب ذاته عما هو عليه . ولهذه العلة قلتم باستحالة كونه قادراً على جهل لا في محل ؛ من حيث يوجب ذلك إخراجاً <sup>(١)</sup> من كونه عالماً لنفسه . فإذا ثبت صحة علتكم في ذلك ، وجب كونها صحيحة فيما ذكرناه ، لأنَّ العلل والأدلة لا يختصان بمكان دون مكان .

٩٢ ظ

الجواب : إنَّ استحالة خروجه عن كونه غنياً عالماً ، إنما يحيل عليه ما يوجب خروجه عن أحدهما ، وكونه قادراً على القبيح لا يوجب كونه جاهلاً ولا محتاجاً ؛ لأنه لو أوجب ذلك فيه لأوجبه فينا ؛ ولأنَّ وقوع ذلك يدل على كون فاعله جاهلاً أو محتاجاً ، من غير أن يوجب ذلك ، فكونه قادراً عليه من غير أن يختاره ، بأن لا يوجب خروجه منهما أو عن أحدهما ، سيما والموجب لخروجه من أن يكون عالماً ليس إلا الجهل الموجب لكونه جاهلاً ؛ وكونه قادراً على ذلك بمنزل عنه <sup>(٢)</sup> ، فكيف يوجب ذلك فيه .

(١) إخراجاً : خروجه ظ

(٢) عنه . منه ص

فإن قيل : إن كونه قادراً ، وإن لم يوجب خروجه عن الصفتين  
أو عن أحدهما ، فإنه يوجب جواز وقوع ما أوجب <sup>(١)</sup> خروجه عنهما  
من القبيح .

قيل له : هذا إنما كان يجب لو كان وقوع <sup>(٢)</sup> القبيح يوجب خروجه  
عن كونه غنياً على طريق الإيجاب ، لا على طريق الدلالة ، فأما إذا لم يوجب  
ذلك ، بل نهاية حاله أن يدل عليه ، فقد سقط ما قاله <sup>(٣)</sup> .

على أن هذا بعينه يوجب على أبي إسحاق النظام أن / يقول فيه  
تعالى انه لا يوصف بالقدرة على ما عليم أنه لا يفعله ، لأن في كونه  
قادراً عليه اخراجاً من أن يكون عالماً بأنه لا يكون ، وفيه تجهيلاً <sup>(٤)</sup> له ،  
أو تجويز وقوع ما يوجب كونه جاهلاً ، أو خارجاً من كونه عالماً ، بل هذا  
أولى بالزوم مما سأل عنه . فإذا بطل ذلك عنده لمثل ما أجبنا به ، فكذلك  
ما قاله . وعلى أن ذلك بعينه يوجب في أبي لهب وابليس أن لا يقدر على  
الايمان ، لما في ذلك من اخراج القديم تعالى من أن يعلم أن الايمان لا يقع  
منهما .

وبعد ، فإن ذلك يوجب لو أخبرنا النبي عليه السلام بأن زيداً  
لا يدخل الدار ، يوصف بالقدرة على دخولها ، لما في ذلك من اخراج  
النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> من أن يكون صادقاً ، واخراج العلم من  
أن يكون <sup>(٦)</sup> دالاً على النبوة . فإذا بطل ذلك بطل ما قالوه ، ويجب أن

(١) أوجب : يوجب ط (٢) وقوع : ساقطة من ص

(٣) قاله : قلته ص (٤) تجهيلاً : تجهيل ط

(٥) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من ص (٦) أن يكون : كونه ص

لا تكون الملائكة قادرة على المعاصي ، ولا الأنبياء <sup>(١)</sup> قادرة على الكذب ، لهذه العلة . وليس هذا من احالتنا أن يقدر تعالى <sup>(٢)</sup> على جهل يجهل به بسبيل ، لأننا انما أحلنا كونه قادراً على ذلك لاستحالة وجوده ، وكونه مقدوراً من حيث علم أن في وجوده قلب جنسه بأن لا يجهل به أحد ، أو اخراج <sup>(٣)</sup> القديم عن كونه عالماً لنفسه ، أو إيجاب كونه جاهلاً بالشئ عالماً به ، وكل ذلك يوجب قلب جنس الجهل أو غيره . وليس كذلك ما قالوه ؛ لأنه لا يمكن أن يقال في القبيح انه ليس بمقدور له من حيث يوجب وجوده قلب جنسه ، أو غير / ذلك ، بما قدمناه .

٦٣ ط /

فإن قال : أن القبيح لو وجد لأدى الى مثل ما قلتموه ، لأنه يوجب كونه جاهلاً أو محتاجاً .

قيل له <sup>(٤)</sup> : انما كان يصح ما قلتموه <sup>(٥)</sup> لو كان يوجب كون فاعله كذلك ، كما ذكرناه في الجهل ؛ وأما <sup>(٦)</sup> ولا يستقيم ذلك ، وانما يدل على حال لفاعله ، فقد يعد شبهة بما ذكرناه في استحالة كونه قادراً على جهل لا في محل ، وسقط السؤال .

### شبهة أخرى

قالوا في جواز وقوع القبيح منه أحد أمرين : إما اخراجه عما هو عليه من كونه عالماً غنياً ، أو اخراج القبيح من أن يكون دلالة على أن فاعله

(١) ولا الانبياء : والانبياء ط (٢) تعالى : الله سبحانه ط

(٣) أو اخراج : واخراج ط (٤) له : ساقطة من ط

(٥) قلتموه : قلته ط (٦) وأما : فاما ط

جاهل" أو محتاج . فإذا استحال كلا الوجهين فيجب استحالة ما يؤدي اليه ، وجواز وقوعه منه يؤدي الى ذلك ، فيجب استحاله ، وفي ذلك استحالة وصفه بالقدرة عليه .

الجواب : أن يقال له : لم قلتَ أن في جواز وقوع القبيح أحد الأمرين <sup>(١)</sup> اللذين ذكرتهما ، وما أنكرت أن يكون ذلك لو وجب فيه وجب فينا ، ولوجب في النبي والملائكة <sup>(٢)</sup> إذا كانوا قادرين على الكذب ، أن يكون فيه جواز خروجهم من أن يكونوا أنبياء ، أو جواز اخراج العلم من أن يكون دالاً على النبوة .

وبعد ، فإن الذي يقتضى اخراجه مما هو عليه هو وقوع القبيح على سبيل الدلالة ؛ ونحن لا نجيز وقوعه بل نأباه . وفي ذلك سقوط ما قاله . وسنذكر ما يوضح الجواب عن / هذا السؤال في الجواب عن شبهة أخرى فذكرها من بعد .

٦٤/

### شبهة أخرى

قالوا : لو كان تعالى قادراً على أن يجعل نفسه جاهلاً أو محتاجاً ، أو على أن يدل على أنه محتاج أو جاهل ، وذلك يوجب كونه باحدى هاتين الصفتين ، وأن لم يدل ؛ لأن الدلالة لا تدل على الشيء الا وهو على ما دلت عليه ؛ كما أنه لما كان قادراً على الظلم ، كان قادراً على أن يجعل نفسه ظالماً ، وأن يدل على أنه ظالم .

(١) الأمرين : أمرين ط (٢) والملائكة : + عليهم السلام ط

(٣) ظالماً : ظالمة ص

الجواب أن يقال له : ولم يجب اذا وصفناه بالقدرة على التبيح أن يكون قادراً على أن يجعل نفسه جاهلاً أو محتاجاً ؟ لأن التبيح يوجب كونه كذلك ؟

فان قال : لا يوجب ذلك ؛

قيل له <sup>(١)</sup> : فكيف يجب ما ذكرته ، وهذه اللفظة انما تستعمل فيما يجب عن المقدور ، مثل أن يقال : اذا قدر على الحركة فهو قادر على أن يجعل المحل متحركاً ، واذا قدر على العلم فهو قادر على أن يجعل نفسه عالماً ؛ فأما أن يستعمل على غير هذا الوجه فلا .

ثم يقال له : هذا بعينه يلزمك في وصفك له بالقدرة على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ؛ لأنه يجب عليك القول بأنه قادر على أن يجعل نفسه جاهلاً ؛ واذا وصفته بالقدرة على ما أخبر أنه لا يفعله ، فيجب أن يكون قادراً على أن يجعل نفسه كاذباً ؛ <sup>(\*)</sup> واذا وصف الملائكة / بالقدرة على

٦٤ ظ /

المعصية فيجب كونهم قادرين على أن يجعلوا الله كاذباً جاهلاً .

ثم يقال له في قوله : « انه كان يجب لو كان قادراً على التبيح أن يكون قادراً على أن يدل على أنه جاهل أو محتاج » ، لا يخلو في هذه المطالبة <sup>(\*)</sup> من وجهين : اما أن تطالب بإطلاق عبارة أو بمعنى ، فان كنتَ مطالباً بالمعنى فليس هناك دليل في الحقيقة ، لأن الدليل لا يكون دليلاً الا وقد وقع على وجه ، وقد علم أن التبيح لا يقع البتة . وكونه

(١) له : مساقطة من ط

(\*) - (ب) واذا وصف ... المطالبة : ثم يقال فيما بعد لا تخلو المطالبة بأنه

جاهل أو محتاج ط

قادرًا على ما لو وقع ، كان دليلًا على جهله ، مما قد علم أنه لا يفعله .  
 ألا ترى أنه لو أقام القيامة الساعة ، كان في ذلك تجهيل<sup>(١)</sup> له سبحانه (٢) ،  
 وتكذيب<sup>(٣)</sup> لخبيره ، على ما تقتضيه علتك . فإن امتنعت من  
 اطلاق ذلك ، وقلت أنها عبارة ، فارض منا بمثلها .

ولو أخبر النبي صلى الله عليه بأن زيدًا لا يدخل الدار ، لم يجب أن  
 يقال أن في وصفه بالقدرة على دخول الدار ، وصفًا (٤) له بالقدرة على  
 أن يدل على أن رسول الله صلى الله عليه كاذب<sup>(٥)</sup> ، أو على خروجه من  
 كونه نبيا ، فيصح لأجل ذلك الامتناع من كونه قادرًا على الدخول .

فإن قيل : فكيف تقولون أقيم في ذلك ؟ وهلا قلتم أن كونه قادرًا على  
 القبيح ، يوجب كونه قادرًا على أن يجعل نفسه جاهلة / محتاجة ، أو أن  
 يدل على كونها كذلك ؟ فإن وصفتهم بالقدرة على أن يدل ، فيجب أن  
 يكون الآن بهذه الصفة ، لأن الدليل لا يدل إلا على صحة ؟

قيل له : أن الدلالة لما دلت عندنا على أنه لنفسه عالم غني ، وعلى  
 أنه قادر على ما لو وقع لكان قبيحا ، وجب الامتناع من اطلاق كل عبارة  
 تؤدي إلى ابطال ذلك ، وتجويز ما لا يؤدي إلى ذلك . فنحن إذا قلنا أنه  
 قادر على أن يدل على أنه جاهل أو محتاج اقتضى ذلك كونه على إحدى  
 الصفتين الآن ، لأن وصف الدلالة بأنها دلالة يقتضى كون مدلولها على  
 ما دلت عليه ، كالعلم والخبر الصدق ، فلذلك لم يستعمل هذا الاطلاق فيه .  
 كما أن نصف الواحد منا بالقدرة على أن يخبر عن أن القديم جاهل

(١) تجهيل : تجهيلا من

(٢) سبحانه : ساقطة من من

(٣) تكذيب : تكذيبا من

(٤) رصفا : وصف ط

أو محتاج ويعتد ذلك فيه ، ولا نصفه بالقدرة على أن يصدق في الخبر عن ذلك أو يعلمه ، لما في الصدق والعلم من وجوب كون متعلقهما على ما هو به . فكذلك نقول فيه تعالى : انه قادر على الظلم والقيح ، لأنه لا يفيد فيه ما لا يصح ، ولا يصفه بالقدرة على أن يدل على أنه جاهل لما فيه من الفساد . فكل عبارة أجريت على مقدوره وأفادت فيه صفة لا تجوز عليه تعالى امتنعنا منه ، لأن العبارات تصح وتفسد ، فإذا كانت كذبا أو إيهاما للكذب ، أبطلناها . والقول بأنه قادر على / أن يدل على أنه جاهل أو محتاج ، أو على اخراج القبيح من أن يكون دلالة ، هو من هذا القبيل ؛ فيجب فساد .

٥٦ / ٥

فأما وصف ما قدر عليه من القبيح ، فكل صفة ترجع الى وجوده ، أو الى ما يجب عن وجوده ، فصحيح ؛ نحو القول بأنه قادر على ما لو وقع لكان قبيحا وظلما ، وأن يجعل نفسه ظالما ، وأن يجعل نفسه مستحقا للذم ، لأن كل ذلك متوجب عن الظلم .

فإن قيل : فإذا امتنعتم من وصفه بالقدرة على أن يدل على جهله أو حاجته ، فيجب أن تمتنعوا من وصفه بالقدرة على القبيح . قيل له : يصح أن نصفه تعالى <sup>(١)</sup> بذلك ، لأن هذه العبارة لا تفيد <sup>(٢)</sup> وقوعه ؛ ولا كون فاعله على صفة لا تجوز عليه .

فإن قيل <sup>(٣)</sup> : فيجب أن لا يكون قادرا على القبيح أصلا . قيل له : ان العبارات لا تقدح في المعاني ، فكونه قادرا على القبيح

(١) تعالى : ساقطة من ص (٢) نفيد : تحيل ط

(٣) قيل : قال ط

قد علمناه بدليل العقل ، كما علمناه غنياً عالماً ، وعلمنا أنه لا يفعل ما يقدر عليه اختياراً . فهذه <sup>(١)</sup> أمور أربعة قد عرفناها بالعقل ؛ فما أدى الى فساده يجب ابطاله <sup>(٢)</sup> .

وبعد : فإنّ ذلك بعينه راجع" على مخالفتنا في وصفه القديم تعالى بالقدرة على ما علم <sup>(٣)</sup> أنه لا يفعله ، وبالقدرة على اقدار الملكك على ما علم وأخبر أنه لا يفعله ، وفي وصفه النبي عليه السلام بالقدرة على الكذب . على أنّ ذلك يوجب لو خبر النبي <sup>(٤)</sup> عليه السلام <sup>(٥)</sup> أنّ القرشي لا يدخل الدار ، أن لا يوصف بالقدرة / على دخوله اليها <sup>(٦)</sup> ، لأنّ ذلك يؤدي الى كونه قادراً على قلب نسه ، أو اخراج العلم من كونه دالاً على صدقه . فاذا لم يجب ذلك فيه ، فكذلك ما قالوه .

### شبهة أخرى

قالوا : لو جاز أنّ يوصف بالقدرة على فعل يقع على وجه يدل على جهله وحاجته ، لوجب أنّ يوصف بالقدرة على أن يخبر عن نفسه خبراً صدقاً أنه جاهل أو محتاج ، ويعلم أنّ نفسه كذلك . وفي هذا اخراج له من كونه عالماً غنياً ، تعالى عن ذلك .

الجواب عن ذلك <sup>(٧)</sup> : أنّ لا نصفه بالقدرة على أن يخبر عن نفسه بما ذكرته ، ولا أن نعلم من حاله ما وصفتّه ، لأنّ القول بذلك

---

(١) فهذه : وحده ط (٢) ابطاله : بطلانه ط (٣) علم يعلم ط

(٤) النبي : ساقطة من ص (٥) عليه السلام : صلى الله عليه ط

(٦) دخوله اليها : دخولها ط (٧) عن ذلك : ساقطة من ط

يوجب كونه تعالى <sup>(١)</sup> بهذه الصفة الآن ؛ وقد ثبت استحالة كونه جاهلا أو محتاجا ، فأقامة الدلالة ، أو ما يقوم مقامها ، على كونه كذلك ، لا يصح .

فإن قيل : أفتقولون أن " كل من وصف بالقدرة على أن يدل على أنه بصفة ، فيجب أن يكون قبل الدلالة بتلك الصفة ، وفي كل وقت ، أو تقيّدون ذلك .

قيل له : الذي يجب في ذلك أن " كل <sup>(٢)</sup> من وصفناه <sup>(٣)</sup> بالقدرة على أن يدل على أنه بصفة من الصفات ، أن يكون في حال ما وصف بالقدرة على أن يدل على تلك الصفة ، على الوجه الذي تقتضيه الدلالة . فأما قبل ذلك وبعده ، فليس / يجب ذلك . أما ترى أننا إذا وصفناه بالقدرة على أن يدل على أنه قادر ، فيجب ذلك فيه في حال الوصف ، لا قبله ولا بعده ؛ (\*) فإذا وصفناه بالقدرة على أن يدل على أنه قادر ، فيجب ذلك فيه في حال الوصف لا قبله ولا بعده ؛ وإذا وصفناه بالقدرة على أن يدل على أنه في الدار ، فيجب كونه كذلك في حال الوصف لا قبله ولا بعده (\*) . والدلالة في هذا الباب كالخبر الصدق والعلم . وليس يجب إذا قدرنا على <sup>(٤)</sup> أن نعلم أن " زيدا قادر " أن نخبر عن كونه كذلك ، أن يكون أبدا قادرا ، وإنما يجب في حال القدرة . (\*\*) وكذلك أن كانت الدلالة تدل على أنه بتلك الصفة قبل حال (\*\*) وجودها ، أو في حال

٦٦ ظ /

(١) تعالى : ساقطة من ط (٢) كل : ساقطة من ص

(٣) وصفناه : وصف ط (٤) - (\*\*) فإذا .... ولا بعده : ساقطة من ط

(٤) على : ساقطة من ص (\*\*) - (\*\*) وكذلك ... حال : ساقطة من ط

وجودها ، قضى بذلك . وكذلك ان وصفناه بالقدرة على أن يدل على أنه اليوم قادر " ، فيجب أن يكون اليوم قادراً ، حسنت .  
والقديم تعالى فانما نعلم أنه لو وُصف بالقدرة على أن يدل على أنه جاهل أو محتاج ، أنه كان جاهلاً أو محتاجاً أبداً ، وان لم يدل ، لأنه ليس ممن تتغير حاله على نحو ما ذكره أبو هاشم رحمه الله في « المكريات » <sup>(١)</sup> من أن فعله يدل على أنه كان قادراً ، وأنه الآن قادر ، لأنه ممن علم أنه لا يتغير عن حاله . وان كان الصحيح فيما قاله أن الفعل لا يدل على أنه الآن قادر ؛ وانما نعلم ذلك فيه من حيث كان قادراً لنفسه ، ولا العلم بأنه كان قادراً هو العلم بأنه الآن كذلك ؛ وانما نعلم ذلك بعلم آخر ، على ما بيناه في غير موضع / .

١٦٧/

### شبهة أخرى

قالوا : لو كان الظلم في مقدوره لجاز أن يفعله ، ولو فعله ما <sup>(٢)</sup> الذي كنتم تقولون فيه ؟ أقولون : انه يدل على كونه جاهلاً أو محتاجاً ، وفي هذا إيجاب " لكونه تعالى <sup>(٣)</sup> كذلك ؛ أو لا يدل ، وفي هذا إخراج " لكونه دليلاً على ذلك . وفي ذلك إبطال عمدتكم في التعديل <sup>(٤)</sup> والتجوير <sup>(٥)</sup> .  
فإن قلتم : انه لا يكون دليلاً على ذلك ، لأنه يفعله ولا يقصد الى أن يستدل به عليه <sup>(٦)</sup> .

(١) اسم كتاب لأبي هاشم الجبائي ، ذكره ابن النديم في الفهرست .

(٢) ما ؛ لما ط (٣) تعالى ؛ سبحانه ط (٤) التعديل ؛ العدل ط

(٥) والتجوير ؛ ساقطة من من (٦) عليه ، عليكم ص

قل لكم : هذه عبارة ، والذي رمناه بالسؤال هو أنه يمكن الاستدلال به ، أو لا يمكن ، وذلك لا يتعلق بقصده .

فإن قلتم : أنه يستحيل أن يقال أنه دليل ، أو أنه ليس بدليل .

قيل : فيجب أن تحيلوا لو فعل الظلم أن يقال أنه ظالم ، وأنه يستحق الذم ، ويجب أن تحيلوا مثل هذا القول في نظائر هذا الموضع ، نحو قولكم لو كانا اثنين لثماننا ، ولو ثماننا لأدى إلى كون أحدهما أقدر . وفي هذا إبطال أكثر الاعتبارات والأدلة .

الجواب : إن الذي نقوله أنه تعالى لو فعل ما يقدر عليه من القبح ، كان لا يوصف بأنه دليل على أنه جاهل أو محتاج ، ولا أنه ليس بدليل ، لما يتضمنه كلا الوجهين من الفساد . وذلك أننا إن قلنا أنه دليل ، أوجب كونه جاهلاً أو محتاجاً ، وإن لم يفعل ذلك . وإن قلنا أنه ليس بدليل ، أوجب أن لا يمكن أن يستدل بفعل القبيح على أن فاعله جاهل أو محتاج . فببطل هذا السؤال سبيل من سأل فقال : لو فعل الملك ما يقدر عليه من المعصية أثقلون أن خبره تعالى عن (١) أنه لا يفعلها دلالة وصدق ؛ أو ليس بدلالة وصدق ؟ فإن قلنا (٢) أنه دلالة (٣) ، فسد ، لأنه يوجب أنه دلالة على أنه لا يفعل ، وقد فعل . وإن قلنا أنه ليس بدلالة ، أدى إلى أن لا يكون مدلولها (٤) على ما هو به .

٦٧/٢

وسبيل من قال : لو فعل القديم تعالى ضد ما يعلم أنه يفعله ، أكان يكون عالماً كما كان ، أو يخرج من كونه عالماً ؟ وسبيل من قال : لو قال

(١) عن : ساقطة من ط (٢) قلنا : قلتم ط (٣) دلالة : لا دلالة من

(٤) مدلولها : مدلوله من

الرسول عليه السلام : ان<sup>١</sup> هذه الدار لا يدخلها اليوم الا الرجال ، فخبرونا لو <sup>(١)</sup> دخلتها امرأة ، اكان يدل دخولها على انها رجل ، أو كان فيه تكذيب<sup>٢</sup> له <sup>(٢)</sup> صلى الله عليه <sup>(٣)</sup> ؛ الى ما شاكله . فكما ان<sup>٤</sup> الجواب عن هذه المسائل ان<sup>٥</sup> أى جواب أجيب به فسد ، فيجب الامتناع من الاجابة عنه بكل واحد من الوجهين ، وأن<sup>٦</sup> يكشف عن حاله ؛ فكذلك القول فيما سأل عنه . هذه طريقة شيخنا <sup>(٤)</sup> أبى على رحمه الله <sup>(٤)</sup> .

وأما شيخنا <sup>(٤)</sup> أبو هاشم رحمه الله <sup>(٤)</sup> ، فانه يعمول في ذلك على ان<sup>٧</sup> يقول : ان<sup>٨</sup> قولنا لو فعل القبيح لدل على أنه ليس بعالم غنى ، تضمنين<sup>٩</sup> للمستحيل بالمجوز . وكذلك اذا قلنا لو فعله لم يدل ، وما هذا حاله فهو فاسد .

وجملة القول في ذلك أنه متى كان المعلق / بالكلام الأول موجبا عنه لا محالة ، أو موجبا له ، أو هو هو ، أو الأول مقتضياً له ومصححاً ، لم يجز الامتناع منه . لأننا ان<sup>١٠</sup> <sup>(٥)</sup> أطلقنا الأول وامتنعنا من الثاني صرنا كأننا امتنعنا من الأول ؛ وهذا كمن قال : لو وجد العلم في قلبه اكان يكون عالماً ؟ فهذا مما لا يصح أن يمتنع عنه . وكذلك لو قال : لو منع أحد<sup>١١</sup> القادرين الآخر ، اكان يكون أقدر ، منه ؟ أو <sup>(٦)</sup> لو فعل اكان يكون قادراً ؟ <sup>(٦)</sup> فهذا ما لا يمكن منعه ، لأن<sup>١٢</sup> لكونه أقدر يتبعاً له المنع ، فهو كالموجب عنه . وكمن قال : لو ظلم اكان يكون ظالماً ؟ لأنه هو في المعنى ،

(١) لو : ان ط (٢) له : النبي ط (٣) صلى الله عليه : عليه السلام ط

(٤) شيخنا ، رحمة الله : ساقطة من ط في المواضع السابقة (٥) ان : اذا ط

(٦) - (٦) أو : قادراً : ساقطة من ط

والامتناع <sup>(١)</sup> منه لا يصح . وكقول من قال : لو كان قادراً أكان حياً ؟  
لأن كونه حياً يصحح كونه قادراً .

وأما متى كان المعلق بالكلام الأول ما قد علم خلافه بالدليل ،  
أو ما فيه قلب جنس بعض <sup>(٢)</sup> الذوات ، أو ما كان غير موجب عنه ،  
بل كان في حكم النفي له ، فيجب أن يتمتع منه . مثال ذلك قولنا : لو فعل  
ضد ما علم أنه يفعله ، كيف كان يكون حاله في كونه عالماً ؟ لأن كونه  
عالماً لا يوجب فعل ما علمه ، ولا يحيل فعل ضده . وكذلك ليس لكونه  
غنياً يفعل الحسن ، بل لكونه قادراً يصح ذلك منه ، ومع كونه غنياً ومحتاجاً  
يتيح له فعل التبيح لكونه قادراً في الحالين . فيجب أن يجري الكلام على  
هذا الوجه ، فإن هذه / الجملة تحسب كل ما يقال في هذا الباب .

٦٨ ط /

والأصل في ذلك أن الدلالة إنما تدل على الشيء على ما هو به ، فإذا  
علم وجوب كونه تعالى عالماً غنياً ، لم يصح أن يقال : إن فيما يقدر عليه  
من فعل التبيح لو فعله ، كان يدل على جهله وحاجته ، لأن ذلك يوجب  
كونه دلالة على الشيء على خلاف ما هو به ، فيفسد الكلام ويتناقض  
ولا يجب إذا فسد ذلك أن نحيل وصفه بالقدرة على التبيح ، لأن ذلك  
لا ينقض كونه عالماً غنياً ، فالجمع بين هذين العلمين لا وجه يحيله ، والجمع  
بين كونه عالماً غنياً وبين القول بأنه لو فعل التبيح لدل على جهله وحاجته ،  
يتناقض ، فيجب الامتناع منه .

ولا يجب من حيث وصفناه بالقدرة على التبيح أن يكون بالصفة

(١) والامتناع : فالامتناع ط

(٢) بعض : لبعض ط

التي معها <sup>(١)</sup> يختار فعله ، لأن اختيار الفعل ليس من كونه قادراً عليه بسبيل . فذلك فارق حاله حال ما نقوله في نفي الثاني ، أنه لو كان معه سبحانه <sup>(٢)</sup> فإن قديم ووجد مراده ، لوجب أن يكون أقدر ؛ لأن كونه أقدر يصحح كونه مانعاً له ، ولا يجوز خلافه . فالقول بأنه يمنع والامتناع من كونه أقدر في أنه يتناقض ، كالقول بأنه يصح الفعل منه مع الامتناع من أنه كان قادراً . والقيح فلا يصحح <sup>(\*)</sup> وجوده من جهة كونه جاهلاً محتاجاً لأن صحة وجوده من جهة من هذه <sup>(\*)</sup> حاله ، ومن جهة العالم الغنى على أمر واحد . وإنما لا / يختاره إلا الجاهل أو المحتاج ، وكونه عالماً غنياً يقتضى أن لا يختار إيجاده . فوصفنا له بصحة اختياره له ، لا ينقض كونه عالماً غنياً ، وإنما ينقضه وصفنا إياه <sup>(٣)</sup> لو وصفناه بأنه يختار . فقد صح بهذه الجملة سقوط جميع ما يتعلقون به في هذا الباب . وقد بينا أن لفظة « لو » إنما تستعمل في تعليق حديث بحديث ، وقد تضمن الثاني بالأول فيكون المقصد به <sup>(\*\*)</sup> الاخبار ، وقد يكون المقصد به <sup>(\*\*)</sup> الاعتبار أو التقييد ما قصد به معنى الخبر ، لم يحسن التكلم به إلا إذا كان الخبر صحيحاً . وإنما إذا تقدم من العلم ما يوجب فساداً ، لم يصح إطلاقه ، ويفارق الاعتبار ، لأن الغرض بما يورد مورد الاعتبار نفي الأول من حيث يقتضى ثبوته ثبوت الثاني الذي قد علم بطلانه ، ويفارقان جميعاً التقييد <sup>(٤)</sup> . وكل واحد من ذلك مفارق لصاحبه

(١) معها : معه ص (٢) سبحانه : ساقطة من ص

(\*) - (\*) وجوده ... هذه : ساقطة من ط (٣) إياه : له ط

(\*\*\*) - (\*\*) الاخبار ... به : ساقطة من ط (٤) التقييد : السعيد كذا

في ص ، ط

لما ذكرناه (\*) ، ولأمور أخرى لا وجه للإطالة بذكرها ، اذ ما قدمناه قد كفى فيما قصدنا بيانه (\*) .

### شبهة أخرى

قالوا : كونه قادراً على القبيح يقتضى فيه صفة نقص وذم ، لأنه يوجب جواز وقوعه منه ، فيجب نقي كونه قادراً عليه .

الجواب : ان الأمر بالضد مما قالوه ؛ لأن ذلك يقتضى فيه صفة كمال ؛ وانما يقتضى فيه النقص ايجاده القبيح <sup>(١)</sup> ، واختياره له . وقد بينا أن مع القول بأنه لا يقدر على القبيح ، لا يمكن القول بأنه يقدر على الحسن . وهذا يصحح أن ما قالوه / هو الذى يقتضى صفة النقص فى الحقيقة . ولا فرق بين من ادعى فى ذلك أنه صفة نقص ، وبين من قال ان كونه قادراً على ما علم أنه لا يفعله صفة نقص ، وكونه <sup>(٢)</sup> عالماً بالقبائح صفة نقص ، وكون الملائكة قادرين على المعاصى <sup>(٣)</sup> صفة نقص . وهذا كلام ركيك لا وجه للتشاغل به .

٦٩ ط

### شبهة أخرى

قالوا : ان كونه المقدور قبيحاً يوجب كونه مخالفاً للحسن ، فغير منكر أن يخرج من أن يكون مقدوراً للتقديم سبحانه <sup>(٤)</sup> ، كخروج

(\*) - (\*) ولأمور ... بيانه : ساقطة من ط

(١) القبيح : للقبيح ط (٢) وكونه : بل كونه ط

(٣) على المعاصى : ساقطة من ط (٤) سبحانه : ساقطة من ص

الوجود من فعله بوجوده من كونه مقدورا ، وخروج ما تفتى <sup>(١)</sup> وقته مما لا يبقى (\*) بتفتى وقته من كونه مقدورا له (\*)

فان قلتم : لو وجب ذلك فيه ، لوجب مثله فينا ، فكان يجب استحالة كوننا قادرين على القبيح <sup>(٢)</sup> .

قيل لكم : أو ليس كون الشيء جوهرًا أو حياةً أو سواداً <sup>(٣)</sup> يحل كونكم قادرين عليه دونه تعالى ، فكذلك لا تنكر ما قلناه . وكما لا يصح أن يوصف أحدكم بالقدرة على إيجاد ارادة <sup>(٤)</sup> لا في محل ، وان كان من جنس ما يقدرون عليه ؛ وعلى <sup>(٥)</sup> إيجاده في المحل ؛ فغير بعيد أن يقدر على الحسن ، وان كان لا يقدر على القبيح .

الجواب : ائنا قد بينا أن كون مقدوره <sup>(٦)</sup> قبيحا لا يؤثر في حال القادر ، ولا في حاله <sup>(٧)</sup> ، فكيف يجب أن لا يوصف بالقدرة عليه . والجسم والجوهر انما صح خروجهما من أن يقدر عليهما ، لأن من حق القدرة التي بها يقدران لا تتعلق بهما ، ولا يصح أن يقدر على ما يستحيل تعلق / القدرة به . فلذلك صح أن يقدر عليه تعالى دوننا . وانما لم يقدر على إيجاد ارادة لا في محل ، لأنها لا تقع من فعلنا متولدة عن سبب ذي جهة ؛ ، فلذلك لم يصح منا إيجادها الا في محل القدرة عليها ، وان

(١) تفتى : يتفتى ط (٢ - ٣) بتفتى ٠٠٠ له ساقطة من ط

(٢) على القبيح : ساقطة من ط

(٣) أو حياة أو سوادا : وحياة وسوادا من

(٤) ارادة : الارادة من

(٥) عليه وعلى : على من

(٦) مقدوره : المقدور ط (٧) ولا في حاله : ساقطة من ط

صح منه تعالى ايجادها ؛ وليس كذلك حال التبيح والحسن ، لانا قد  
 بيئنا أن الذات الواحدة يصح وقوعها على الوجهين ، فليس بأن يقدر  
 تعالى <sup>(١)</sup> عليها على أحد الوجهين <sup>(٢)</sup> أولى من أن يقدر على <sup>(٣)</sup> الوجه  
 الآخر . وقد بيئنا من قبل <sup>(٤)</sup> أن وجود المقدور تنصى <sup>(٥)</sup> وقته ،  
 لنا أحال كونه <sup>(\*)</sup> قادراً عليه ، أحال فينا ، فلو كان كونه <sup>(\*)</sup> قبيحاً يحيل  
 وقوعه منه لأحال ذلك فينا .

---

(١) تعالى : ساقطة من ص

(٢) أحد الوجهين : أحدهما ط

(٣) أن يقدر على : ساقطة من ط

(٤) من قبل : ساقطة من ط

(٥) وتنصى : بعد تنصى ط

(\*) - (\*) قادراً عليه ... كونه : ساقطة من ط

## فصل آخر يلحق بذلك

اعلم أنه لا يمكن أن يستدل على أنه تعالى يوصف بالقدرة على فعل القبيح ، بأن يقال : انه قادر" لنفسه ، فليس بأن" يقدر على جنس القبيح أولى من أن يقدر على الحسن ، لأنه يقدر لذاته ، فلا يجوز أن تخصص حاله في ذلك . وذلك أن كونه قادراً لنفسه ، انما يوجب أن يقدر على كل ما يصح أن يكون مقدوراً له .

ولا فرق بين من اعتمد على هذه الدلالة <sup>(١)</sup> في هذه المسألة ، وبين من اعتمد عليها في كونه قادراً على مقدور غيره . ومتى أخذ هذا المستدل يتعاطى الدلالة على أنه يصح كونه مقدوراً له ، فنفس ما يتعاطاه دليل <sup>(٢)</sup>

على ذلك / يمكن الاختصار عليه ، فلا وجه لهذه المقدمة . ٧٠/

ولا يمكن أن نستدل على ذلك بأن يقال : اذا كان الواحد منا قادراً على القبيح فكذلك القديم تعالى . <sup>(٣)</sup> كما أن ما علمه الواحد منا ، يجب كونه تعالى علماً به <sup>(٤)</sup> . وذلك لأن المعلومات انما وجب ذلك فيها لأنه لا يقع فيها اختصاص ، والمقدورات بالضد منها . فكما لا يمتنع اختصاصه تعالى بأنه يقدر <sup>(٥)</sup> على كثير من الأجناس دوننا . فلقاتل أن يقول : ان

(١) الدلالة : الجملة ص (٢) دليل : دليلا ط

(٣ - ٢) كما . . . به : كما يعلم ما يعلمه ط

(٤) بأنه يقدر : بالقدرة ط

الواحد منا يقدر على بعض الأشياء ويختص بذلك دونه ، فلا بد من الفزع الى دليل آخر .

ولا يمكن التعلق في ذلك بأن يقال : اذا كان يقدر تعالى على الحسن فيجب كونه قادراً على القبيح ، لأنّ لقائل أن يقول : انه لا تعلق بينهما ، فلا يجب ما ذكرته فيهما ، كما أن الواحد منا قد يقدر على الاكوان ، ولا يقدر على الأجسام . ومتى قيل ان في الحسن ما يضاد القبيح ، أو ما يجانبه ، فالقادر عليه يجب كونه قادراً على القبيح ، فذلك صحيح ، وهو الذي كشفناه من قبل ، وبيننا الوجه فيه .

ولا يمكن أن يستدل على ذلك بأن يقال : لا يجوز أن تكون حاله في كونه قادراً دون حالنا ، ومن جهة صرنا قادرين ، كما أن حاله لا يجوز أن تكون دون حالنا في العلم ، ومن جهة صرنا عالمين . وذلك أن هذا يوجب أن يكون مقدورنا مقدوره ، كما أن معلومنا معلومه . فان جاز أن يكون من جهة / صرنا قادرين ، ولا يوصف بالقدرة على ما أقدرنا عليه ، وفارق في ذلك العلم ، جاز أن يقال : اثنا من جهة صرنا قادرين على القبيح ، وان لم يوصف هو بذلك ، لاستحالة كون القبيح مقدوراً له . وانما وجب في العلم ما قاله لأن الاعتقاد من فعله فينا لا يكون علماً ، دون أن يكون علماً بذلك المعتقد ، ولو لم يكن هو علماً بذلك المعلوم ، لم يصح أن يعلمه من جهة . (\*) وبمثل ذلك يبطل تعلق من تعلق في ذلك بأنه اذا ثبت كون القبيح مقدوراً لقادر ما وجب أن يكون مثله مقدوراً للتقديم ، كما أن ما صح كونه معلوماً لعالم ما كان معلوماً للتقديم ، فلا وجه لاعادته (\*) .

/ ١٧١

## فصل

في أن كل جنس من المقدورات يجب كونه تعالى قادراً عليه

أن سأل سائل فقال : قد يثبت الدلالة على أنه تعالى قادر على ما لو وقع لكان قبيحا على أنه قادر على كل حسن من المقدورات فيجب كونه قادراً على كل وجه يصح وقوعه عليه ، على ما تقدم قولكم فيه ؛ فما الدليل على أنه يقدر على جميع أجناس المقدورات ؟ وإذا جاز أن يختص تعالى بالقدرة على أجناس مخصوصة ، كالجواهر واللون <sup>(١)</sup> وغيرها دونكم ، فهلا صح أن يختص القادر بقدرة بأن يقدر على بعض الأجناس دونه تعالى لأن ما ذكرناه قد بين أن يكون / القادر قادراً على جنس لا يوجب كونه قادراً على سائر الأجناس . وإذا صح اختصاص القادر بالقدرة على أعيان مخصوصة ، حتى يستحيل كون غيره قادراً عليها ، فهلا صح اختصاصه بأجناس يستحيل أن تكون مقدورة إلا له ؟ وإذا كان طريقكم في أنه تعالى هو المحدث للجواهر وغيرها <sup>(٢)</sup> مما يختص بالقدرة عليه أنها إذا كانت محدثة ويستحيل تعلقها بالمحدث منا ، فيجب كون المحدث لها قديماً قادراً لنفسه ؛ وذلك لا يتأتى لكم فيما يقدر الواحد منا عليه . فكيف السبيل إلى العلم بأنه تعالى قادر <sup>(٣)</sup> على هذه الأجناس الداخلة تحت مقدورها ؟

(١) واللون : والالوان ط (٢) للجواهر وغيرها : للجواهر وغيره ط

(٣) بأنه تعالى قادر : بكونه تعالى قادراً ط

فإن قلتم : إذا كان تعالى قادراً لنفسه ، فيجب أن يقدر على كل جنس يقدر عليه سائر القادرين .

قيل لكم : إنما يجب لكونه قادراً لنفسه أن يكون قادراً على ما يصح أن يكون مقدوراً له ، فمن أين أن الأجناس كلها مقدورة له ؟ ولو صح لكم التعلق بما ذكرتموه ، صح<sup>(١)</sup> لمن قال بأن مقدورنا مقدور له .  
التعلق بمثله . فإذا بطل ذلك فكذلك ما قلتموه .

فإن قلتم : أن الاختصاص في أجناس المقدورات لا يصح في القادرين منا ، وإن جاز اختصاصهم في أعيان المقدورات ، فيجب في القديم تعالى مثله .

قيل لكم : انه إنما يجب ما ذكرتم فيمن كان حاله في كونه قادراً لا يختلف . فأما إذا كان الوجه الذي له قدر يختلف : بأن يكون أحد / القادرين قادراً لنفسه ، والآخر قادراً بقدره ، فغير مستنع أن يختلف خالهما فيما يقدران عليه من الجنس . ولذلك صح أن يقدر تعالى على أجناس دوننا ؛ فكذلك يجب أن نجوز كوننا قادرين على بعض الأجناس دونه .

٧١ و /

فإن قلتم : لو صح ذلك لأدى الى جواز كون الواحد منا منعماً بتلك الأجناس دونه ، وأن يستحق من الشكر بل من العبادة ما لا يستحقه تعالى .

قيل لكم : أن أصول النعم يختص هو تعالى بالقدره عليها ، فما عداه لا يكون نعمة إلا بمنعمه ، فلا يصح أن يستحق به العبادة ؛ وحل

(١) صح : اصح ط

ذلك محل ما يصل <sup>(١)</sup> إلينا من جهة غيره من العطايا في أنها ، وإن كثرت ، لم تستحق بها العبادة ، لأنها إنما صارت نعمة<sup>(٢)</sup> بنعمة تعالى <sup>(٣)</sup> ، ولأنها بتسكينه وتسهيله صح<sup>(٤)</sup> من المتنعيم أن يتنعيم بها ، فعادت إلى أنها نعمة<sup>(٥)</sup> منه تعالى ؛ فكذلك ما قلتموه .

فإن قلتم : لقد اخترنا أحوال القادرين فوجدناهم لا يختلفون في القدرة على الأجناس ، فقضينا بمثله في القديم سبحانه <sup>(٦)</sup> .

قيل لكم : إن ذلك رجوع<sup>(٧)</sup> منكم إلى الشاهد ، واعتماد منكم على الوجود . وما هذه حاله لا يصح عندكم التعلق به .

فإن قلتم : قد وجدتم<sup>(٨)</sup> هذه الأجناس أجمع من جهته تعالى ، فيجب القضاء<sup>(٩)</sup> بكونه قادراً عليها .

قيل لكم : إن الذي وجد من جهته بعضها ، فإن كان هذا معتمداًكم فتجوزوا<sup>(١٠)</sup> فيما لم يوجد من جهته أنه غير قادر عليه / ، بل يجب أن لا يكون لكم دليل تعتمدونه من جهة العقل في أنه تعالى قادر على جميع الأجناس ؛ وفي هذا من الفساد ما لا خفاء فيه .

قيل له : إن لنا فيما سألت عنه طريقين <sup>(١١)</sup> : أحدهما أن ندل بدلالة مبتدأة على أنه تعالى قادر على جميع الأجناس المقدورة لكل قادر من غير تفصيل ؛ والثاني أن نبين كونه قادراً <sup>(١٢)</sup> على جنس جنس من المقدورات . ونحن نذكر كلا الطريقين ، ونلخص القول فيهما إن شاء الله .

(١) يصل : لا يصل ط (٢) تعالى عز وجل ط

(٣) سبحانه : تعالى ط (٤) وجدت وجدنا ط

(٥) طريقان ط (٦) كونه قادراً : أنه تعالى قادر ط

فأما الطريق الأول ، فالوجه فيه أنه تعالى قد ثبت أنه قادر" لنفسه على ما يقدر عليه ، كما أن: القدرة لنفسها تتعلق بالمقدور . وقد علم أن: ما أوجب اختصاص القدرة بجنس دون جنس هو كونها قدرة ، كما أن: الذي أوجب اختصاصها بأن: تتعلق بالجزء الواحد ، من الجنس الواحد ، في الوقت الواحد ، هو كونها قدرة" . وقد علمنا أن: كون القادر قادراً ، وتعلقه بمقدوره تعلق القادرين يوجب مفارقتة للقدرة <sup>(١)</sup> في هذا الوجه؛ فكذلك يجب مفارقتة لها في الوجه الأول . فإذا صح: كونه تعالى قادراً على ما لا نهاية له ، في الوقت الواحد ، من الجنس الواحد ، في المحل الواحد ، وجب مفارقتة في ذلك للقدرة من حيث يعلّق تعلق القادرين ، فكذلك يجب مفارقتة تعالى <sup>(٢)</sup> لها في أنه يقدر على كل جنس يصح كونه مقدوراً ؛ لأن: الذي أوجب / اختصاصها لا يصح فيه سبحانه <sup>(٣)</sup> . والذي أوجب أن: لا تختص بعدد المقدورات ، يوجب أن: لا تختص بعدد الأجناس . وإنما اختص القادر منا بأن: قدر على جنس دون جنس لأمر يرجع إلى القدرة التي بها تقدر . ولو صح: كونه قادراً لا لمعنى لم يجب ذلك فيه ، كما أنه إنما قدر على عدد دون عدد من الجنس الواحد ، في الوقت الواحد ، في المحل الواحد ، لشيء يرجع إليها لا إليه ، فانما <sup>(٤)</sup> صح: أن: يقدر على مقدورات كثيرة من الجنس الواحد ، في الوقت الواحد ، في المحل الواحد ؛ وإن: استحال ذلك في القدرة ، لأنه يصح أن:

١٧٣/

(٢) تعالى : ساقطة من ص

(١) للقدرة : ساقطة من ص

(٤) فانما : وإنما ط

(٣) سبحانه : ساقطة من ص

يوجد فيه من أجزاء القَدَرِ العدد الكثير ، فيقدر من عدد المقدور <sup>(١)</sup> بحسبها. يبيّن صحة ما قلناه أن حُكْمَ العالم لنفسه لا بد من أن يزيد على حكم العلم تعلق بالمعلوم على جهة التفصيل ، أو على جهة الجملة ؛ فكذلك حاله في كونه قادراً لنفسه . ولهذه العلة صحّ أن يقدر على أجناس تختص بالقدرة عليها دون القادر منا ، لأنّ كونه قادراً لنفسه يوجب له المزية في هذا الباب . فقد ثبت بهذه الجملة أنه تعالى يقدر من أجناس المقدورات على كل جنس تتعلق القدر به من غير اختصاص ، كما أنه يقدر من عدد المقدورات على ما لا نهاية له . يوضح ذلك أن القَدَرَ كلها قد صحّ فيها أنها تشترك في التعلق بأجناس مخصوصة ، ولا يصح أن تختلف حالها في ذلك . وقد صحّ أنه تعالى يقدر / على بعض الأجناس التي هي قدرة عليه ، فيجب أن يكون قادراً على سائر الأجناس التي هي قدرة عليها ، لأن حاله أن لم تزد على حالها لم تنقص . فإذا وجب اشتراكها فيما قلناه مع اختلافها ، فكذلك يجب مشاركتها في ذلك ، وإن كان يختص بالقدرة على أجناس آخر دونها ، على ما بيناه . واختصاصه بذلك يوجب زيادة حاله فيما يتعلق به على حال القدرة . فليس لأحد أن يتعلق بذلك ، ويعترض به ما قلناه <sup>(٢)</sup> ، ولا له أن يقول أن ما ذكرتموه من الاعتبار إذا لم يوجب أن يقدر تعالى على نفس مقدور القدرة ، فكذلك لا يوجب كونه قادراً على الجنس التي هي قدرة عليه . وذلك لأنّ القَدَرَ كلها ، وإن وجب اشتراكها في الأجناس ، فغير واجب اشتراكها في الأعيان ؛ فكذلك القول في القادر لنفسه .

(١) المقدور : المقدورات ط (٢) ويعترض به ما قلناه : ساقطة من ط

وليس لأحد أن يقول : اذا جاز أن يقدر الواحد منا على إيجاد جهل  
بجهل به ، وعلم يعلم به دونه ، فهلا صح<sup>(١)</sup> أن يقدر على بعض الأجناس  
دونه ؟ وذلك لأن ما ذكره انما يستحيل كونه مقدوراً ؛ لأن وجود علم  
وجهل وقدرة يوصف هو بها ليس لمقدور . فأما ما نوصف نحن به من  
ذلك ، فهو في أنه يقدر عليه تعالى<sup>(٢)</sup> كنحن ؛ وفي ذلك اسقاط السؤال .  
ونحن وإن لم نقل<sup>(٣)</sup> انه يختار فعل الجهل فينا ، فانه يوصف بالقدرة  
عليه ، كما نقوله في سائر القبائح . (\*) وقد بينا من قبل فساد قول من  
قال : انه من حيث كان عالماً بجميع المعتقدات يجب / أن يستحيل أن  
يفعل الا العلم بها . وبيننا أن الاعتقاد انما يجب كونه علماً بها ، اذا تعلق  
بالشيء على ما هو به . وأما اذا تعلق به على ما ليس به ، فلا يجب كونه  
علماً ، من حيث كان فاعله عالماً بالمعتقد<sup>(\*)</sup> . وانما يتعذر على أحدنا فعل  
الجهل مع كونه عالماً بالمعتقد لأمر يرجع الى الداعي<sup>(٤)</sup> ، لا لأنه ليس  
بقادر عليه .

٧٤ /

وأما الطريقة الثانية فالكلام فيها يبين ؛ وذلك أن أجناس المقدورات  
على ضربين : أحدهما يختص هو تعالى بالقدرة عليه ، فلا كلام في ذلك .  
ومنها ما يقدر أحدنا عليه ، وكل واحد من ذلك عليه دليل عقلي يقتضي  
كونه تعالى قادراً عليه ؛ والكون يجب أن يقدر عليه ، من حيث ثبت قدرته

(١) صح : جاز ط

(٢) تعالى : ساقطة من ط .

(٣) نقل : نعلم ط

(\*) — (\*) وقد بينا ... بالمعتقد ساقطة من ط .

(٤) الداعي : الدواعي ط

على الجواهر التي وجودها مضمن بوجوده ، فلا يصح أن يوجد لها إلا بأن يوجد فيها <sup>(١)</sup> الكون . فلو لم يكن قادراً عليه لم يصح منه إيجاد الجواهر : كما أن الواحد منا لا يصح منه إيجاد العلم في الميت ، لذا لم يكن له سبيل إلى إيجاد الحياة فيه .

وليس لأحد أن يقول : هلا جاز أن يوجد تعالى الجواهر ، ويكون هناك قادرٌ بقدرة يوجد الكون فيه في تلك الحال ، فلا يوجب كونه غير قادر على الكون أن لا يصح منه إيجاد الجواهر ؟ وذلك لأن كلامنا في أول ما يحدثه الله تعالى من الأحياء ، وما يوجد في تلك الحال من الجمادات ؛ ولا يصح في تلك الحال أن يقال إن غيره / يفعل الكون فيه ، لأنه لا قادر سواه .

فإن قيل : أتجوزون ما سألناكم عنه فيما بعد ، وهناك قادرون ؟ قيل له : إن شيخنا <sup>(٢)</sup> أبا هاشم رحمه الله <sup>(٣)</sup> يقول : إن المخترع للجواهر ، لا بد من أن يخترع الكون فيه ، والا لم يصح منه إيجاده . وقد قلنا : يجب في غير موضع أنه لا يستتم أن يخترعه ، وغيره يوجد الكون فيه ، لأن ما يحتاج في وجوده إلى غيره يضح وجوده من جهة القادر ، وإن كان المحتاج إليه يوجد من جهة قادر آخر ، كما يصح من الواحد منا إيجاد الإرادة في حال خلقه سبحانه فينا العلم بحدوث المراد . وقلنا : لا يستتم في حال إيجاده تعالى الجواهر ، أن يعتمد القادر بقدرة في تلك الجهة ، فيصادف ماسة الجواهر ، ويولد الكون فيه في تلك الحال .

(١) فيها : فيه من

(٢) (٢٠٢) شيخنا ، رحمه الله : سافطة من ط

وقلنا : ان الماسة يحتاج اليها في حال التوليد لا قبله ؛ وهذا بعيد" ، وما ذهب اليه شيخنا <sup>(١)</sup> أبو هاشم رحمه الله <sup>(٢)</sup> أقرب .

وذلك أنه تعالى لا بد من أن يوجد الجوهر على وجه لا يكون عليه الا يكون ، لأنه لا بد من أن يوجد الجوهر <sup>(٣)</sup> في جهة دون غيرها ، وكونه كذلك موجب عن الكون . ومن جعل الشيء على صفة موجبة عن العلة ، فلا بد من كونه فاعلا لها ، لأن الملول لا ينفصل من العلة ، فهو في باب آكد من السبب والمسبب . فإذا وجب أن يكون الفاعل للمسبب هو الفاعل للمسبب ، فبأن يجب ذلك فيما قلناه أولى ، ويفارق ذلك إيجادنا الارادة في حال إيجاده تعالى العلم / بالمراد ، لانا لم نجعلها على صفة تجب لها عن العلم بالمراد ، ففارق حالها ما قدمناه .

/ ٧٥

(\*) ولا يبعد أن يقال في الاعتماد انه يجب كون محله مماسا لما تولد فيه في الأول والثاني ، والا لم يصح أن يولد فيصير ذلك شرطا في توليده ، وإن كان لا يمتنع أن يقال إن كون محله مماسا يحتاج اليه في حال التوليد ، كارتفاع المنع في السبب والقدرة ؛ وتوقفنا في ذلك لا يشخرج ما قدمناه من أن يكون صحيحا على كل حال . لكنه إن كانت الماسة يحتاج اليها في حال التوليد فقط ، فغير ممتنع أن يفعل الواحد منا الكون في الجوهر في حال خلقه تعالى له ، وإن كان لا بد من أن يفعل تعالى فيه الكون أيضا لما قدمناه ، وإن كانت الماسة شرطا في الحالين ، فيجب أن لا يصح منا ذلك الا في ثاني خلق الله تعالى دون الأول (\*).

(١-١) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط . (٢) يوجد الجوهر : يوجد صر

(\*) - (\*) ولا يبعد . . . الاول : ساقطة من ط

فقد صح\* (\*) على كل حال (\*) كونه تعالى قادراً على الكون .  
 فإذا ثبت ذلك ، وكانت الأكوان متماثلة أو متضادة ، وقد صح\* أن\* القادر  
 على الشيء قادر\* على مثله وضده في الجنس ، فيجب كونه تعالى قادراً  
 على جميع أجناس الأكوان . وما نقوله من أن\* في الأكوان ما يتضاد  
 ولا يتعاقب ، كالكونين اللذين يصير بهما المحل في مكانين متباعدين ،  
 لا يمنع من كونه تعالى قادراً عليهما (١) ، لأن كل واحد منهما لا بد من أن  
 يضاد غيره من الأكوان تضاد تعاقب ؛ وإن\* كانا هما لا يتضادان على هذا  
 السبيل ، فصار حال هذين الضدين حال الكونين اللذين يتضادان في  
 الجنس ، بأن\* / يكون محلها متغيراً . فكما أن\* ذلك يجب كونه تعالى  
 قادراً عليه من حيث قدر على جنسه وضده ، فكذلك ما ذكرناه .

٧٥/ ط

وأما التأليف فيجب كونه تعالى (٢) قادراً عليه لأمرين : أحدهما أن\*  
 أول حى\* خلقه الله فلا بد من أن يئنيه بنية\* مخصوصة ، ولا يصح  
 من غيره أن\* يكون فاعلاً لتلك البنية ، لأن\* الكلام على حى لم يتقدمه قادر  
 بقدره . فإذا صح\* كونه قادراً على جنس (٣) التأليف ، والتأليف من  
 جنس واحد ، فيجب كونه قادراً على جميعه ، ما لم يكن مقدوراً لغيره ،  
 أو يصح ذلك فيه .

والثاني (٤) أنه إذا ثبت أنه تعالى قادر\* على الأكوان بما قدمناه ،  
 وكان التأليف يتولد عن المجاورة ، ومن حق القادر على سبب الشيء أن\*

(\*) - (\*) على كل حال : ساقطة من ط

(١) عليهما : عليها ص (٢) تعالى : ساقطة من ص

(٣) جنس : ساقطة من ط (٤) واثنتان : وقلنا ط

يكونَ قادراً عليه فيجب كونه قادراً على التأليف . فأمّا التأليف المعين في أجسام معيّنة ، فلا دليل من جهة العقل على أنه من فعله تعالى ؛ ولذا لا يصح عندنا الاعتماد في اثبات متخدر العالم على تأليف السموات والأرضين ، وإن صحَّ أنْ نعتد في ذلك على الأكوان والجواهر ؛ على ما سبق القول فيه ، في هذا الباب <sup>(١)</sup> .

وأما الاعتمادات فيجب كونه تعالى قادراً عليها ، لأنها مولدة للأكوان ، ومن حق القادر على الشيء على جهة الاختراع والابتداء أنْ يقدر عليه على جهة التوليد ، (\*) وإنما صحَّ من الواحد منا أنْ يقدر على أشياء على جهة التوليد (\*) ، ولا يقدر عليها على جهة الابتداء ؛ كما يصح منه إيجاد بعض الأفعال بآلة ، ولا يصح منه <sup>(٢)</sup> على جهة الابتداء .

وليس كذلك حاله تعالى ، لأنه سبحانه <sup>(٣)</sup> / يصح أنْ يتوجّد الأفعال على كل وجه يصح أنْ يوجد عليه ؛ فيجب من هذا الوجه كونه قادراً على الاعتمادات ، إذا صحَّ كونه فاعلاً للأكوان على جهة التوليد ، لأنه لا سبب لها غيره . وأيضاً فلأن الاعتماد اللازم لا يكون إلا من فعله تعالى ، لأنه هو الذي يصح أنْ يوجد على الوجه الذي يلزم به ومعه ؛ فإذا صحَّ ذلك فيه وجب كونه قادراً على جميع أنواعه ، لأن من حق القادر على الشيء أنْ يكون قادراً على نوعه ، كما يجب ذلك في مثله وضده .

وبعد ، فانه يبعد أنْ يخلّق الحي الا وفيه اعتماد ، فيجب كونه قادراً على جنسه لهذه العلة . على أنْ القديم تعالى لا يحسن منه أنْ

٧٦ و /

(١) في هذا الباب : ساقطة من ط ( \* - \* ) وإنما صحَّ التوليد : ١٠

ساقطة من ط (٢) منه : ساقطة من ط (٣) سبحانه : ساقطة من ط

يخلق الحى الا على وجه يصح معه أن يتنعم ، وذلك يقتضى خلق<sup>١</sup> الاعتماد الذى معه يصح الانتفاع بما يتنعم به <sup>(١)</sup> على وجوه مخصوصة . وهذا يدل على أن التأليف فى مقدوره تعالى ، لأنه لا بد من أن يخلق للعامل الأجسام التى يتنعم بها ، ولا يصح وجودها على هذا الوجه الا بكونها مؤلفة . وما قدمناه أولى أن يعتمد عليه .

وأما الآلام فيجب كونه تعالى قادراً عليها لوجوه : منها أنه قد ثبت أنها تتولد عن الكون ، الذى هو الوها . فاذا صح كونه تعالى قادراً عليه ، فيجب كونه قادراً على ما يتولد عنه . لولا ذلك لصح أن يقطع الحى أرباً أرباً ، فلا يوجد فى جنسه جنس الألم . فأمّا ما يصير به ألماً من تقور الطبع ، فهو تعالى <sup>(٢)</sup> المختص بالقدرة عليه ، فلا وجه للخوض فيه . (\*) ولأن الألم يوجد فى جسم الحى منا على وجه / نعلم أنه لا يصح أن يوجد

٧٦/ ط

الا من جهته تعالى ، كالألام الحاصلة فيما يكمن من أجسادنا . ولأن التكليف لا يصح الا بالزجر عن العتاب الذى يستحقه المكلف ، وذلك يقتضى كونه قادراً عليه ، والا لم يصح أن يستحقه على وجه (\*).

والقول فى الملاذ التى تحصل فى جسم <sup>(٣)</sup> الواحد منا كالقول فى الآلام ، لأن الجنس واحد ، (\*\*\*) وانما يختلف عليه الاسان لأمر يرجع الى غيرهما (\*\*\*).

فأما سائر ما نلنّه به من الإدراكات ، فالقديم تعالى هو المختص بالقدرة

(١) به : ساقطة من ص (٢) تعالى : ساقطة من ص

(٣) - (\*\*) ولأن الألم ... على وجه : ساقطة من ط

(٢) - (\*\*) الجسم ص (\*\*) - (\*\*) وانما ... غيرهما : ساقطة من ط

عليها ، الا الكلام والصوت . والذي يدل على انه تعالى قادر عليه ، انه يتولد عن الاعتماد ، وقد يصح كونه قادراً عليه أن يفعله على جهة المصاكة ، فيجب كونه قادراً على ما يتولد عنه ، (\*) لأن من حق القادر على سبب الشيء أن يكون قادراً عليه (\*) . ولأنه قد يوجد (١) الكلام على وجه لا يصح كونه مقدوراً الا له تعالى (٢) ، وهو القرآن ، فيجب كونه قادراً على جنسه ونوعه ، سواء قيل انه متضاد على ما يقوله شيخنا (٣) أبو هاشم رحمه الله (٤) ، أو لم يقل ذلك فيه .

(\*\*) وهذا الوجه يضعف التعلق به ، لأن لقائل أن يقول : ان وجته الاعجاز في القرآن انه تعالى فَعَل في العلوم ما أمكنه عليه السلام معه فِعَل القرآن ، فيكون الاعجاز في العلوم دونه . ومتى قيل ذلك لم يكن دفعه الا بأن يقال انه صلى الله عليه قد أخبر عن القرآن انه من كلام الله ، فيجب ذلك فيه . وهذا رجوع الى دليل سمي ، وان كان صحيحاً (\*\*).  
على أن التكليف / وصحته يقتضي قدرته تعالى على الكلام ، لأنه لا يصح أن يتكلف الفعل الذي يعلم باضطرار ، ولا يكلف ما هو لطف فيه ، وما هو لطف ومصلحة ، فالعلم به ضرورة لا يصح مع التكليف ، لأن العلم بذلك كالفرع على العلم به تعالى . ولا يصح أن يعلم باضطرار (١) في حال التكليف ، فبأن لا يصح أن يعلم ما هو فرع

٧٧ د

(\*) - (\*) لأن ... عليه : ساقطة من ط (١) يوجد : وجد من

(٢) تعالى : ساقطة من ص

(٣ - ٣) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

(\*) - (\*) وهذا الوجه ... صحيحاً : ساقطة من ط

(٤) باضطرار : ضرورة ط

على العلم به ضرورة<sup>(١)</sup> أولى . وذلك يوجب أن يدل تعالى على اللطاف ، ولا دليل عليه من جهة العقل . فيجب أن يدل عليها<sup>(٢)</sup> بالخطاب الذي هو الأمر والنهي والخبر ، لأنه لا يصح أن يبين ذلك بإشارة وما شاكلها . وما يوجب أن يبينه بالكتابة ، يوجب صحة ذلك بالكلام .

ولقائل أن يقول انه تعالى يبين بالكتابة بعد المواضع عليها ، وعلى الكلام ، فمن أين أنه قادر على الكلام بهذه الدلالة .

فأما الموت ، فإن ثبت أنه معنى ، فالذى يختص بالقدرة عليه هو القديم سبحانه<sup>(٣)</sup> ، فلا اشكال فيه .

فأمّا العلوم والاعتقادات فيجب كونه قادراً عليها ، لأنه قد ثبت أنه المختص بأن فعله كمال العقل فينا ، وسائر العلوم الضرورية ؛ لأنّ القادر بقدرة لا يصح أن يفعل ذلك في غيره ، ولا يصح أن يفعل العلم لنفسه على جهة الابتداء ، دون أن تتقدمه علوم يصح معها منه النظر والفكر . فإذا صحّ بذلك كونه قادراً على هذه العلوم ، فيجب كونه قادراً على جنس الاعتقاد . لأنّ من قدر على إيجاد الشيء على وجه زائد / على الوجود ، كان قادراً على إيجاده فقط . ويجب كونه قادراً على الجهل لأنه ضده ؛ ومن قدر على الشيء قدر على ضده .

٧٧/ ط

وان قلنا : ان العلم من جنس الجهل ، فيجب كونه قادراً عليه أيضاً ، (\*) لأنّ من قدر على الشيء قدر على جنسه ، لكن الذى بدأنا بذكره أولى (\*) ؛ لأنّ لنا فى قولنا : ان العلم من جنس الجهل غرضاً

(١) عليها : ساقطة من ص (٢) سبحانه : تعالى ط

(\*) - (\*) لأن من أولى : لأنه يحصل من جهته ط

لا يمنع من صحة قولنا انه ضده . ويفارق ذلك اطلاق القول في الصدق والكذب أنهما من جنس واحد ، كما يفارق ذلك قولنا في الحركة والسكون أنهما قد يكونان من جنس واحد .

فإن قيل : فبماذا تعلمونه قادراً على سائر أنواع العلوم ، ومن قولكم أن " كل علم يتعلق بمعلوم على وجه مخصوص ، فيجب كونه جنساً مخصوصاً ؟

قيل له : أن " جملة العلوم نوع " واحد ، لاشتراكها في قضية واحدة ، ومن حق " القادر على الشيء " أن يكون قادراً على نوعه ، كما يجب ذلك في النجس والفض ؛ وهذا مضطرد .

وبعد ، فقد صح عندنا أن المعارف في الآخرة ضرورة ، (\*) لتعذر  
الالجاء اليها ، ولفساد كونها مكتسبة (\*) ، فيجب كونه قادراً على خلقها  
فينا . وإذا صح ذلك في وقت صح في سائر الأوقات ، (\*\*) ووجب كونه  
تعالى قادراً على جميع أجناس العلوم والاعتقادات (\*\*).

فأما السهو ، فإن ثبت أنه معنى فالقديم تعالى يختص بالقدرة عليه ،  
لتعذر إيجاده منا على كل وجه ، مع حصول الدواعي / اليه في بعض  
الأوقات ، (\*\*\*). ومع تبييننا التفصل بين حالنا ونحن ساهون عن الشيء ،  
وحالنا ونحن معتقدون (\*\*\*). ، فيجب أن يكون هو القادر عايه فقط .

وأما الظن فقد اختلف قول (١) شيوخنا فيه : فكن قال انه من

(\*) - (\*\*) لتعذر ... مكتسبة : ساقطة من ط

(\*\*) - (\*\*\*) ووجب ... الاعتقادات : ساقطة من ط

(\*\*\*) - (\*\*\*\*) ومع ... معتقدون : ساقطة من ط

(١) قول : ساقطة من ص

جنس الاعتقاد ، فما قدمناه يدل على كونه تعالى قادراً عليه ، كان مقنونه على ما تناوله أو على خلافه ؛ ومن جعله جنساً آخر ، فانه يجعله ضداً للاعتقاد ؛ ومن حق القادر على الشيء أن يكون قادراً على ضده .

وأما الشك فالصحيح أنه ليس بمعنى أصلاً ، فلا يصح الكلام في أنه مقدور له أم لا . ومن يشبهه معنى جعله ضداً للاعتقاد ، ويقول أن القادر على الشيء قادر على ضده ، ويعتمد على ذلك فيه .

وأما الإرادة فهو سبحانه <sup>(١)</sup> قادر عليها لأمرين : أحدهما أنه <sup>(٢)</sup> مع كونه عالماً بالشيء لا بد من أن يريد أن يفعل ما يفعله إرادة ، ولا يصح أن يوقع أفعاله على وجه دون وجه الا مع الإرادة ، على ما نشرحه من بعد .

والثاني لأنه قد كلف ، والتكليف لا يصح الا بالإرادة ؛ فإذا ثبت كونه قادراً عليها فيجب كونه قادراً على الكراهة لأنها ضدها . ومن حق القادر على الشيء أن يقدر على ضده ، سيما وقد ثبت أن ما نهى عنه وزجر عن فعله ، فقد كرهه . ولا شيء من أفعاله يمكن أن يقال انه قد كرهه ، ولا من مقدوراته ، لأن الغرض في الكراهة أن تصرف عن الفعل ، أو تصير لطفاً في الامتناع من الفعل . وذلك لا يصح فيه تعالى ، لأن ما لا يختاره لا ينصرف عنه بالكراهة . ومعنى اللطف يستحيل فيه سبحانه <sup>(٣)</sup> ، فإذا صح كونه قادراً عليها فيجب كونه قادراً على سائر <sup>(٤)</sup>

٧٨٨

(١) سبحانه تعالى ط

(٢) أنه : ساقطة من ص

(٣) سبحانه : ساقطة من ص

(٤) سائر : ساقطة من ص

أجناسهما . لأنّ مَنْ قدر على الشيء قدر على نوعه ، على ما قدمناه من قبل <sup>(١)</sup> .

وأما النظر فيجب كونه تعالى قادراً عليه ، لأنه يولد العلم ، وقد بينا أنّ مَنْ قدر على إيجاد <sup>(٢)</sup> الشيء ابتداءً ، فإنّ يقدر على جنسه متولداً ، إذا كان ما يصح أنّ يقع متولداً ، أولى . وهذا مستقيم ، إذا قلنا إنّ الناظر هو مَنْ اختص بحال يبين بها من غيره . فأما على ما ذكره شيخنا <sup>(٣)</sup> أبو هاشم رحمه الله <sup>(٤)</sup> من أنّ الناظر هو <sup>(٥)</sup> مَنْ فَعَلَ النظر على سبيل التوقف دون القطع ، فيجب أنّ لا يصح وصفه بالقدرة على أنّ يفعل فينا النظر ، ولا أنّ يفعله لا في محل ، لأنّ على الوجهين جميعاً يوجب كونه تعالى ناظراً ، وذلك يستحيل فيه ، مع كونه عالماً لنفسه .

وعلى هذا الوجه ألزمه شيخنا أبو عبد الله رحمه الله <sup>(٦)</sup> أنّ لا يوصف بالقدرة على هذا الجنس على أصله . لكن له رحمه الله <sup>(٧)</sup> أن يقول : إنّ ذلك يوجب أنّ لا يختار النظر ، ويحيل وجوده من جهته ، كما أنّ الواحد منا إذا كان عالماً بالشيء لم يصح أنّ ينظر فيه <sup>(٨)</sup> ليعلمه ، ولا يحيل كونه قادراً عليه . وكما أنه تعالى لا يفعل القبيح ، وإنّ كان قادراً عليه ، فلا يلزمه لهذا القول أنّ يحيل وصفه تعالى بالقدرة على هذا الجنس

(١) من قبل : ساقطة من ط (٢) إيجاد : ساقطة من ص

(٣ - ٤) شيخنا ، رحمه الله ساقطة من ط

(٤) هو : ساقطة من ص

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط (٦) رحمه الله : ساقطة من ط

(٧) فيه : ساقطة من ص

(\*) ومتى قيل / له : اذا كان كونه ناظراً يستحيل ، وكان على أى وجه فعل النظر يجب كونه ناظراً ، فيجب أن لا يصح أن يفعله ، وذلك يحيل كونه قادراً عليه ، كان له أن يقول : ان\* (\*) كونه (١) ناظراً على هذا القول ، ليس بتفصيل أكثر من أنه فعل النظر ، ولا يوجب كونه على حال تستحيل عليه ، من حيث كان عالماً . (\*\*\*) فكيف يلزمنى أن لا يكون قادراً على فعل النظر فيكون ناظراً به (\*\*\*) ، واذا صح كونه قادراً على النظر فيجب كونه قادراً على نوعه ، على ما قدمنا القول فيه (٢) .

فأما التمنى والندم ، فالسمع يدل على أنه قادر على جنسهما ، ان\* ثبتا (٣) معنى ، كما أنه يدل على أنه قادر على سائر الأجناس التي تقدم ذكرها . ولا يمتنع معرفة ذلك من جهة السمع ، لأن العلم بأنه تعالى حكيم ، قد يصح تقدمه على العلم بكون هذه الأجناس مقدورة له .

فأما شيخنا (٤) أبو على رحمه الله (٥) فلا يمكنه أن يقول على كثير مما قدمناه ، لأنه لا يقول ان\* الله سبحانه يفعل بالأسباب ، لكنه يقول : قد ثبت عندي أن\* المحل لا يخلو مما يصح وجوده فيه ، أمّا منه (٥) أو من ضده ان\* كان له ضد ، أو من بعض أضداده ان\* كان له أضداد . فمتى أوجد تعالى المحل فلا بد من كونه قادراً على سائر ما يصح وجوده

(\*) - (\*) ومتى قيل ٠٠٠٠ ان : ساقطة من ط

(١) كونه : وكونه ط

(\*\*) - (\*\*\*) فكيف ٠٠٠٠ به : ساقطة من ط

(٢) على ما قدمنا القول فيه : ساقطة من ط

(٣) ثبتا : أثبتناه ط

(٤-٥) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط (٥) فيه أمّا منه : ساقطة من ط

فيه ، على نحو ما ذكرناه في الأكوان . وكذلك نقول فيما يحتمله جسم  
الحى .

ولا يصح أن نستدل على ذلك بأنه تعالى إذا أقدرنا على هذه  
الأجناس ، فبأن يكون قادراً (\*) عليها أولى ، لأن ذلك يوجب صحة  
كونه (\*) قادراً على نفس ما يقدر عليه ؛ / وهذا باطل .

١٥٧٩

وهذه الجملة قد كشفت عن صحة قولنا : ان هذه الأجناس كلها  
مقدورة لله تعالى . ولم تتبع ما صدرنا به الباب ، لأننا قد بينا ما تعتمد  
عليه . ومن ضبط ذلك تبين ما يصح من ذلك وما لا يصح . وهذه  
الجملة كافية في هذا الباب (١) .

(\*) - (\*) عليها أولى . . . كونه : ساقطة من ط

(١) الباب : + ان شاء الله ط

## السلام

### في الدلالة على أنه سبحانه وتعالى لا يفعل القبيح

اعلم أن الذي يدل على ذلك : أنه قد ثبت كونه تعالى عالماً بقبح القبيح ، وبأنه غني عنه . ومن كان هذه حاله لا يختار القبيح على وجه . يدل على ذلك أن الواحد منا ، إذا استغنى عن الظلم والكذب وعلم غناه عنهما وقبحهما ، لم يجتز أن يختارهما ، نحو أن تعلم أنه إن صدق وعدل توصل إلى درهم يحتاج إليه ، ومتى كذب أو ظلم توصل إليه ، فمعلوم من حاله أنه لا يختار فعلهما على وجه . واعلم أن هذه الدلالة مبنيّة على أشياء : منها أنه تعالى عالم بتقبيح القبائح كلها ؛ وقد يئس من قبل ، حيث دللنا على أنه عالم لنفسه ، فإنه يجب أن يعلم كل ما يصح أن يكون معلوماً ، وكون القبائح يصح أن يعلم علتها ، فيجب كونه تعالى عالماً بها .

ومنها أنه تعالى غني عن فعلها ، وقد دللنا على ذلك من قبل ، (\*) وبيننا أن الحاجة تستحيل / عليه ، وأنها إذا استحالت عليه فيجب كونه غنياً (\*) .  
ومنها أنه عالم بأنه غني عنها ، وقد دللنا على ذلك بما ذكرناه (١) .  
ومنها أن الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل القبيح ، ويصح أن يعلم قبحه .

(\*) - (\*) وبيننا ... غنياً : ساقطة من ط

(١) بما ذكرناه : ساقطة من ط

ومنها أنه متى كانت هذه حاله لا يختار فعل القبيح البتة .  
ومنها أن" الذى له ومن أجله لا يختار فعله ، هو ما ذكرناه من كونه  
عالماً بالقبيح ، وبأنه غنى عنه دون غيره .

وهذا الفصل مبنى" على أشياء" : منها أنه قادر على فعل القبيح ، مخلق  
بينه وبينه ، فلا يصح أن" يقال" : انما لم يختره ، لأنه غير قادر عليه أو غير  
ممكن منه لمنع أو غيره .

ومنها أن" الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل القبيح ، ويصح أن  
لا يفعله .

ومنها أنه لا يصح أن" يقال لم يفعله ، لما يلحقه من الضرر باستعماله  
محل القدرة فيه ، أو الضرر ، وكونه عالماً أو غنياً .  
ومنها أنه انما لم يفعله لجموع كلا الأمرين ، لا لأنه غنى فقط ،  
ولا لأنه عالم بقبحه فقط .

وقد بينا من قبل أنه لا يصح أن" يقال انه تعالى لا يوصف بالقدرة  
على ما لو وقع منه لكان قبيحاً ، وأنه لأجل ذلك لا يختار فعله ، ودللتنا  
على فساد ذلك القول بأنه انما لم يختره ، لأن" وقوع القبيح يستحيل  
منه من حيث كان القبيح انما يقبح لحال فاعله ، وأنه تعالى لا يختص  
بتلك الحال ، لأنه رب" مالك" ، الى ما شاكله (١) /

/ ط ٨٠

ونحن نبين جميع ما قدمناه من الفصول ، فإن" بيانها تستقيم الدلالة .  
وما عدا ما ذكرناه فهو جار مجرى المعارضة ، وهو قولهم : لو كان تعالى  
لا يفعل القبيح لكونه عالماً غنياً ، كالواحد منا ، لما صح" أن" يفعل الحسن

أيضا ، لكونه عالما غنيا . لأن العالم الغنى منا ، لا يختار الحسن ، وهذه حاله ، كما لا يختار القبيح . فإنَّ وَجَبَ أَنْ يكون حكمه تعالى كحكمنا في باب القبيح ، فكذلك في باب الحسن . وإنْ خالف حاله حالنا في الحسن ، فجوزوا مثله في القبيح .

وهذا الكلام إنما يسقط بأن نبين أنَّ ما ادعوه من أنَّ الغنى منا عن الحسن ، إذا علم استغناءه عنه لا يفعله ، باطل ؛ وأنه قد يفعل الفعل لحسنه ويصح ذلك فيه ؛ وأنَّ القبيح لا يقع من الغنى عنه على ما بيناه ؛ وسنفرّد لذلك فصلا .

ومن ذلك قولهم : إن ما ذكرتموه من أنه تعالى لا يختار فعل القبيح ، إنما يصح إذا ثبت أنَّ القبائح لم تقع منه ، فأما ونحن ندعى وقوعها منه ، فما ذكرتموه لا يصح . وهذا الكلام يسقط بما قدمناه <sup>(١)</sup> في الجملة من الدلالة على أنه تعالى لا يختار فعل القبيح ، لأنَّ ذلك إذا صحَّ وجب أنَّ يعلم في الجملة أنَّ جميع ما يدعونه قبيحا ، واقعا على وجه يحسن عليه ، ويبين أنَّ له وجهاً يحسن عليه . ويدخل في ذلك الكلام في الآلام ، وأنها قد تحسن للنفع والعرف ، إذا <sup>(٢)</sup> كان فيها اعتبار . ويدخل في ذلك الكلام على الشّوّة ، والمجوس ، وأصحاب التناسخ والبكرية / ، وعَبَاد ، والمجبرة ، ومن يدعى قُبْحَ العقاب الدائم ، ويوجب انقطاعه .

ويدخل فيه الكلام في أنواع الآلام وما يحسن منها وما لا يحسن ،

(١) قدمناه : ذكرناه ط

(٢) إذا : وإذا ط

وهل يَحْسَنُ مِنْ أَحَدِنَا إِيْلَامَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ رِضَاهُ <sup>(١)</sup> أم لا ، وهل يَفْتَرِقُ فِي ذَلِكَ الْبَالِغُ وَالطِّفْلُ أَمْ لَا يَخْتَلِفَانِ <sup>(٢)</sup> فِيهِ .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْفَصْلِ الْكَلَامُ فِي وَجْهِ الْحِكْمَةِ فِي خِلْقَةِ الْخَلْقِ ؛ وَفِي تَفْصِيلِ مَا خَلَقَهُ إِذَا سَأَلُوا عَنْهُ ؛ وَالْكَلَامُ فِي وَجْهِ الْحِكْمَةِ فِي التَّكْلِيفِ ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ بِأَبَا بَابًا . وَنَحْنُ نَفْصِّلُ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ بَعْدِ ، وَنَأْتِي عَلَى بَيَانِهِ ؛ وَنَذْكُرُ الْآنَ مَا بَدَأْنَا بِهِ مِنَ الْفُصُولِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

## أَبُو سُلُومِ الْمُعْتَزَلِيِّ

(١) بِغَيْرِ رِضَاهٍ : بِرِضَاهِهِ ص (٢) يَخْتَلِفَانِ يَفْتَرِقَانِ ط

## فصل

في أن الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل الفصح

ويعلم قبجه أو أنه غنى عنه

اعلم أن الواحد منا ، وإن كان لا بد من أن يكون محتاجاً ، لجواز النفع والضرر عليه ، فقد يصح أن يستغنى عن شيء معين بأحد أمرين :  
أما بأن يكون المعلوم من حال ذلك الشيء أنه لا ينتفع به ، ولا يؤدي إلى نفع ، أو لا يدفع ضرراً به عاجلاً ولا آجلاً .

والثاني أن يكون له في الفعل منفعة ، لكن ذلك النفع بعينه يمكنه الوصول إليه بغيره ، فيكون غنياً عنه لصحة توصله إلى النفع الذي فيه بغيره . وقد علمنا أن الكذب والصدق ، إذا استويا في أنه يمكنه الوصول بكل واحد منهما إلى قدر من النفع ، أنه غنى عن الكذب من حيث يمكنه الوصول إلى ما فيه من النفع بالصدق / فيجرب مجرى كذب لا نفع فيه أصلاً في أنه غنى عنه .

فإن قيل : إذا كان يصل بالكذب إلى ما ذكرتموه من النفع ، كما يصل بالصدق إليه ، فلو جاز أن يقال أنه غنى عن الكذب لهذه العلة ، لجاز أن يقال أنه غنى عن الصدق أيضاً ؟ لأن حالهما في صحة الوصول بكل واحد منهما إلى ذلك النفع على سواء ، وهذا يؤدي إلى كونه غنياً عنهما جميعاً . وفساد ذلك يوجب الحاجة إليهما ، وفي ذلك إبطال ما ذكرتموه (١) .

(١) ذكرتموه : قلتموه ط

قيل له : انّ كل فعل عثلم من حاله انه يصل به لو فعله الى نفع معين ، وقد يصح منه الوصول اليه مع عدمه ، صح<sup>(١)</sup> ان يقال انه غنى عنه في ذلك ، لانه لو لم يحصل والحال هذه غنيا عنه ، لوجب ان لا يكون غنيا عن الفعل الذي قد ينتفع بما يريد دونه . وقد<sup>(٢)</sup> علمنا بان ما هذه حاله ، لا بد من كونه غنيا عنه ؛ فكذلك القول فيما ذكرناه .

ولا يستمع ان نقول : انه غنى عن الصدق اذا عيّنناه ، كما قلناه في الكذب ، لان كل واحد منهما قد يصح منه التوصيل به<sup>(٣)</sup> الى النفع دونه . فمتى عيّن بالقول ، لا يستمع ان يقال : انه غنى عنه . فاما اذا كان الكلام فيهما جميعا ، فانه لا يصح ذلك فيه ؛ لان التوصيل مع عدمهما جميعا الى النفع المراد ، لا يصح ، كما يصح ذلك في كل واحد منهما . ولا يجب متى قلنا في كل واحد منهما انه غنى عنه ، ان يقال بذلك فيهما جميعا . ألا ترى ان الواحد منا لا يجوز ان يقال انه في وقت جوعه يحتاج الى الطعام / الكثير الذي يشبع بيسيره<sup>(٤)</sup> ، وان كان يحتاج الى قدر ما يسد به الجوع من جملته ، فانفصل حال كل نقص منه لحال جميعه . (\*) وقد يقال انه يستغنى بقدر منه عما عدا كل نقص منه لحال جميعه . (\*) .

٨٢١

وقد يقال<sup>(٥)</sup> ان الواحد منا يستغنى باحدى يديه في حمل الشيء .

(١) صح : يصح ط (٢) وقد : وفي من

(٣) به : ساقطة من ص (٤) بيسيره : يسير منه ط

(\*) - (\*) وقد يقال ... جميعه : ساقطة من ص

(٥) وقد يقال : وعلى هذا الوجه يصح ان يقال ط

الخفيف عن اليد الأخرى ، وباحدى عينيه فى النظر الى الشئ العظيم عن الأخرى . ولولا ذلك ، لم يحصل الواحد منا غنياً بشئ من آلاته ، ولا بشئ من الأفعال . ولو لم يحصل غنياً بذلك ، لآدى الى أن لا يحصل غنياً أبداً ، وفى ذلك ابطال معنى الغنى . وبإبطاله يبطل معنى الحاجة .

وبعد ، فلا قصص بين من قال : انه لو لم يكن محتاجاً الى الكذب ، والحال هذه ، لأبطل ذلك معنى الحاجة ، وبين من قال : انه لو لم يكن غنياً ، والحال هذه ، لأبطل ذلك معنى الغنى . وهذا يوجب (\*) كونه محتاجاً اليه من حيث يصل به الى ما يصل بالصدق اليه (\*) ، وكونه غنياً ، من حيث قد يصل الى النفع المراد دونه . وكونه محتاجاً الى الشئ غنياً عنه ، محال .

(\*\*) وقد قيل فى ذلك انه قد يصح أن يستغنى عن الفعل بأن لا يكون فيه نفع" ألته ، ولا دفع ضرر كالعيب وغيره . وهذا وان صح فى بيان كون الواحد منا غنياً عنه ، فانه لا يمكن أن يجعل أصلاً فى هذا الباب ؛ لأنه لا يمكن أن يبين أن الواحد منا انما لم يفعله لكونه غنياً عنه . لأن لقاء أن يقول : انما لم يفعله لأنه لا نفع فيه ، فحصل ضرراً من هذا الوجه . ولا يمكن أن يقال ذلك فيما قدمناه ، فنضرسته ، وان أمكنت ، فالتعلق بما قدمناه أولى ؛ / لأن هذا الشغب زائل عنه (\*\*).

على أنه لو ثبت أن الواحد منا لا يستغنى عن الكذب والظلم ، اذا (١) كان حالهما ما وصفناه ، لوجب صحة الدلالة على أنه تعالى لا يفعل

(\*) - (\*) كونه ..... اليه : ساقطة من ط

(\*) - (\*) وقد قيل ..... عنه : ساقطة من ط (١) اذا : الا اذا ط

القيح . لأن العالم بقبح القبيح منها ، إذا لم يفعله مع كونه محتاجاً إليه ،  
فالقديم تعالى ، إذا علم قبحه واستثنى عنه ، فإن لا يفعله أولى . لكن  
هذا القول ، (\*) وإن صح ، فموضوع الدلالة يقتضى بيان ما ذكرناه ،  
لأنه الصحيح ، فلذلك تكلفناه (\*) .

## فصل

في أن العالم منا بقبح القبيح وبأنه غني عنه

لا يختار فعله على وجه

الذي نعتد عليه فيما يقع من القادر ، وما لا يقع لما هو عليه من الأحوال ، الرجوع الى اختيار حالتنا في ذلك ، وحال غيرنا من القادرين ؛ كما أن على مثله نعتد فيما يمنع <sup>(١)</sup> من الفعل وما لا يمنع ، وما يصح أن يدرك وما لا يصح ، وما يعلم باضطرار وما لا يعلم . ومتى أمكن الاعتماد في الشيء على اختيار الحال ، والرجوع الى النفس ، كان ذلك أقوى من غيره . ولذلك نقول في كثير مما حل هذا المحل ، أنه يتعلم بأدنى تأمل ، وبأول <sup>(٢)</sup> فكر وروية .

فإذا صحت هذه الجملة ، وعلمنا أننا إذا علمنا أن الفعل قبيح ، وأننا مستغنون عنه ، لا نختاره ، كما لا نختار سائر ما نعلم أنه يضرنا ، كقتل أنفسنا وإيلامها ، فيجب القضاء بصحة ذلك في الأمرين .

وليس لأحد أن يقول : إذا كان الواحد منا قادراً على القبيح ، فكيف يقال أنه لا يختاره ، ولا يجوز ذلك عليه إذا كان / عالماً بقبحه ، غنياً عنه ؟ وهل ما ذكرتموه الانقضاء لوصفه بأنه قادر ، وذلك لأن القادر قد يحصل على حال <sup>(٣)</sup> معها لا يختار الفعل ، كما يحصل على حال معها يختار

(١) يمنع : يقع ص (٢) وبأول : وبأدنى ط

(٣) حال حالة ط

الفعل لا محالة . فكما أن<sup>١</sup> وجوب كون الملجأ الى الفعل فاعلا<sup>٢</sup> ، لا ينقض كونه قادرا ، فكذلك وجوب كونه غير<sup>٣</sup> فاعل للقيح ، اذا كان عالما غنيا ، لا ينقض ذلك . وكما يصح أن<sup>٤</sup> نعلم أنه تعالى لا بد من أن يفعل الواجب لا محالة ، فكذلك يصح أن<sup>٥</sup> نعلم أنه لا يختار<sup>٦</sup> القبيح على وجه .

ولا فصل بين مَنْ قال في العالم الغنى منا أنه يصح أن<sup>٧</sup> يختار القبيح ، وإن علم قبحه وغناه عنه ، وبين مَنْ قال : أن<sup>٨</sup> الملجأ الى أن<sup>٩</sup> لا يفعل قد يقع منه الفعل . ومن ارتكب ذلك ، وإن علم في الشاهد خلافه ، فهو بمنزلة مَنْ ارتكب أنه لا يعلم شيئا أصلا<sup>١٠</sup> ، وأنه لا يفصل<sup>١١</sup> بين القبيح والحن ، وبين ما يحتاج اليه ويستغنى عنه ، وبين مَنْ يصح الفعل منه ومَنْ لا يصح . وبطلان ذلك أجمع يوجب بطلان ما جرى مجراه . على أن<sup>١٢</sup> العالم<sup>١٣</sup> بالفعل وأحواله<sup>١٤</sup> لا يفعله الا لداع ، وتقارن حاله حال الساهى والتائم اللذين يتقدمان على مقدورهما من غير داع . وبذلك يتفصل بين العاقل وبين مَنْ لا يعرف الأفعال ولا يميزها . ولولا أن<sup>١٥</sup> ذلك كذلك لم يصر الواحد منا ملجأ الى الفعل ، لأن<sup>١٦</sup> ما له يحصل كذلك هو قوة دواعيه . فلو لم يكن للداع يفعل الفعل ، لم تؤثر قوته هذا التأثير . ولذلك عند تكافؤ الدواعي ، قد فكف عن كلا الفعلين ، كما أن<sup>١٧</sup> عند تكافؤ المقدور يمتنع الفعل على

---

(١) غير : على ط (٢) يختار : يفعل ط  
(٣) أصلا : البتة ط (٤) يفصل : فصل ط  
(٥) العالم : العلم ط (٦) وأحواله : وأحواله أنه ط

٣٦ / كلا القادرين . فكما أن ذلك / يوجب أن كونه قادراً يصحح الفعل ،  
 اذا خلا من منع تكافؤه <sup>(١)</sup> فكذلك الداعى اذا انفرد يقتضى الفعل لا محالة .  
 ولذلك قوى الله تعالى دواعى المكلف الى العبادات ، بالترغيب فى الثواب  
 اذا هو فعلها ، والتخويف من العقاب متى لم يفعلها . ولولا أن ذلك يقتضى  
 الاقدام على الفعل اذا خلا من غيره ؛ لم يكن لذلك وجه . وانما لا يختار  
 بعض المكلفين ذلك ، لأن هناك دواعى تعارضها من شهوة عاجلة ، الى  
 ما شاكلها . ولذلك صح منه تعالى التكليف الشرعى ، من حيث كان مصلحة  
 ولطفاً فى العقلى ، ويختار عند فعلها العقليات ، ويدعو اليها <sup>(٢)</sup> .  
 فقد صح بما ذكرناه أجمع ، أن العالم بالفعل ، انما يفعله الداع ؛  
 فاذا انفرد الداعى اختاره لا محالة . فكذلك يجب أن لا يفعل الفعل ،  
 اذا دعاه الداعى الى أن لا يفعله ، وانفرد عن غيره من الدواعى للمعارضة .  
 ومعلوم من حال من علم قبح القبيح ، وأنه مستغن عنه ، أن داعيه الى  
 أن لا يفعله ، قد انفرد عن عارض . لأنه والحال هذه لا داعى له الى الفعل  
 على وجه ، لأن الداعى هو ما عليه الفاعل من الأحوال دون ما عليه الفعل .  
 ولذلك قلنا : انه يجب أن يقال فى هذه الدلالة ، انه اذا كان عالماً بقبح  
 القبيح ، وبأنه غنى عنه ، لم يختره . وعدلنا عن طريقة الشيوخ رحمهم <sup>(٣)</sup>  
 الله فى قولهم أن العالم الغنى لا يختار القبيح ، لأنه لو كان غنياً ، واعتقد  
 الحاجة اليه ، لم يستنع أن يفعله مع علمه / بقبحه . ولو حصل محتاجاً /

(١) تكافؤه : من تكافؤه ص

(٢) اليها : اليه ص

(٣) رحمهم الله : ساقطة من ط

الى الشيء<sup>(١)</sup> ، واعتقد الغنى عنه لم يفعله . فقد صحح<sup>(٢)</sup> أن الداعى الى الفعل هو ما عليه الفاعل من كونه عالماً ، أو فلاناً ، أو معتقداً . فاذا علم قبح الفعل ، وثبت أن علمه بقبحه لا يجوز أن يدعوه الى فعله ، بل هو بالضد من الحسن في ذلك ، وعلم أنه غنى عنه ؛ وصحح<sup>(٣)</sup> أن الحاجة هي التي تدعو الى الفعل ، وأن الغنى عنه بالضد منها ، فقد حصل والحال هذه في حكم الملجأ الى أن لا يفعل . فيجب أن لا يجوز أن يختار الفعل على وجه . كما أنه مع علمه بما هو عليه في قتل نفسه من الضرر ، لا يختاره .

فإن قيل : اذا قلتم أن الدواعى الى الفعل ، متى اقررت ، وجب أن تفعل ، فقد أبطلتم القول بأن القادر يصح أن لا يختار فعل مقدوره ، وساوتم المتجبر في قولها : أن الفعل يجب وجوده مع القدرة .

قيل له : اذا قول أن الفعل يصح منه لكونه قادراً ، لا للداعى<sup>(٤)</sup> ، لأنه في صحته يقتصر الى اختصاصه بحال يبين بها من غيره . ولذلك يصح الفعل من الساهى والتائم ، وإن لم يكن لهما الى الفعل داع . وكذلك يصح أن يعلم فعل غيره كعلمه بفعله ، ولا يقدر الا على ما يصح أن يوجد . ولذلك يتعلق العلم بالشيء على ما هو به ، فكيف يحصل به محدثاً . فكل ذلك يبين أن الفاعل يصح منه الفعل لكونه قادراً والداعى<sup>(٥)</sup> وإن اقتضى<sup>(٥)</sup> اختيار الفعل ، فليس بموجب<sup>(٦)</sup> لذلك ؛

(١) الى الشيء : اليه ط (٢) أن : أن لا ص (٣) للداعى : للدواعى ط

(٤) والداعى : والدواعى ط (٥) اقتضى : امتنعت ط

(٦) فليس بموجب : فليست بموجب ط

لأنه لو أوجبه <sup>(١)</sup> ، لخرج الفعل من أن يقع منه ، لكونه قادراً عليه ،  
 كخروج / المتحرك من كونه متحركاً بالفاعل ، لما وجب كونه كذلك لعله .  
 وما تقتض حقيقة القادر يجب إبطاله ، لأن تعلق الفعل بالقادر أصل ، كما  
 أن حاجة الموصوف في الصفة إلى المعنى ، إذا استحق الصفة على وجه  
 مخصوص ، أصل . فإذا صح ذلك ثبت أن الداعي غير موجب ، وأنه  
 يختار لأجله الفعل ، أو يتمتع منه . وذلك يسقط ما سأل السائل عنه .  
 وليس لأحد أن يقول : إن كان الداعي يقتضى إيجاد الفعل ، فيجب  
 أن يفعل تعالى كل شيء حسن يقدر عليه ، لأن ما <sup>(٢)</sup> يفعله إنما يفعله  
 لحسنه ، ولنفع غيره . فيجب أن يفعل كل ما في قدرته ، وإلا فآثم ناقضون  
 لما قدمتموه من الأصل . وذلك لأن حسن مقدوره وكونه نفعاً لغيره ،  
 لا يقتضى فعله ، <sup>(\*)</sup> كما أن علمنا بأن لغيرنا في الإحسان إليه نفعاً لا يقتضى  
 الفعل <sup>(\*)</sup> لا محالة ، ويفارق ذلك ما يفعله لنفع ، أو دفع مضرة ، أو لا يفعله  
 لكونه قبيحاً أضرراً ، لأن الأمر في ذلك يجري على طريقة واحدة .  
 وقد بينا من قبل أن أحكام الدواعي وما يتصل بها ، يرجع فيه <sup>(٣)</sup>  
 إلى الاختيار . فكما أن حمل سائر الدواعي على ما يلجى ، إلى الفعل  
 لا يصح ، فكذلك حمل بعض الدواعي على بعض لا يصح .  
 فإن قيل : إن الذي ذكرتموه إنما يدل على أن العالم منا بقبح  
 القبيح ، وبأنه غنى عنه ، لا يختاره في هذه الأوقات ، فهلا جئتم أن

(١) لأنه لو أوجبه : لأنها لو أوجبه ط (٢) لأن ما : لا ط

(\*) - (\*) كما ٠٠٠٠ الفعل : ساقطة من ط

(٣) فيه : ساقطة من ط

يختار بعض القادرين ذلك ، اذ قد كان فيهم مَنْ اختاره ، كما تجوزون  
بعض العادات بخلاف ما شاهدناه ؟ .

/ ٨٥

قيل له : اذا ثبت أننا الآن لا / نختار الفعل القبيح متى علمناه قبيحا ،  
وانما مستغنون عنه ، فيجب اذا علمنا أن ما له لم نختره ، علمنا بقبحه  
وبالفنى عنه ، أن يستمر ذلك في كل وقت (١) ، لأن ما له لم نفعله الآن ،  
قائم في كل حال . وانما جوزنا افتراق الأزمنة في بعض العادات لأن ما له  
ينتقض (٢) في زمن الأنبياء يقتضى أن لا ينتقض (٣) في غير زمنهم ؛ ولذلك  
فصلنا بين حكم الزمانين فيه .

وانما قلنا : ان العوادث يستحيل وجودها فيما لم يزل ، ويصح ذلك  
فيها الآن ، لفارقة حالها فيما لم يزل لحالها الآن في سحة وجودها ،  
لما في ذلك من قلب جنسها ، وزوال ذلك عنها في وجوده الآن . وليس  
كذلك حكم ما لا يختاره العالم الفنى ، لأنه اذا لم يختره من حيث كان  
بهذه الصفة ، فيجب متى كان كذلك ، أن لا يختاره .

فقد صح بهذه الجملة أن العالم منا بقبح القبيح ، وبأنه غنى عنه ،  
لا يختار فعله . واذا صح ذلك لم يمتنع أن نحمل عليه حكم القديم  
تعالى ، ونقتضى لأجله بأنه لا يفعل القبيح ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا .

---

(١) وقت : الأوقات ط

(٢ - ٣) في زمن . . . . . ينتقض : ساقطة من ط

## فصل

في أن الذي له لا يختاره<sup>(١)</sup> العالم بقبح القبيح وبأنه غنى عنه  
كونه عالماً بهذين الأمرين دون غيرهما<sup>(٢)</sup>

الذي يدل على ذلك : أن من علم قبح الكذب ، وأنه غنى  
بالصدق عنه ، على ما قدمناه ، لا يختاره ؛ وإن<sup>(٣)</sup> جهل قبحه ، جاز  
أن يختاره / ؛ وإن جهل أنه غنى عنه ، واعتقد الحاجة إليه ، أو علمه  
صح أن يؤثره على الصدق .

فقد ثبت أن ما له لم يفعله ، هو كونه عالماً بقبحه ، وبأنه غنى عنه .  
ولذلك متى خرج من أن يكون كذلك ، صح أن يختاره .

وهذه طريقة معرفة العلل وما يجرى مجراها . ألا ترى أن الظلم إنما  
نعلمه<sup>(٤)</sup> قبيحاً بهذا الاعتبار ، من حيث علم أنه قبيح ، متى علم ظلماً ،  
ولو حصل فيه نفع أو دفع ضرر أو استحقاق ، لم يعلم كذلك . وبشله  
نعلم أن العالم بما عليه في قتل نفسه من الضرر ، لا يختار فعله ، لعلمه  
بالضرر . لأنه لو اعتقد فيه نفعاً ، جاز أن يفعله ، كأهل الهند الذين  
يستحسنون قتل أنفسهم ، لاعتقادهم أن ذلك يحسن ، وفيه نفع  
في الآجل .

(١) يختاره : يختار ط (٢) غيرهما : غيره من

(٣) وإن : فإن ط (٤) نعلمه : كان ط

فقد صحَّ ما قلناه من أنَّ الذي له لا يختاره ، كونه علما بقبحه ، وبأنه غنى عنه .

فإن قيل : كيف يصح كون ذلك علةً في أنَّ لا يفعله ، ومع ذلك يصح وقوع القبيح منه ، وهذه حاله ؟ .

قيل له : إنما صار ذلك علةً في أنَّ لا يختاره ، لا في أنه لا يقدر عليه ، كما أنَّ كون القادر قادراً عليه في صحة الفعل ، لا في وقوعه لا محالة . وكما أنَّ علمه بما عليه من الضرر في قتل نفسه علةً في أنَّ لا يختاره ، لا في أنَّ لا يصح منه ؛ ويفارق <sup>(١)</sup> ذلك العلل الموجبة ، على ما قدمناه في الدواعي ، ومما رقتنا لغيرها .

فإن قيل : كيف يصح كون ما ذكرتموه علةً في أنَّ لا يختار القبيح ، ومتى حقق هذا القول ، أفاد أنَّ القبيح معدوم كما كان ، ومن حق العلة أنَّ تؤثر في المعلول / . فإذا لم يصح ذلك فيما ذكرتموه ، فيجب إبطال كونه علةً .

/ ٨٦

قيل له : أنَّ ما ذكرته <sup>(٢)</sup> إنما يجب في العلل الموجبة ، فأما ما له نختار الفعل ، أو نختار <sup>(٣)</sup> ما له يقبح القبيح ، إلى ما شاكله ، فلا يجب ذلك فيه . ألا ترى أنَّ الإلجاء إلى أنَّ لا يفعل القادر الفعل يقتضى أن لا يختاره ، ويصير كالعلة فيه ، وإن لم يؤثر في ذلك ؛ فكذلك ما قلناه . على أنَّ هناك ضرباً من التأثير ، لأنه لو لاه لصحَّ أنَّ يختاره ويوجده ، ولأجله لم يختره ، فصار بمنزلة كونه قادراً في أنَّ له يصح الفعل منه ، وإن

(١) ويفارق : وفارق ط (٢) ذكرته ذكرناه من

(٣) نختار الفعل أو نختار : لانختار الفعل أو نخاره أو ط

لم تكن صحة الفعل موجبا لتغير حاله عما كان عليه ، الا القدر الذي قدمناه .  
 فان قيل : وكيف <sup>(١)</sup> يصح كون كلا هذين الأمرين علة في أن  
 لا نختار القبيح ، ومن قولكم : ان العلة لا تصح أن تكون علة لمقارنة  
 غيرها لها ، وأنها متى أثرت مع غيرها ، فيجب أن تؤثر بافترادها ؟  
 قيل له : ان الذي ذكرته ، انما يجب في العلل الموجبة ، فأما  
 ما <sup>(٢)</sup> يجري مجرى الموجب من الدواعي وغيرها ، فلا يجب ذلك فيه . كما  
 يصح كون الظلم ظلما لوجوه ، والحسن حسنا لوجوه يحصل عليها ،  
 وافتاء وجوه القبح عنه . ولذلك صح في كثير من الدواعي أن لا تقتضي  
 الاقدام أو الكف ، اذا عارضه غيره من الدواعي ، وتغير حاله بذلك ؛  
 وذلك يستحيل في العلل .

فان قيل : هلا جعلتم العلة في أنه لم يختار القبيح علمه بقبحه وغناه  
 عنه ، كما أطلقه الشيوخ رحمهم الله <sup>(٣)</sup> في الكتب ؟ وما / الحاجة بكم  
 الى القول بأنه يجب أن يكون عالما بأنه غنى عنه ؟

قيل له : كما لم تقتصر في ذلك على كون الفعل قبيحا ، بل نطلب <sup>(٤)</sup> فيه  
 علمه بقبحه ، فكذلك لا تقتصر على كونه غنيا عنه ، بل نطلب فيه علمه  
 بذلك من حاله . يبين صحة ذلك أنه لو اعتقد فيما هو غنى عنه الحاجة  
 اليه ، لصح أن يؤثره ، كما لو اعتقد في القبيح أنه حسن ، لصح  
 أن يختاره ؛ ولو اعتقد فيما يحتاج اليه أنه غنى عنه ، لم يختره . وذلك  
 يبين صحة ما قيئنا به الكلام من كونه عالما بأنه غنى عنه . والأصل

(١) وكيف : كيف ط (٢) ما : فيما ط (٣) رحمهم الله : ساقطة من ط

(٤) نطلب من النسختين « نطلب » ، وما ذكرناه أصوب (المحقق)

في ذلك ما قدمناه ، من أن<sup>١</sup> المتراعى في هذا الباب بما عليه القادر دون ما عليه الفعل من الأحكام ، لأن الداعى الى الاقدام أو الكف يجب أن يكون ما عليه الفاعل أو الكاف<sup>٢</sup> عن الفعل ؛ كما أن<sup>٣</sup> المصحح للفعل يجب أن يكون ما هو عليه ، لا ما عليه الفعل . ولذلك قلنا أن<sup>٤</sup> الساهى عن الفعل لا داعى له اليه ، وإن<sup>٥</sup> كان الفعل قد يكون ثمناً وضراً ، من حيث لم يختص بكونه علماً . فاذا صح<sup>٦</sup> ذلك لم يختل<sup>٧</sup> ما عليه الفاعل مما له يفعل<sup>٨</sup> (\*) الفعل أو لا يفعله<sup>٩</sup> (\*) ، من أن<sup>١٠</sup> يكون كونه قادراً ، أو علماً ، أو ظاناً ، أو معتقداً ، أو مریداً ، أو مدركاً ، أو مشتتاً ، أو نافر الطبع ، لأن<sup>١١</sup> كونه حياً لا تعلق له بالفعل ، فلا يصح<sup>١٢</sup> القول بأنه يدعو اليه . وقد علمنا أن<sup>١٣</sup> كونه مدركاً لا مدخل له في هذا الباب ، لأن<sup>١٤</sup> أكثر الأفعال التى يؤثرها القادر منا ، أو لا يفعلها / ، لا تدرك ، فكيف يقال ذلك فيها ؟

٨٧ /

وبعد ، فإن<sup>١٥</sup> من<sup>١٦</sup> حق<sup>١٧</sup> الداعى أن يتقدم حال ايجاد الفعل ، أو الكف عنه ؛ ومن<sup>١٨</sup> حق<sup>١٩</sup> كونه مدركاً ، أن<sup>٢٠</sup> يحصل في حال وجود الفعل ؛ فأين أحد الأمرين من الآخر ؟ ولا يصح أن<sup>٢١</sup> يكون الداعى الى ذلك كونه مریداً ، أو كارهاً ، لأن<sup>٢٢</sup> من<sup>٢٣</sup> حق<sup>٢٤</sup> الارادة أن<sup>٢٥</sup> تكون تابعة<sup>٢٦</sup> للمراد ، في أن<sup>٢٧</sup> ما تدعو اليه يدعو اليها ، وما تصرف عنه يصرف عنها ، فهى اذن تابعة<sup>٢٨</sup> للمراد . فلا فصل وهذه حالها بين أن<sup>٢٩</sup> يقال انها تدعو الى المراد ، أو يقال أن<sup>٣٠</sup> المراد يدعو اليها . وكيف يقال فيها ذلك ، ومن<sup>٣١</sup> حقها أن<sup>٣٢</sup> تقارن المراد ؟ أو تكون في حكم المقارن له اذا كانت قصداً

(\*) - الفعل أو لا يفعله : أو لا يفعله من (١) فلا : ولا ط

وايشاراً ؟ ومن حق الداعى أن يتقدم حال الفعل ؟ على أن التمييز بين ما تفعله ولا تفعله لا يكون بالارادة ، لأنها انما تختص ما تفعله ، والداعى يحصل فيما تفعله ، (\*) وما لا تفعله (\*). وكل ذلك يمنع من القول بأن كونه مريداً يدعو الى الفعل . وبمثله نعلم أن كونه كارهاً يدعو <sup>(١)</sup> الى أن لا يفعل الفعل <sup>(٢)</sup> . ولا يجوز أن يكون الداعى الى الفعل كونه قادراً ، لأنه المصحح له ، ومن حق المصحح للفعل أن يكون غير داع الى ايجاده . ولذلك تختلف حال الدواعى في اقتضاؤها ، تارة للفعل ، وتارة لأن لا يفعل . وكونه قادراً في كل هذه الأحوال لا يختلف . ولا يصح أن يكون كونه مشتتاً داعياً / الى الفعل ، لأنه لو اشتتت الشيء ، وجهل كونه مشتتاً له ، لم يختره ؛ ولو اعتقد كونه مشتتاً فيما هو نافر الطبع عنه <sup>(٣)</sup> لدعاه ذلك الى الفعل . فقد صح أن المراعى في ذلك بكونه عالماً بأنه يشتت الشيء ، دون كونه مشتتاً ، وعلمته بذلك وإن كان يستند الى كونه مشتتاً ، فذلك لا يمنع من أن يكون هو الداعى دونه ، وإن كان كونه عالماً يقتضى كونه مشتتاً ؛ لأن العلم يتعلق بالشيء على ما هو به ، كما أن كونه عالماً يقتضى تقدم كونه حياً ، وإن لم يكن لكونه حياً في ذلك مدخل .

وانما نقول : ان من تدعوه الدواعى الى الفعل لابد من كونه مشتتاً ، وكونه عالماً بذلك ، ليتبين كيفية النفع وقوته ، ويعرف بنفور الطبع كيفية الضرر والتحرز منه . ومتى لم يتقدم منه ذلك ، لم يصح منه العلم بالمنافع

(\*) - (•) وما لا تفعله : ساقطة من ط (١) يدعو : لا يدعو ط

(٢) الفعل : ساقطة من ص (٣) عنه : منه ط

والمضار ؛ فوجب تقدمه لذلك ، لا لأنه الداعى فى الحقيقة . فحصل من جملة ما قدمناه أن<sup>(١)</sup> الداعى الى الفعل هو علم القادر بحال<sup>(٢)</sup> الفعل ، أو فله ، أو اعتقاده بأن<sup>(٣)</sup> فيه نفعاً ، أو دفع ضرر ، أو أنه حسن . والذي يدعوه الى أن<sup>(٤)</sup> لا يفعله عليه بأنه قبيح ؛ وأنه غنى عنه ؛ أو أن<sup>(٥)</sup> عليه فيه مضرة<sup>(٦)</sup> ، أو قوت<sup>(٧)</sup> نفع . والاعتقاد فى هذا الباب والظن يقومان مقام العلم ، كقيامهما مقامه فى سائر ما يتعلق بالمنافع والمضار . وذلك من حال الاعتقاد يثبت عند التأمل<sup>(٨)</sup> ، وبيانه يتغنى عن تقصى القول فيه . فاذا صح<sup>(٩)</sup> ذلك وثبت أن<sup>(١٠)</sup> العلم أقوى من الظن والاعتقاد فى هذا الباب ، وكان الواحد منا متى علم أو اعتقد أن<sup>(١١)</sup> الفعل قبيح<sup>(١٢)</sup> ، وأنه غنى عنه ، لا يختاره ، فالقديم سبحانه<sup>(١٣)</sup> أجدر وأولى بذلك ، اذا كان عالماً بقبح القبيح ، وبأنه غنى عنه .

ط ٨٨ /

فإن قيل : هلا قلتم إن<sup>(١٤)</sup> الذى له لا يفعل العالم بالقبيح وأنه غنى عنه ذلك ، أنه لا داعى له الى فعله ، لأن<sup>(١٥)</sup> كونه بهذه الصفة ، يكشف عن أنه لا داعى له اليه ، وقد ثبت أن<sup>(١٦)</sup> العالم بما يقدر عليه متى اتفت دواعيه لا يختاره ؟

قيل له : انه لا فصل بين قولك انه انما يفعل الفعل وهو عالم بحالة الدواعى ، فاذا اتفت وجب أن<sup>(١٧)</sup> لا يفعل اذا كانت<sup>(١٨)</sup> هذه حاله ، وبين من قال انه لا يفعل الفعل<sup>(١٩)</sup> لدواع ، فاذا اتفت ، فيجب أن<sup>(٢٠)</sup> يفعله<sup>(٢١)</sup> .

(١) بحال : حال ط (٢) التأمل الناس ط (٣) سبحانه تعالى ط

(٤) كانت : كان ص (٥) العمل : ساقطة من ط

(٦) يفعله : يفعل ط

فاذا بطل ذلك وجب أن يجعل لما يحصل من دواعي الكف عن الفعل حكمهم وتأثير<sup>(١)</sup> ، كما يجعل لدواعي الاقدام عليه حكم وتأثير .  
وبعد ، فإن ما له ينتهي الفعل اذا حصل ، فالقول بأنه انما لم يفعله لعدم الدواعي لا وجه له ؛ كما أن كونه عاجزاً ، لو حصل ، لوجب انتفاء ما عجز عنه لاجله ، لا لانتفاء كونه قادراً . فيجب أن يكون التعليل بالدواعي على هذا القول أولى من التعليل بانتفاءها ، على ما سأل عنه .

(\*) وبعد ، فإن مفارقة العالم بشبح القبيح ، وبأنه غنى عنه للساهي والنائم ، بينة<sup>(٢)</sup> ، والدواعي مفقودة / من الساهي والنائم والفعل يقع منه معه ، فيجب أن يكون ما له لم يختار العالم هو ما ذكرناه . ومتى قيل : أن زوال الدواعي عنه موقوف على كونه عالماً بقبح القبيح ، وأنه غنى عنه ، فقد عاد الى ما قلناه ، وجعل العلة ما اعتمدناه ؛ لكنه غير العبارة عنه ، ولا تأثير للعبارات اذا اتفقت المعاني .

هذا (\*) ولو ثبت ما قاله لم يقدح في الدليل ، لأنه تعالى اذا حصل عالماً بقبح القبيح<sup>(٣)</sup> ، وبأنه غنى عنه ، كان يجب أن لا يختاره ، من حيث كان ذلك يكشف عن حاله عن زوال الداعي<sup>(٤)</sup> ، كما قالوه في الواحد منا . فقد صحح<sup>(٥)</sup> بما ذكرناه أن ما اعتمدناه أولى .

(١) حكم وتأثير : حكماً وتأثيراً ص

(\*) — (\*) وبعد .... هذا : ساقطة من ط

(٢) القبيح : الفعل ص

(٣) الداعي : الدواعي ط

(٤) فقد صحح : نصح ط

فإن قيل : هلا قلتم أن العلة في كونه غير فاعل للقيح كونه عالماً بقبحه فقط ، لأنه لو اعتقد كونه حسناً ، لصح أن يفعله ؟

قيل له : انه لو علم قبحه ، وجهل غناه عنه ، لصح أن يفعله . فصار حكم كل واحد من هذين الأمرين حكم صاحبه . فليس بأن نجعل هذا هو العلة أولى من ذلك ، فيجب جعلها جميعاً علة ؛ لأن كل واحد منهما ، لو انفرد ، لم يحصل الحكم ، فاذا اجتمعا حصل . فيجب كونهما بمجموعهما علة ، كما نقوله في وجوه القبح ووجوه الحسن . وبمثل ذلك يبطل قول من جعل العلة كونه غنياً عن فعله دون علمه بقبحه . وسنذكر فساد ذلك من بعد ، عند الدلالة على أن الحسن قد يفعل لحسنه . وانما نقول في الحركة أنها هي العلة في كون المتحرك متحركاً دون جسم المتحرك ، لأن الحركة لا يصح وجودها ، ولا <sup>(١)</sup> يحصل / متحركاً ، وقد يحصل انجسم موجوداً ولا يحصل كذلك . وليس كذلك كونه عالماً غنياً ، لأن كل واحد منهما كصاحبه ، في أنه قد يوجد منفرداً ، ولا يتعلق هذا الحكم به ، ومتى وجد مع صاحبه تعلق بهما . فثبت أنهما لمجموعهما علة . فانتكشف بهذا الجملة أن لا يختار القبيح البتة . (\*) هذا ولو ثبت أن كل واحد منهما بانفراده علة ، لصح حمل الغائب على الشاهد أيضاً . وانما بنينا علمنا بفساده ، لا لأنه يخل بصحة الدليل ، لكن لأن الصحيح هو ما بنينا الكلام عليه (\*) .

٨٩ د /

(١) ولا : الا و ص

(\*) - هذا ولو ..... عليه : ساقطة من ط

## فصل يتصل بذلك

ولا يجوز أن تكون العلة التي لها لا يختار الواحد منا القبيح أنه يفعله لذلك يلحقه ضرر من حيث يحتاج الى استعمال محل قدرته في الفعل . وذلك أن ما قاله من أنه يلحقه يسير المضرة ، لو صح ، لكان مما لا يعتد به ، ولا يحس بحصوله ، ولا يخطر ببال أكثر القادرين . وما هذه حاله لا يصح أن يقال انه لأجله لم يختار القادر فعل الكذب ، لأنه مما لا يعلم ، ولا يعتقد . وقدينا أن الداعي <sup>(١)</sup> هو كونه عالما ، أو ظافا ، أو معتقدا ، فلا يصح اذا صرف ماله لم يفعل القبيح مما حصل عليه وعلمه ، الى ما لم يحصل عليه ولم يعلمه .

وبعد ، فإن الكلام انما ينشئ على أنه لا يفعل الكذب ، اذا استغنى بالصدق عنه ، وحالهما سواء في أنهما يضران / ، من حيث يستعمل المحل فيهما . فلو لم يفعل الكذب لهذه العلة ، لم يفعل الصدق أيضا . (\*) فثبت فيه أنه انما لم يفعل لما ذكرناه .

ولو قيل انه لا مضرة عليه في الكذب ، لأنه لا يؤثر في محل العمل ، ولا يحصل فيه تداخل واقتراق ، ولا تعب وألم ، فيجب أن تكون العلة ما ذكرناه أقرب ؛ وان كان لقائل أن يعترضه بأن يقول : لو كان ذلك فيجب أن لا يستحق الثواب على الصدق وسائر ما كلفه من الأفعال ؛ ان لم تلحق فيه المشقة . ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال : ان الثواب قد يستحق بالأمر الشاق ، فيما يجري مجراه ، وان لم يكن في الحقيقة شاقا . ولذلك يستحق الثواب على أن لا يفعل ما يشتهيه من القبائح ،

(١) الداعي هو : الدواعي من ط (ج) فثبت . . . . قلناه : ساقطة من ط

وان لم يكن هناك ألم في الحقيقة لما حصل هناك ما يجرى مجرى الألم والتعب . فقد ثبت على كل حال أن ما له لم يفعله هو ما قلناه (\*) . يبين ذلك (١) أن اعتقاده في الكذب أنه حسن ، أو أنه محتاج إليه يغير حاله ، ويجوز وقوعه منه ، وإن كان ما يلحقه من الضرر بفعله (٢) لا يتغير . فيجب أن تكون العلة ما لزوالها تأثير في زوال الحكم ، دون غيره مما لا تأثير له في ذلك .

ويُعتقد ، فإن الواحد منا إذا اعتقد أنه لا ضرر عليه في الكذب ، ولا تقع له فيه — على ما قدمناه (٣) — وعلم قبجه ، فإنه لا يختاره . فإذا صح ذلك ، فلو علم ذلك من حاله بدلا من الاعتقاد ، لكان بذلك أولى .  
والقديم تعالى عالم بأنه / لا ضرر عليه فيه ، فيجب أن لا يختاره .

٩٠ /

على أنه لو ثبت أن على الواحد منا في الكذب مضرة ، وأنه فعله (٤) ، لكان إذا حصل فيه ما سد مسد ما فيه من الضرر ، يصير كأنه لا ضرر فيه ، ومع ذلك لا يختاره ، إذا أمكنه التوصل في الصدق إلى ما يصل إليه به . ولو حصل في فعله ما لا يضره أصلا ، لكان ذلك حاله أيضا . فيجب أن يكون ذلك حال القديم في جميع ما قلناه (٥) أنه لا يختاره من القبائح .

(\*) - (\*) قلناه : نهاية السقط من ط

(١) ذلك : صحة ما قلناه ط

(٢) يفعله : بفعله ط

(٣) على ما قدمناه : ساقطة من ط

(٤) فعله : يعمله ط

(٥) قلناه : قلنا من

### فصل آخر يتصل به

ولا يصح أن يكون ما له ولاجله <sup>(١)</sup> لا يختار الكذب ، هو علمه بأنه يذم أو يستحق الذم ، لأنه لو اعتقد أنه لا يذم البتة ، وهو عالم ببقبحه ، وبأنه غنى عنه ، لم يختره ؛ فصح أن العلة هي ما ذكرناه <sup>(٢)</sup> . ولأنه لو اعتقد حсте ، أو أنه يذم عليه ، لكان يختاره ؛ فبطل بذلك ما قاله .

وأما قوله : « أو يستحق الذم » <sup>(٣)</sup> فهذا <sup>(٤)</sup> يؤول الى ما ذكرناه ؛ لأن معنى القبيح أن فاعله يستحق الذم عليه اذا كان يتعمدا له الاحتراز منه ، اذا لم يكن هناك منع . <sup>(٥)</sup> على أن ذلك لا يصح ، لأنه لو شك في الكذب أصغيرة هي أم كبيرة ، وهو مجتنب للكبائر ، لكان مع علمه ببقبحه ، وأنه غنى عن فعله ، لا يختاره البتة <sup>(٦)</sup> . فصح أن العلة ما قلناه ؛ وإن كان ما قاله <sup>(٧)</sup> ، لو صح ، لم يقدح في حمل / الغائب على الشاهد .

### فصل آخر يلحق بذلك

ولا يصح أن يكون ما له لا يفعل الكذب أنه ملجأ الى أن لا يفعله ، كما نقوله في قتل نفسه ، وما شاكله . وذلك أنه لو كان ملجأ الى أن لا يفعله ، لم يختل ما له صار كذلك من أن يكون كونه عالما غنيا ،

(١) ولاجله : ساقطة من ص (٢) ذكرناه : ذكرناها ص

(٣) أو يستحق الذم : أنه لا لم يفعله لأنه يستحق الذم عليه ص

(٤) فهذا : فهو ط

(٥) - \* - على البتة : ساقطة من ط

(٥) قاله : قلناه ص

أو أمراً<sup>(١)</sup> سواء . فإن كان أمراً<sup>(٢)</sup> سواء ، فيجب أن لا يستمع أن يحصل<sup>(٣)</sup> ، ويكون عالماً غنياً ، فلا يخلو عند ذلك من أن يختار القبيح أو أن لا يختاره . وقد بينا فساد القول بأنه يختار ذلك<sup>(٤)</sup> . فإذا صح أنه لا يختاره ، فقد عاد القول الى أنه انما لم يختره لكونه عالماً غنياً ، وسقط ما قاله .

وبعد ، فإن الأمر الذي ذكره ، اذا كان مجهولاً لا يعقل ؛ لم يصح القدح فيه<sup>(٥)</sup> ، فيما كشفناه بالدليل ؛ وإن كان ما لأجله صار ملجأ هو كونه عالماً غنياً فقط ، فذلك مما لا يقدح في الكلام ، لأنه يصحح حمل الغائب على الشاهد فيه على كل حال . فكيف وذلك لا يصح ؟ لأن من هذه حاله ، اذا لم يختار الكذب والظلم ، يستحق المدح . ومن حق الملجأ الى أن لا يفعل الفعل ، أن لا يستحق المدح بأن لا يفعله ، لأن الإلجاء يمنع من ذلك . وبهذا يختص من بين سائر ما يفعل للدواعي . ولذلك يمتدح تعالى بأنه لا يظلم الناس شيئاً ، وأنه ليس بظلام للعبيد ، الى غير ذلك .

## فصل آخر

ولا يصح أن يقال : إن ما له لا يفعل الكذب كونه غير قادر عليه ، أو كونه<sup>(٦)</sup> غير ممكن منه ، لأننا قد دللنا من قبل على أنه تعالى قادر على ما اذا فعله وقع قبيحاً . وتلك الأدلة بعينها تدل على أن الواحد منا يقدر على فعل القبيح ، ومن يخالف فيه تعالى لا يخالف فينا . ولذلك يصح

د/٩١

(١ ، ٢) أمراً : أمر ط (٣) يحصل : لا يحصل ط (٤) يختار ذلك :

يختاره ط (٥) فيه : به ص (٦) كونه : ساقطة من ص

تكليف الواحد منا بالأمر والنهي . ولذلك نعلم أننا لو رُمتنا القبيح ، وحاولناه ، لو وقع كما لو أراد أحدنا الحسن ، لوقع منه . ولا شيء أدل على صحة ما نقوله من وجداننا أنفسنا عليه ، ومخالفنا على خلافه .

وأما ادعاء المنع في ذلك فبيد<sup>(١)</sup> ، لأنه لو كان ممنوعاً منه<sup>(٢)</sup> لكان ممنوعاً من الصدق ، لأن الآلة واحدة ؛ وقد يتساوى الأكبر من حروفهما أيضاً ، فبطل ما سأل عنه . فإذا صح<sup>(٣)</sup> بجملة ما قدمناه أن الواحد منا إنما لم يفعل الكذب لكونه عالماً بقبحه ، وأنه غنى عنه ، وجب القضاء بمثله في القديم تعالى ؛ لأن الأدلة تختص<sup>(٤)</sup> . ألا ترى أن الفعل لما دل فينا على أننا قادرون ، دل فيه على مثله ؛ وكذلك سائر الأدلة .

فإن قال<sup>(٥)</sup> : ليس هو تعالى لا بد من أن يفعل الفعل<sup>(٦)</sup> الواجب لوجوبه ، ولا يوجب ذلك أن يفعل كل من وجب عليه الفعل لوجوبه ، فافترق حال الشاهد والغائب ، فجوزوا افتراق حالهما فيما قدمناه ؟

قيل له : إن وجوب الواجب ، لا يقتضي فعله لا محالة ؛ وإنما نقول فيه : أنه لا بد من أن يختاره لعل به وجوبه ، من / غير أن يكون ذلك واجباً ، كما أنه إذا أخبر بأنه سيفعل الشيء ، فلا بد من أن يفعله ، ليكون صادقا في وعده ؛ لأن<sup>(٧)</sup> الخبر أوجب<sup>(٨)</sup> ذلك . وليس كذلك ما ذكرناه ؛ لأننا قد بينا أن كونه بهاتين الصفتين اقتضى أن لا يفعل القبيح ، فيجب في كل من حصل على هاتين الصفتين أن لا يفعلها .

(١) منه : ساقطة من ط (٢) تختص : لا تختص من

(٣) قال : قيل ط (٤) الفعل : ساقطة من من

(٥) لأن : لا أن ط (٦) أوجب : يوجب ط

وَيَحْتَد ، فإِنَّ القولَ عِنْدَنَا فِي الواجب ، كَالقولِ فِي القِيح ، وَذلكَ  
أَنَّ القَدِيمَ تَعَالَى ، إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ الواجبَ لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِوُجُوبِهِ ، وَبِأَنَّهُ  
غَنَى عَنِ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، كَمَا قُلْنَا فِي القِيح ؛ فَيَجِبُ فِي الواحدِ مِنَّا مَتَى عَلِمَ  
وُجُوبَ الواجبِ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ غَنَى عَنِ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، أَنْ يَفْعَلَ الواجبَ  
لَا مُحَالَةً . فَقَدْ سَوَيْنَا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ عَلَى مَا أَرَادَهُ السَّائِلُ .

(\*) فَإِنْ قِيلَ : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا القولِ أَنْ لَا يَقَعَ مِنَ الواحدِ مِنَّا  
العَبَثُ أَلْبَتَ ، لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِقُبْحِهِ ، وَبِأَنَّهُ لَا تَفَعُّلَ لَهُ فِيهِ . وَلَوْ صَحَّ لِأَدَى  
إِلَى أَنْ لَا يَقَعَ العَبَثُ ، وَلَا يُخْرَجُ إِلَى الوجودِ أَلْبَتَ ، لِأَنَّ مَا يَقَعَ مِنْ  
السَّاهِي وَالنَّائِمِ ، وَإِنْ كَانَ لَا تَفَعُّلَ فِيهِ ، فَلَيْسَ بِعَبَثٍ فِي الْحَقِيقَةِ . وَهَذَا  
يُؤَدِّي إِلَى القولِ بِأَنَّ ضَرْبًا مِنْ ضُرُوبِ الْقَبَائِحِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَوْجَدَ  
أَلْبَتَ . وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ فِيهِ ، لَصَحَّ فِي غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْقَبَائِحِ . وَإِنْ  
أَتَمَّ جَوَازُ تَمَّ العَبَثِ ، كَانَ فِيهِ تَقْضُ دَلِيلُكُمْ .

قِيلَ لَهُ : إِنْ (\*) كُلُّ (١) فَعَلَ عِلْمُ الْقَادِرِ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ لَا تَفَعُّلَ لَهُ فِيهِ  
وَلَا غَرَضُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ مِنْ حَالِهِ أَنْ يَخْتَارَهُ . وَلَا يَمْتَنِعُ  
عِنْدَنَا مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ (٢) تَعَذُّرِ خُرُوجِ العَبَثِ إِلَى الوجودِ / ، كَمَا أَنَّ الْكَذِبَ  
الَّذِي لَا تَفَعُّلَ فِيهِ ، وَلَا دَفْعَ ضَرَرٍ ، لَا يُخْرَجُ إِلَى الوجودِ ، وَإِنْ عِلْمُ قُبْحِهِ  
بِاضْطِرَارٍ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَوْجَدَ مِنْ جَنْسِهِ مَا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ  
بِاضْطِرَارٍ (٣) ، بَلْ يَعْتَقَدُ فِيهِ الْحَاجَةُ . فَكَذَلِكَ يَصِحُّ وُجُودُ مَا يَقُومُ مَقَامَ

٩٢ /

(\*) — (١) فَإِنْ قِيلَ . . . : سَاقِطَةٌ مِنْ ط (١) كُلُّ : وَكُلُّ ط

(٢) ذَكَرْتَهُ مِنْ : سَاقِطَةٌ مِنْ ط

(٣) بِاضْطِرَارٍ : نَحْوُ العَبَثِ ط

المبت في أنه لا تقع فيه ، إذا اعتقد الفاعل أن فيه غرضاً . فقد ثبت صحة ما اعتمدها من الدليل ، وأن ما سألت عنه لا يقدح فيه <sup>(١)</sup> .

فإن قيل : فيجب إذا فعل تعالى بعض الأفعال الحسنة <sup>(٢)</sup> ، أن يفعل كل ما قدر عليه من الحسن ، <sup>(٣)</sup> كما قلتم أنه إذا لم يختار بعض القبائح لقبه ، وجب مثله في كل قبيح <sup>(٤)</sup> .

قيل له <sup>(٥)</sup> : قد بينا أن كون الواحد منا عالماً غنياً يقتضى أن لا يختار القبيح ، كما أن علمه بما عليه فيه من المضرة يقتضى أن لا يفعله ؛ وأن ذلك يجب اضطراره . وليس كذلك حال الحسن ، لأن الواحد منا إذا فعل الحسن لحسنه ، لا يجب أن يفعل كل <sup>(٦)</sup> ما شاركه في الحسن ، مما حاله كحاله <sup>(٧)</sup> . وإنما يجب ذلك إذا كان ما له فعل الأول من النفع <sup>(٨)</sup> ، فالما في الثاني من غير زيادة مضرة ، فيصير مثلاً إلى فعله . وأما إذا كان فاعلاً له لأجل حسنه فقط ، فذلك غير واجب فيه ، فإذا لم يجب ذلك في الشاهد ، فكذلك في الغائب .

وبعد ، فإن علمه بحسنه الفعل يجوز أن يفعله ، ولا يوجب ذلك فيه . فكذلك يجب في كل حسن أنه يجوز أن يفعله ، ولا يوجب <sup>(٩)</sup> ذلك . وإذا ثبت ذلك لم يستلزم أن يفعل بعضه ، وأن يجب أن لا يفعل

(١) وأن ما سألت عنه لا يقدح فيه : ساقطة من ط

(٢) إذا فعل تعالى بعض الأفعال الحسنة : ساقطة من ط

(\*) - (\*) كما قلتم . . . . . قبيح : ساقطة من ط

(٣) له : ساقطة من ط (٤) ساقطة من ص

(٥) مما حاله كحاله : ساقطة من ط (٦) من النفع : ساقطة من ط

(٧) يوجب : يجب من

كلّ ما يقدر عليه ، لأن حكم الجملة والاحاد في الجواز لا يستنع ان يختلف / . وانما أوجبنا على القائلين بوجوب الأصل القول بأنه تعالى يفعل ما لا نهاية له من اتصال النفع الى الغير ، من حيث جعلوا كونه كذلك موجبا له . فصار قولهم في ذلك بمنزلة قولنا فيه تعالى ، أنه لا بد من أن يفعل الواجبات . وليس كذلك حال الحسن عندنا ، اذا فعله تعالى لحسنه فقط ؛ لأنه يجوز أن يفعل وأن لا يفعل ، وإن كان متى فَعَلَهُ ، فَعَلَهُ <sup>(١)</sup> لحسنه . وهذه طريقتنا في التفضل ، وبها تفصل بينه وبين الواجب ، ونقول ان مَنْ لم يقل به لا يمكنه معرفة الفصل بين التفضل والواجب ، مع كونهما ضريين من ضروب الأفعال مختلفي الحكم . وكل قول يوجب ذلك ، فهو في الفساد بمنزلة ما أوجب الجمل بالفصل بين الحسن والقيح .

وعلى هذا الوجه نقول انّ العالم بقبح القبيح <sup>(٢)</sup> ، المحتاج اليه <sup>(٣)</sup> ، يجوز أن يفعل <sup>(٤)</sup> وأن لا يفعل <sup>(٥)</sup> ، فلا يوجب كونه فاعلا لكل ما هذه حاله . فقد صحّ بهذه الجملة صحة حمل الغائب على الشاهد ، في أنه تعالى لا يجوز أن يختار شيئا من <sup>(٥)</sup> القبائح ، على وجه من الوجوه ولا يجب أن يكون كونه عالما غنياً ، من حيث لم يجب وجود القبيح من جهته ، أن لا يدل على أنه لا يختاره ؛ لأنّ الأدلة قد تختلف : ففيها ما يدل على سبيل الإيجاب ، وفيها ما يدل على جهة الاختبار ، وكل واحد منهما أصل بنفسه ، فلا وجه لحمله على غيره .

(١) فعله : ساقطة من ط (٢) القبيح : القبائح ط

(٣) اليه : إليها ط (٤ ، ٥) يفعل : يفعلها ط (٥) شيئا من : سائر ط

وقد اعتمد شيخنا <sup>(١)</sup> أبو علي رحمه الله <sup>(٢)</sup> في أن القديم تعالى لا يجوز أن يفعل القبيح — <sup>(٣)</sup> في أول كتاب التعديل / والتجوير وغيره من كتبه <sup>(٤)</sup> — على أن الواحد منا قد ثبت أنه مع العلم وكمال العقل لا يقع منه التشويه بنفسه ، مع علمه بقبح ذلك ، واستغناؤه عنه ، من حيث كان عالماً بذلك من حاله ؛ لأنه لو اعتقد حسن ذلك ، أو أن له فيه نصراً صريحاً <sup>(٥)</sup> أن يختاره . فيجب أن يكون حكم القديم سبحانه <sup>(٦)</sup> في أنه لا يختار القبيح حكماً . وسأل نفسه فقال : ما أفكرتم أنه انما يفعل ذلك لعلمه بأن عليه فيه ضرراً ، وأنه غنى عنه ، لا لما ذكرتم ؟ وقال في الجواب : إن الضرر هو جهة قبحه . فكأنك في التحقيق قد توافقت في أنه لعلمه بقبحه لم يفعله ، لكنك ذكرت ما له قبح ، وذكرنا نفس القبيح .

وقد <sup>(٧)</sup> اعترض هذا الدليل شيخنا <sup>(٨)</sup> أبو هاشم رحمه الله <sup>(٩)</sup> بأن قال : إن التشويه بنفسه ، انما لا يقع من القادر لأنه ملتبساً إلى أن لا يفعله ، كما أنه ملتبساً إلى أن لا يقتل نفسه . ولا يصح التعلق به في أنه تعالى لا يفعل القبيح ، لأنه لم يثبت أنه لم يفعل ذلك لعلمه بقبحه ، ولغناه عن فعله . وعلى هذا مدار الدليل . فما لم يثبت ذلك في الشاهد ، لا يصح . وعلى أنه لو لم يكن ملتبساً إلى ذلك ، لم يصح أن يستدل به إلا على أن كل قبيح على فاعله فيه ضرر ، لا يجوز أن يفعله إذا كان عالماً بقبحه .

(١) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

(\*) - (\*) في أول ... كتبه : ساقطة من ط

(٢) ص : نصح ط (٣) سبحانه : ساقطة من ص

(٤) وقد : ساقطة من ط

(٥) (٥) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

فأما القبيح الذى لا ضرر عليه في قبحه <sup>(١)</sup> ، أو القبيح الذى يقدر عليه القديم تعالى <sup>(٢)</sup> ، الذى لا يجوز المضار عليه ، فلقال أن يقول : يجوز أن يقع منه ، وإن كان قبيحا لعدم الضرر فيه ، كان الضرر / جهة لقبحه أم لم يكن . أما ترى أن التشويه فيه ضرر ، كما أنه قبيح ؟ وأكثر <sup>(٣)</sup> ما فيه أن يتكلم لم يفعله للأمرين جميعا <sup>(٤)</sup> ، فكيف يصح أن نستدل به على ما انفرد بالتبجح دون الضرر ؟ بل لو قيل أنه <sup>(٥)</sup> إنما لم يفعله ، لأنه قد علم أن فيه ضررا ، لكان أولى ؛ ولذلك صار ملجأ إلى أن لا يفعله ، لأن الإلجاء لا يصح إلا في الضرر دون القبيح . وهذا بين في الاعتراض على هذا الدليل .

<sup>(\*)</sup> وقد قيل عليه أنه لو كان إنما يفعل التشويه لعلمه بقبحه ، وبأنه غنى عنه ، لا لأن عليه فيه ضررا ، لوجب أن يفعله لو علمه حسنا ، وإن كان عليه فيه ضرر . فكان يجب أن يصح من أحدهما أن يفعل العقاب بنفسه ، كما يصح أن يفعل به غيره ؛ وذلك فاسد . ولشيخنا أبي على رحمه الله أن يقول : أن عقاب الإنسان لنفسه قبيح ، وإنما يحسن من المستحق ، أو من ينوب عنه في فعله بالمستحق . ومن قوله رحمه الله أيضا : أنه لا يحسن أن يريد عقاب نفسه ، وإن حسنت ذلك من غيره . ويقول : لا يستنع أن تختلف حاله في ذلك وحال غيره ، كما لا يستنع أن يكون ملجأ إلى أن لا يعاقب نفسه ، وإن لم يكن غيره كذلك . وقد أشار إلى ذلك

(١) في قبحه : فيه ط (٢) تعالى : سبحانه ط

(٣) وأكثر : فأكثر ط (٤) جميعا : ساقطة من ص

(٥) أنه ساقطة من ط (٥-٦) وقد قبل... وإن : ساقطة من ط

شيخنا أبو هاشم رحمه الله ، وذكر أنه قوى " في نفسه ، ليس بعيد . وفي ذلك سقوط الاعتراض ، لأنه مبني " على أن فيك العقاب بنفسه حسن " . وقد بينا أنه رحمه الله يأبى ذلك . فقد صح أن هذا الدليل لا يصح لما قدمناه من الاعتراض ، وأن (\*) الواجب <sup>(١)</sup> الاعتماد على ما / قدمناه من الدلالة .

---

(\*) ..... وإن نهاية السبعة من ط

(١) الواجب : والواجب ط

## فصل

في أن الحسن قد يفعله القادر عليه

لحسنه فقط وإن كان غنياً عنه <sup>(١)</sup>

اعلم أن هذا الفصل عظيم الموقع في باب العدل ، والحاجة الى العلم بصحته ماسة في أصول كثيرة . وانما أوردناه الآن ، لأنهم ربما قالوا : إن <sup>(٢)</sup> القبيح انما لا يختاره الواحد منا ، لأنه عالم بأنه غنى عنه فقط ، من غير أن يقرن به أنه عالم بقبحه . فإن هذا يوجب أن لا يختار الغنى عن الحسن ما يعلم حسنه ؛ فإن كان ما قلمود يدل على أن القديم سبحانه لا يختار القبيح ، فيجب أن لا يختار الحسن أيضاً . أو أن <sup>(٣)</sup> قلم انه يختاره ، وتفارق حاله حال الواحد منا فيه ، فجوزوا أن يختار القبيح ، وتفارق حاله حال الواحد منا فيه .

وربما اعترض بذلك الملحدة ، لتتوصل به الى قبي الصانع وتقول لو كان حكيماً غنياً ، لما جاز أن يفعل الأفعال أصلاً ، لأن من حق من هذه حاله أن لا يتقدم على الفعل أثبتة . وانما أشكل الحال في ذلك ، لأن العلم بأن القادر يفعل الفعل للنفع ، ودفع الضرر ، قد يعلم بالاضطرار <sup>(٤)</sup> ، وربما بلغ به الحال الى الإلجاء . وكذلك العلم بأنه لا يفعل ما يضره ، أو يفوته نفعاً . وليس كذلك العلم بأنه يفعل الفعل

(١) وإن كان غنياً عنه : ساقطة من ط (٢) إن : ساقطة من ط

(٣) أو أن : فإن ط (٤) بالاضطرار : بالاضطرار ط

لحسنه ، ولنفع الغير ، أو دفع الضرر عنه ، لأن طريق ذلك الاستدلال ، ولأن أكثر أفعال الواحد منا في الشاهد انما يفعله لشيء يخصه / .  
فالتبس الحال فيه لذلك ، كما التبس الحال في أنه لا يختار الفعل القبيح <sup>(١)</sup> لقبه ، واحتيج في الأمرين الى دليل واعتبار . وقد بينا في القبيح ما فيه مقتنع ، ونحن نبين الآن أن الحسن قد يفعل لحسنه ، ونكشف القول فيه <sup>(٢)</sup> .

اعلم أن كل اعتراض قدح فيما قد ثبت ثبوتاً لا يمكن دفعه ، فالواجب اطراحه . وكذلك اذا قُصِدَ بالاعتراض الطعن في فرع لأصل قد ثبت ، وكان مستقيماً لنفس الأصل ، فيجب فسادُه اذا وجب ثبوت الفرع بثبوتِه . وقد ثبت أن للأجسام المتحدثة <sup>(٣)</sup> متحدثاً قديماً مختصاً بالأوصاف التي بينها في باب الصفات ، وثبت كونه علماً غنياً ، وثبت أنه مع ذلك قد يفعل هذه الأفعال الحسنة لنفع غيره لاستحالة المنافع عليه ؛ فيجب الحكم بصحة ذلك ، وفساد سائر ما يقدح فيه . وثبت أن العالم بقبح القبيح ، وبأنه غنى عنه ، لا يختار فعله ، فيجب صحته . فلو لم يثبت أن أحداً من القادرين في الشاهد بفعل الفعل لحسنه ، لم يؤثر ذلك في صحة كونه تعالى فاعلاً للأفعال لحسنها . لأنه لا يصح أن يقال : انه يفعلها لا لغرض أو لقبها ، لأمرين : أحدهما أن في أفعاله ما قد علم وجوب كونه حسناً ، نحو العلوم وما شاكلها ؛ ولأن الدلالة التي قدمناها قد دلت على أن العالم بقبح القبيح ، وبأنه

(١) القبيح : ساقطة من ط

(٢) نية : + ان شاء الله ط (٣) المحدثه : ساقطة من ط

غنى عنه ، لا يختاره <sup>(١)</sup> ، فيجب أن يكون فاعلاً لها لحسنها ، وأن نجعل ذلك أصلاً لا يستنبط معرفة حكمه من الشاهد ، لأنه لا ضرورة بنا الى حمله عليه ، كما نعلم أن ما لا مثل له في أفعالنا ، يجب أن يكون واقعاً من جهته على وجه يحسن عليه ، نحو شهوة / القبيح ، وغيرها ، ولا نلتصص معرفة حاله من الشاهد .

١٩٥

وليس لأحد أن يقول : لم صرتم بما قلتموه أولى ممن قال أن الحسن قد ثبت أنه لا يختاره العالم بأنه غنى عنه منا ، فيجب أن تقضى بأن ما فعله تعالى ليس بحسن ، وأنه قبيح . وأكثر ما في ذلك أن يتساوى <sup>(٢)</sup> القولان ، وفيه اسقاط ما عولتم عليه ؛ وذلك لأن ما قدمناه من الدليل ، قد أوجب أن العالم بقبح القبيح ، <sup>(٣)</sup> وأنه غنى عنه ، لا يختاره ، فوجب القضاء بذلك في القديم تعالى <sup>(٤)</sup> . ولم يثبت في الشاهد أن العنى عن الحسن لا يفعله ، فأكثر ما فيه التوقف فيه . فصح القول بأنه تعالى قد فعل الأفعال على وجه يعسّن ، وأنه لا سبيل الى القول بأنه فعلها لا لحسنها ، وبطل ما سأل عنه .

وبعد ، فقد بينا أن في أفعاله ما لا يصح أن يكون إلا حسناً ، نحر العقل وما شاكله ، لأن من يقول بقبح بعض العلوم <sup>(٥)</sup> ، إنما يصح أنه أن يقول به في الشاهد ، من حيث يجوز كونه استفساداً . وذلك لا يتأتى فيما يفعله تعالى من الفعل ، فيجب أن يكون فاعلاً له لحسنه . ولا شيء

(١) يختاره يختار فعله ط (٢) أن يتساوى : يتساوى ط

(٣) وأنه : وبأنه ط (٤) تعالى : سبحانه ط

(٥) العلوم : المعلوم ط

من أفعاله يصح أن: يقال انه لا بد من كونه قبيحا منه <sup>(١)</sup> ، لأن الآلام وما شاكلها ، حالها في صحة وقوعها على وجه يحسن <sup>(٢)</sup> وعلى وجه يقبح على سواء ، فإذا ثبت بالدليل أن فاعلها لا يختار القبيح ، فيجب القضاء بوقوعها على وجه يحسن .

وليس لأحد أن يقول : انكم بما ذكرتموه داخلون فيما عبتنموه على المنجبرة ، من جعلها الحسن حسنا ، والقبيح قبيحا ، لشيء يرجع الى الفاعل . وذلك لأننا لم نقل / ان أفعاله تعالى حسنة ، لأنه فاعلها فقط ، وانما قلنا : انه اذا ثبت أن الله سبحانه <sup>(٣)</sup> لا يختار القبيح ، ثبت أنه فعله على وجه يحسن عليه . واذا صح ذلك وجب أن يكون حسنا ، لما قلناه من كونه فعلا لغيره <sup>(٤)</sup> ، أو كونه منتفعا لغيره ، مع تعريه من وجوه القبح . وذلك بمنزلة ما نقوله في آلام الأطفال ، أنها اذا كانت من فعله تعالى ، فيجب كونها حسنة ، واذا لم تحسن لكونها مستحقة ، أو لدفع <sup>(٥)</sup> ضرر ، فيجب أن تكون لأجل تقع واعتبار .

وبعد ، فلا يصح أن يقول المخالف : ان العالم بأنه غنى عن الحسن ، لا يختاره الا وقد سئل أن العالم بأنه غنى عن القبيح لا يختاره . وقد ثبت صحة ذلك أيضا بالدليل المتقدم ، فلا يمكنه أن يقول انه تعالى قد فعل ما فعله ، وهو عالم بقبحه ، وبأنه غنى عنه ، من حيث الدليل والاقرار . فلا بد إذن من القول بأنه فعلة لحسنه ، وان كان وجه حسنه

(١) منه ساقطة من ص (٢) يحسن : + وعلى أن العاصي ط

(٣) سبحانه : ساقطة من ط (٤) لغيره : له ط

(٥) لدفع : دفع ص

ضعُ الغير <sup>(١)</sup> ، على ما بيناه . وذلك ينطال القول بأنَّ الحسن كالقبيح في أنَّ الغنى لا يفعله .

فانْ قال : انى وانْ قلتْ بتاويها في هذا الباب في الشاهد ، فأقول في النائب انها سواء ، في أنَّ القديم تعالى يجوز أنْ يفعلها ، وهذا مقصدي بالسؤال .

قيل له : انْ هذا المقصد لا يتم لك الا بنقض الأدلة ، لأنه انْ جاز أنْ لا يختار الواحدُ منا القبيح ، من حيث كان عالماً بقبحه ، وبأنه غنى عنه ، ولا يجب ذلك في القديم تعالى ، فكيف السبيل الى / العلم بأنه قادر ، وانْ صحَّ الفعل منه ، وعالم وانْ صحَّ الفعل المحكم منه ؟ وهذا يهدم جميع الأصول ، فيجب القول بفساده . وهذه الطريقة كان شيخنا أبو اسحاق بن عبيّاش رحمه الله <sup>(٢)</sup> سلكها <sup>(٣)</sup> ، وانْ كنا قد أوردناها على وجه من الترتيب والتلخيص يحضيم كثيرا من الشبهة في هذا الباب <sup>(٤)</sup> .

### دليل ثان

وقد اعتمد شيخنا <sup>(٥)</sup> أبو هاشم رحمه الله <sup>(٥)</sup> في ذلك ، على أنَّ الواحد منا لو استوى عنده حال الصدق والكذب ، فيما له يفعلها من المنافع ، حتى علم أنه يصل الى درهم بعينه يحتاج اليه ، يفعل الكذب

(١) الغير : ساقطة من ط

(٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) سلكها : يسلكها ط

(٤) في هذا الباب : ساقطة من ص

(٥، ٥) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

أو الصدق ، لم يتوثر الكذب على الصدق ، بل يؤثر الصدق لا محالة ؛ ولا يكون حالهما عنده حال صدقَيْن أو كذبتَيْن ، في جواز إثاره كل واحد منهما على صاحبه . فلو كان الحسن كالقيح ، في أنه يتعمل للحاجة إليه ، ولا يتعمل لحسنه ، لاستوى حال الصدق والكذب عنده فيما له يفعل كل واحد منهما ، إذا تساوى حالهما في النفع ، فكان يجوز أن يختار الكذب على الصدق . فإذا بطل ذلك ، دل على أنه يفعل الصدق لحسنه الذي اختص به ، لا لما فيه من النفع ، ودفع الضرر .  
وقد سئل على هذه الدلالة أسئلة ، نحن نورد أقوالها <sup>(١)</sup> مفصلة ، ونجيب عنها .

## سؤال

قالوا : إن <sup>(٢)</sup> ما ادعيتوه من أن الصدق / يساوى الكذب ، فيما له يفعل <sup>(٣)</sup> كل واحد منهما من النفع ، ودفع الضرر ، متعذر ، لأنه يستحق على الصدق المدح ، وعلى الكذب الذم ، فتزيد حال الصدق عنده لما فيه من المدح على حال الكذب ، فلا يؤثر إلا الصدق ، كما لو كان فيه زيادة نفع لم يؤثر إلا إياه ؛ إذ المدح الذي فيه يعتدل زيادة نفع فيه ، وينقص حال الكذب عنده لما فيه من الذم ، فيصير كضرر فيه ليس هو في الصدق . وكل واحد من هذين الأمرين يوجب إثار الصدق ، وذلك يبتطل ما بنيتم الدليل عليه .

(٢) ان : ساقطة من ط

(١) نورد أقوالها : نوردها ط

(٣) يفعل : يفعل الفعل ط

يقال <sup>(١)</sup> لهم : ان الذي قلتموه وان اوجب ان لا يساوى الصدق الكذب <sup>(٢)</sup> ، فقد يمكن تساويهما من وجهين : أحدهما ان يكون في القبيح نفع زائد على ما في الصدق ، يسد مسد المدح الذي فيه ، ويعادله ، فكان من النفع نفع <sup>(٣)</sup> في الصدق درهم ، ومثله من النفع نفع بما له فيه من السرور بالمدح . فاذا حصل في الكذب درهمان <sup>(٤)</sup> عادله وساواه . والثاني ان يحصل في الحسن فضل مشقة تكافئ ما فيه من السرور بالمدح ، فيصير كاله لا يستحق عليه المدح ، ويحصل ما فيه من النفع مثل ما في القبيح ، ويكون لنفي القبيح ضرر من النفع يكافئ ما عليه من الضرر بالذم ، فيتساويان فيما فيهما من النفع . فاذا صح تساويهما في هذين الوجهين فيما له يفعل الأفعال ، فقد بطل ما ادعاه من ان تساويهما فيما له يفعلان يستحيل .

فان قال ان تساويهما ، وان صح كما ذكرتم / ، فمن أين أنه يؤثر الحسن على القبيح ، كما زعمتم ؟

٩٧

قيل له : قد <sup>(٥)</sup> تعديت في السؤال حد النظر ، لأن سؤالك سؤال مسألتم أنهما لو استويا لم يؤثر الا الحسن ، وانما تمتع التساوى . فاذا قد <sup>(٦)</sup> أريناك التساوى وصحته ، عدلت الى أنهما وان تساويا فمن أين أنه يؤثر الحسن . ونحن نجيب عن ذلك فيما بعد ، ان شاء الله <sup>(٧)</sup> .

(١) يقال : قيل ط

(٢) الكذب : والكذب ط

(٣) نفع : ساقطة من ص

(٤) درهمان : درهمه ص

(٥) قد : ساقطة من ص

(٦) ان شاء الله : ساقطة من ص

(٧) فاذا قد : فلما ط

(\*) وبَعْدَ ، فإنَّ الواحد منا ربما لم يحفل بالذم والمدح ، ولم يمتد بها ، بل ربما لم يخطرا له على بال ، فكان يجب أن يؤثر القبيح على الحسن إذا كان هذا حاله ؛ وذلك بين الفساد (\*) . على أن في الصدق ما يكون مباحا لا يستحق المدح به ، وفي الكذب ما يكون صغيرا لا يستحق الذم به ، فكان يجب والحال هذه أن يتساويا عنده ، وأن لا يكون بأن يؤثر الكذب أولى من الصدق . وفي بطلان ذلك دلالة على فساد ما سأل عنه .

### مسـؤال ثان

قالوا : قد ادعيتُم أنهما إذا استويا عنده في النفع ، ودفع الضرر ، يختار الصدق ، ولا يجوز أن يختار الكذب (١) ؛ وهذه دعوى فيها (٢) ينازعون .

يقال لهم : إن الذي ادعينا من أن العاقل لا يؤثر إلا ما يعلم حسنه ، إذا ساوى حاله حال القبيح في النفع ، ودفع الضرر ، لا يصح دفعه في الشاهد ، كما لا يمكن دفع إثارة لما له فيه نفع على ما فيه عليه ضرر ، وكما لا يمكن دفع أنه لا يؤثر ما يعلم قبحه ، وأنه غنى عن فعله ، على ما بيناه من قبل (٣) : أن حكم الحسن والقبيح إذا كان / حالهما ما ذكرناه حكم الحسنيين ، فهو بمنزلة مَنْ قال إنه يؤثر الضرر على النفع ، وأنه يؤثر القبيح على الحسن ، وأن كان يستحق عليه ذم يضره . وقد بينا

(١) وبعد ..... الفساد : ساقطة من ط

(٢) ولا يجوز أن يختار الكذب : ساقطة من ط

(٣) وهذه دعوى فيها : وهذا دعوى فيه ص (٣) قبل + ممن قال ط

فساد ذلك فيما تقدم ، وبيننا الكلام في الدواعي فاذا صح ذلك ، وكان  
الموجب اثاره الحسن منها ليس الا حسنه ، لانه الذي اختص به ، فقد  
بطل قولهم ان القادر لا يفعل الفعل الا لحاجته اليه .

### مسؤال ثالث

قالوا : لو ثبت لكم أنه لا يؤثر الا الصدق ، لم يتهيأ لكم أن تثبتوا  
أنه يؤثره لحسنه ، دون أن يقال انه يؤثره لحسنه مع النفع الذي فيه  
باجتماعهما ، فيكون كونه حسنًا مترجحًا له على الكذب ، لا أنه  
لأجله يفعله . وذلك يبطل القول بأن الواحد منا يفعل الفعل لحسنه ،  
من غير نفع فيه . وبطلان ذلك <sup>(١)</sup> يمنع من قياس حكم القديم تعالى في  
ذلك على حكمننا .

يقال له : قد ثبت أن الواحد منا يختار الصدق على الكذب ، اذا  
تساويا فيما ذكرناه ، فلا يخلو القول فيه من وجود ثلاثة <sup>(٢)</sup> : اما أن  
يقال فعلة لحسنه فقط ، أو للنفع فقط ، أو لهما . فإن فعلة للنفع  
عاد الأمر الى أن لا يكون بأن يتوثر الكذب أولى من الصدق ، وأن  
يكونا في حكم صدقين أو كذابين ؛ وقد أبطنا ذلك . وإن فعلة  
لحسنه فقط ، فهو الذي أردناه . وإن فعلة للأمرين ، ففيه ابطال  
قولكم أن الفاعل لا يفعل الا لنفع ، أو دفع ضرر <sup>(\*)</sup> ، إذ قد ثبت أنه  
يفعله / للحسن أيضا ، وإن لم يفعله قط <sup>(\*)</sup> .

٩٨ د

(١) وبطلان ذلك : وذلك ط

(٢) ثلاثة : ساقطة من ط ( — \* ) إذ قد ٠٠٠٠ قط : ساقطة من ط

فإن قال : قد سلمنا <sup>(١)</sup> انه يفعل له الحسن ، لكنه لا يفعله له <sup>(٢)</sup> باقراده ، وإنما يفعله له وللنفع ، فلا يصح أن يثبتوا بهذا أن القديم تعالى يفعل الفعل لحسنه ، اذا <sup>(٣)</sup> كان لا ينتفع بفعله ، وهذا كما قلتموه للشيخ أبي علي رحمه الله في استدلاله بتشويه الإنسان بنفسه على أن الغنى العالم لا يفعل القبيح ، أن ذلك إنما يصح أن يستدل به على أن كل قبيح فيه ضرر لا يفعله ، فكيف يستدل به في القبيح الخالي من الضرر ؟

فمعن ذلك جوابان : أحدهما أنه لا فصل بين أن يكون غنيا عن الحسن أصلا ، وبين أن يستغنى بفعل القبيح عنه . وقد علمنا أنه اذا ساواه القبيح في النفع ، فقد استغنى بفعله عنه ، فانما أثره اذن لحسنه الذي اختص به ، اذا قد <sup>(٤)</sup> فعله مع الغنى عنه بفعل القبيح لو فعله . والثاني ، وهو أقوى عندنا ، أنه اذا ثبت أنه قد فعل الحسن لحسنه وللنفع معاً ، فيجب أن تقضى أنه لو انفرد به عن النفع لاختاره أيضا ، لأن كل فِعْلَيْنِ تساويا <sup>(٥)</sup> في أمر يدعو الى فعلهما ، ثم حصل في أحدهما أمر بأن دعاه الى إثارة عليه ، فذلك الأمر لو انفرد دعا الى فعله أيضا . يبين ذلك أنهما لو تساويا في النفع ، وفي أحدهما دفع ضرر ، لآثره . فكذلك لو انفرد بدفع الضرر لاختاره لأجله . ولو حصل في أحد الأمرين زيادة نفع ، لكان يختاره على الآخر . ولو انفرد بزيادة قبح ، لصح / أن يختاره لأجله . فاذا صح ذلك ، وثبت أنه يختار الحسن لحسنه والنفع ، فيجب أن يختاره للحسن لو انفرد . وانما صح ما ذكرناه لشيخنا

٩٨/٥

(١) قد سلمنا : ساقطة من ص (٢) له : ساقطة من ص (٣) اذا : اذا ط

(٤) اذا قد : وقد ط (٥) نى الأصل يتساويا ( المحقق )

أبى على رحمه الله <sup>(١)</sup> في دليله ، لأننا قد بينا أنه إنما لم يفعله للضرر ، بدليل أنه ملجأ إلى أن لا يفعله ؛ وبيننا أنه لا يمكنه أن يقول إنه لم يفعله لقبحه فقط دون الضرر ، من حيث لا يصح أن يوجدنا ما سواه في الضرر ، وخالفه في القبح ، ثم آثر أحدهما على الآخر . وكل ذلك يَنْقِطُ السؤال .

### سؤال رابع

قالوا : إذا صح في الصدق والكذب أن يتساويا فيما له يفعله من المنافع والمضار ، ومع ذلك يؤثر الصدق على الكذب ، وأن استويا فيما له يفعله ، ويبطل بذلك ما ادعيتوه .

يقال له : إنما صح عندنا أن يؤثر الصدق على الكذب ، وأن استويا في المنافع ودفع المضار ، من حيث اختص أحدهما بكونه حسناً ، وذلك فيما له يفعل الأفعال عندنا ، فلم يتساويا إذن فيما له يفعل الفعل ، وأن استويا في النفع ودفع الضرر . وصح لنا ذلك ، من حيث كان كون الفعل حسناً عندنا أحد ما له يفعل الفعل . وأنتم فقد دفعتم ذلك ، فلزمكم أن لا يكون لا يثارة الصدق على الكذب معنى ، وأن يكونا بمنزلة الصديقين أو الكذابين ، فيما له يفعل الأفعال <sup>(٢)</sup> .

١٠٩٩

### سؤال خامس

قالوا : وقد ثبت أن علمه بما له في ضرب غيره من النفع قد <sup>(٣)</sup> يدعو إلى فعله ، وعلمه بما له في قتل غيره من النفع كمثل . ولو استويا

(١) رحمه الله : ساقطة من ط

(٢) فيما له يفعل الأفعال : ساقطة من ص (٣) قد : ساقطة من ص

عنده في النفع أو دفع الضرر الذي له يفعل كل واحد منهما ، لم يؤثر القتل على الضرب ، بل يختار الضرب عليه . كذلك لا نكر أن يستوى الصدق والكذب عنده فيما له يفعلهما ، ولا يتوثر مع ذلك إلا الصدق .

يقال له : إنَّ الضربَ والقتلَ إذا تساويا في النفع ، فأنما يؤثر الضربُ على القتل ، لأنَّ قلة الضرر أحد ما يدعو إلى إثارة الفعل على ما يكثر الضرر فيه . وإذا صحَّ ذلك ، ولم يتساويا في هذا الباب ، لم يمتنع أن يختار الضرب على القتل . يبيِّن ذلك : أنَّ زيادة الضرر في القتل بمنزلة فيحل آخر فيه ضرر ، فكأنه قد حصل في القتل فعلان فيهما ضرر ، وفي الضرب فعل (١) واحد ، وله في هذا الفعل الواحد من النفع ما في الفعلين ، فلذلك لم يؤثر إلا الضرب ، لأنَّ إثاره القتل يتبىء عن أنه في الحكم كأنه فعل فعلا لا لغيره . فهذه الجملة تبين أنه إنما أثر الضرب ، لأنه لم يساو القتل فيما له يفعلهما ؛ وسقط ما عتبه السائل من أن يلزمنا (٢) .

### سؤال سادس

قالوا : لو صحَّ بما ذكرتموه من أنه إنما يختار الصدق لحسنه ،

لوجب القول بأنه يفعل تعالى كل حسن لحسنه . وهذا يؤدي إلى / ٩٩٥  
أنَّ يفعل ما لا يتناهى ؛ ومتى فعمل بعضا دون بعض ، دلَّ أنه لم يفعل لحسنه . ألا ترى أنه لما لم يفعل القبيح لقبحه ، وجب أن لا يفعل كل قبيح ، ولما فعل الواجب لوجوبه ، وجب أن يفعل كل واجب ؛ سيما

(١) فعل : ضرر من (٢) من أن يلزمنا : ساقطة من من

وقد قلتم لمن خالفكم في الأصلح : لو وجب أن يفعل الأصلح لأنه أصلح ،  
لوجب أن يفعل ما لا نهاية له . وهذا لازم لكم في قولكم : انه يفعل  
الحسن لحسنه .

وقد قلتم : ان الواحد منا اذا فعل فعلا للنفع الذي فيه ، فيجب أن  
يفعل كل ما فيه نفع ، اذا لم يكن عليه في فعله زيادة كلفة ، فيجب مثله  
في الحسن لو فعل لحسنه .

فإن قلتم : ان الواحد منا قد يفعل الحسن لحسنه ، ولا يجب أن  
يفعل كل حسن .

قيل لكم : في ذلك تنازعون ، وبه تتوصل الى ابطال قولكم :  
ان الحسن قد يفعل لحسنه .

قالوا : ولو ثبت أنه يصح أن يفعل بعض ما يقدر عليه لحسنه دون  
بعض ، لفسد من وجه آخر . وذلك أنه ليس ما فعله بأن يفعله <sup>(١)</sup> لحسنه  
بأولى من الذي لم يفعله ، اذ الجميع قد استوى في أنه حسن ، وأنه  
قادر عليه . وهذا يوجب القول بأنه تعالى <sup>(٢)</sup> فعل ذلك لمعنى ؛ والكلام  
في المعنى كالكلام فيه ؛ وهذا يؤدي الى ما لا نهاية له .

يقال له : اذا لم تقل انه يجب أن يفعل الحسن لحسنه ، كما  
ذكرناه في التبيح والواجب ؛ وانما قلنا انه يجوز أن يفعله لحسنه ،  
وأنه متى رام الفعل ، فلا / يختار الا الحسن ، وإن صح أن لا يفعله .  
وذلك يستقيط السؤال ، لأن علمه بحسنه يقتضى جواز اختياره . وذلك  
واجب في كل حسن ، كما أن علمه بقبحه يقتضى أن لا يفعله ، اذا كان

١٠٠/

(٢) تعالى : ساقطة من ص

(١) يفعله : فعله ط

غنيا عنه ، ويوجب <sup>(١)</sup> ذلك في كل قبيح . وكما أوجبنا على مَنْ قال  
بالإصلاح أن يفعل كل "حسن فيه نفع" ، والزمناهم فعل ما لا نهاية له ،  
وذلك زائل عنا لمفارقة التجويز للاثبات . وكذلك لو قيل لنا إذا كان علمه  
بحسنه يجوز فعله ، فيجب أن يجوزوا أن يكون قد فعله قبل هذا  
الوقت بوقت لم يوقت <sup>(٢)</sup> ، ثم كذلك الى ما لا نهاية له ، لم يلزم ذلك ؛  
لأننا نجوز ذلك ما أشير الى وقت ، فاذا أدى الى وجوده لم يزل ،  
لم نجوز له لما فيه من الفساد .

(\*) وقد بينا من قبل أن الواحد منا قد يفعل الحسن لنفع غيره  
ولحسنه ، ولا يجب أن يفعل كل "حسن" ، فانه يفارق الواجب والقبيح .  
وبيئنا أن الواجب حمل الغائب على الشاهد فيما تقرر في الشاهد . وبيئنا  
أن الواحد منا متى لم يفعل القبيح لقبحه ، وجب أن لا يفعل قبيحا  
يعلمه قبيحا ، أو يعتقد كذلك . وبيئنا أنه إذا فعل فعلا للنفع ، لم يجب  
أن يفعل كل ما فيه نفع" الا أن يبلغ ما فيه من النفع الى أن يكون  
مستجبا الى فعله ، وكشفنا القول فيه . وكل ذلك يسقط جميع ما أورده  
في سؤاله (\*) .

### دليل ثالث

وقد استدل شيخنا أبو علي رحمه الله <sup>(٣)</sup> على أن الفاعل قد يفعل  
الفعل لحسنه بأن / قال : وجدت الرجل في الشاهد قد يرشد الضال

١٠٠٠

(١) ويوجب : فوجب ط (٢) لم يوقت : ساقطة من ط

(\*) — (٢) وقد ١٠٠٠ سؤاله : وقد بينا من قبل ما يغنى عن تكلف رد ما قاله

الفاعل ط (٣) رحمه الله : ساقطة من ط

لحسنه ، ولنفع الغير أو دفع الضرر عنه ، حسنة من غير أن يكون له فيه نفع ولا دفع ضرر . قال : ويعلم أنه يفعله لحسنه من وجهين : أحدهما أن كل واحد منا يعلم من نفسه أنه قد يفعل ذلك لحسنه ، دون سائر الدواعي ، كما يعلم أنه قد يفعل الفعل للنفع . والثاني أننا قد اعتبرنا حال مرشد الضال ، فوجدناه قد يفعل ذلك وأن عثرى من سائر ما <sup>(١)</sup> يفعل له من <sup>(٢)</sup> الأفعال ، نحو أن يعتقد أن له في ذلك ثوابا <sup>(٣)</sup> ، أو عليه في تركه عقابا <sup>(٤)</sup> ، لأنه قد يفعل من لا يعلم ذلك ولا يؤمن بالمعاد ؛ ونحو أن يعتقد أن الذي يرشده يشكره ، أو يرجو منه فيه ذلك ، فيسره ، لأنه قد يفعله بمن لا يعرف موضع هذه النعمة حتى يشكره عليها ، نحو الأطفال والمجانين ؛ ونحو أن يعتقد أنه يمدحه على ذلك ويُعظّمه ، أما المرشد أو غيره ؛ أو يعتقد أن لم يفعل ذلك أن يتذم ، لأنه قد يفعل ذلك من يعتقد أنه لا يعرف أحد حاله في الارشاد وتركه ، ومن يعتقد أن أحدًا لا يعرف ذلك حتى <sup>(٥)</sup> يرجو منه ذلك ، بل من لا يخطر له ذلك على بال .

فإن قيل : فلا بد من أن يكون المرشد على إحدى حالين : إما أن يكون في قلبه رقة عليه فيتم بضلاله عن الطريق ، وبما يلحقه من الضرر بذلك ، فيفعل الارشاد / لدفع الغم <sup>(٦)</sup> عن نفسه ، ولأنه يسهل ينفعه .

(١) ما : الوجود التي ط (٢) من : ساقطة من ط

(٣) ثوابا : ثواب ص (٤) عقابا : عقاب ص ط

(٥) حتى : من ص (٦) الغم : الضرر ط

وامّا أنْ يكون في قلبه غِلَظَةً عليه ، فلا يفعل به الارشاد ، لأنه يفتن  
بنفعه ؛ وليس لهما حالة ثالثة ، فيقال انه يفعل له حسنة .

قيل له : لو ثبت أنه لا يخلو مما ذكرته من الحالين ، لم يمتنع أنْ  
يفعل الارشاد لحسنه ، لأنه لا يجب اذا كان غليظ القلب عليه ، أنْ  
يفتن بوصول النفع اليه ، ودفع الضرر عنه . فكيف وقد يرشد مَنْ  
لا تكون حاله معه ما ذكرته ، فلا يرق عليه قلبه ولا يغلظ ؛ بل مَنْ  
لا يخطر حاله على باله أيرق قلبه عليه أم يغلظ ؟ ولولا صحة ذلك لوجب  
أنْ لا يبقى في العالم أحدٌ الا والواحد منا رقيق القلب عليه ، أو غليظه ،  
وذلك ما يعلم خلافة من أنفسنا . فاذا صحَّ أنْ جميع الوجوه اتى لها  
تفعل الأفعال قد تشتم ، ومع ذلك يرشد الضال ، فيجب القول بأنه  
يرشده لحسنه ؛ لأنه لا يمكن أنْ يقال انه مع كمال عقله وعلمه بحال  
الارشاد قَعَكَه لا لوجه ، لما بيناه من قبل <sup>(١)</sup> من أنْ العالم بالفعل انما  
يفعله للداعي ، وفي ذلك صحة الدلالة .

وقد قال شيخنا أبو هاشم رحمه الله <sup>(٢)</sup> في مسائله : انْ ذلك ، وان  
كان صحيحاً ، فانه لا يمكن أنْ يبين على الخصم ، كما يبين الكلام في  
اثبات الأعراض ، وحدوث الأجسام ، ويكشف عن طريقتهما . وأنْ  
قصارى حاله أنْ يرد الأمر فيه الى ما يجد <sup>(٣)</sup> العاقل نفسه عليه <sup>(٤)</sup> ، من أنه  
قد يؤثر الحسن لحسنه ، ولو نازعه منازع . وقال : انما / يفعله ١٠٦ ط

(١) من قبل : ساقطة من ط (٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) يجد : بجده ط (٤) نفسه عليه : من نفسه ط

لبعض الوجوه التي قدمنا ذكرها <sup>(١)</sup> : أم يمكن إبطال قوله بأكثر من رده الى نفسه .

قال رحمه الله <sup>(٢)</sup> : ولذلك ما كان التعلق بدليلنا أولى ، لأنه يمكن الكشف عن الوجه فيه . قال <sup>(٣)</sup> : وليس الذي قاله بموجب للظن في الدليل ، وإن اقتضى إثبات دليله عليه ، لأن كثيراً من الأمور لا يمكن بيانه إلا بالرد الى النفس ، ولا يخرج من أن يكون صحيحاً . والحجة <sup>(٤)</sup> لازمة ، وعلى ذلك نبني الكلام في الأخبار ، وما يوجب العلم الضروري منها وما لا يوجب ، وعليه نمول في حصول سكون النفس الى ما نعلمه ، ومفارقتها لغيره . لكن ذلك وإن لم يكن قدحاً فيما يمكن كشف وجهه من الأدلة مع الخصوم أولى أن يذكر عند وقوع التنازع ، وذلك يوجب ترجيح دليله على هذا الدليل ، وإن كان لابد في دليله رحمه الله <sup>(٥)</sup> أيضاً من الرجوع في بعض المواضع الى النفس ، وإن أمكن بيانه على جهة التقريب بوجه آخر سوى الرجوع الى النفس . وكل ذلك لا يقتضي فساد الأدلة ، بل ما ذكرناه قد أبان صحتها ، والحمد لله .

### دليل رابع

<sup>(٦)</sup> وقد استدلل شيخنا أبو عبد الله رحمه الله <sup>(٦)</sup> على ذلك بأن قال : قد ثبت أنه يجب في عقل كل عاقل التفرقة بين من أحسن اليه وأساء

(١) قدمنا ذكرها : قدمناها ط (٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) قال : + القاضي ط (٤) والحجة : + به ط (٥) رحمه الله :

ساقطة من ط (٦ - ٦) وقد . . . رحمه الله : واستدل أبو عبد الله ط

اليه بالاعتقاد / ، فلا يجوز أن<sup>(١)</sup> يجب عليه ذلك الا ويمكنه فعله . فاذا  
صح ذلك ، فانما وجب عليه أن<sup>(٢)</sup> يفعله لحسنه في عقله ، لأنه قد يفعله ،  
ولا تقع له فيه ، ولا دفع ضرر . ولا يمكن أن<sup>(٣)</sup> يقال انه يفعله لما يرجوه  
من وقوف غيره عليه ، فيمدحه عليه أو يذمه ، أو يوصل اليه ثقفاً ، لأنه  
لا طريق لأحد الى الوقوف عليه ، لأنه يوجد في القلب . ولا يمكن أن<sup>(٤)</sup>  
يقال انه يوقف عليه لافلهاره ذمّ المسىء ، ومدح المحسن ، لأنه قد يجوز  
أن<sup>(٥)</sup> يظهر ذلك منه ، ويجوز أن لا يظهر . وفي الوقت الذي لا يظهر ، يجب  
أن<sup>(٦)</sup> يفعل الاعتقاد لحسنه ، لأن<sup>(٧)</sup> ظهور ذلك منه لا يدل على الاعتقاد  
قطعا ، ولأن الاظهار انما يجب عندما يتهم ، فيظن به أنه ممن لا يمدح على  
الاحسان ، ولا يذم على الاساءة . فقد ثبت أنه قد وجب عليه هذه  
التفرقة ، لا لأن يمدح عليه أو<sup>(٨)</sup> يذم .

ولا يمكن أن<sup>(٩)</sup> يقال انه يفعل للثواب ، لأنه قد يجب على من لا يؤمن  
به ، وقد يفعله من لا يقر بالمعاد ، لأن العلم بوجوبه ضروري ، يحصل  
لكل عاقل ، من دهرى وغيره .

ولا يصح أن<sup>(١٠)</sup> يقال : انه يفعله لأن<sup>(١١)</sup> فيه شفاء غيظ ممن أساء اليه ،  
لأنه يجب عليه ذلك ، كان مفتاضا على من أساء اليه ، أو كان محبا له<sup>(١٢)</sup>  
فان قيل : ان<sup>(١٣)</sup> ما ذكرته انما يفعل لوجوبه لا لحسنه .

قيل له : فقد ثبت أنه يفعله ، وان لم يجتلب به ثقفاً ، ولا يدفع به

ضررا ، على وجه . فاذا صح ذلك في الواجب ، لم يمتنع مثله / في ١٠٢ ط

(١) يجوز أن : ساقطة من ط (٢) لأن : ولان ص

(٣) أو : ولا لان ط (٤) له : ساقطة من ط

الحَسَنَ ، لحصولهما جميعاً على الوجه الذى له يفعل الأفعال <sup>(١)</sup> ؛  
 وبطل قول مَنْ قال انَّ الفاعل لا يفعل الفعل الا للنفع ، أو دفع الضرر .  
 وكذلك القول فى التفرقة بين فاعل الواجب وفاعل القبيح ، فلا وجه  
 لاعادته <sup>(\*)</sup> .

### دليل خامس

وقد استدل على ذلك بأن قيل : لو فعل العاقل فعلاً ، ثم قيل له :  
 لم <sup>(٢)</sup> فعلته ؟ فقال : لحسنه ، لكان جوابه مقنعاً ، وموجباً لاستقاط اللوم  
 والذم عنه ، ويكون مستحسناً منه ، كقوله : فعلته للنفع ، أو لدفع  
 الضرر . وهذا الاستدلال لا يستقيم ، اذا خالف المخالف <sup>(٣)</sup> ، وقال : الواحد  
 منا لا يفعل الحسن أصلاً ، فيستدل بذلك عليه ، وان كان لا حاجة  
 بنا اليه ، لأننا نعلم باضطرار أننا نفعل أشياء حسنة . وانما الكلام فى :  
 هل نفعل الشيءَ لحسنه ، ولنفع <sup>(٤)</sup> الغير ، أم لا ؟ ويمكن أن تستدل به  
 على مَنْ قال : انَّ الواحد منا لا يفعل الفعل لحسنه ، وأنه لا تقع منه ،  
 ذلك لأنه اذا خالف فى ذلك ، قلنا <sup>(٥)</sup> التعويل على ما قدمناه من أنه كان  
 يجب خروج هذا من عمدة السؤال ، وغير مستقط للوم عن نفسه . فأما انَّ  
 وقع التنازع فى أنَّ الفعل اذا فعله لنفع غيره ، هل يحسن أم لا ؟ فالتعلق  
 بذلك لا يصح ، لأنه ليس فى قوله : فعلته لحسنه بيان ما له حسن  
 الفعل ، وانما فيه أنه حسن .

(١) الأفعال : الفعل ط ( \* - \* ) وبطل قول ٠٠٠ لاعادته : ساقطة من ط

(٢) لم : ساقطة من ط (٣) ولنفع أو لنفع ط (٤) قلنا : فانما ط

(\*) على أن التعلق بذلك يبعد على كل وجه ، لأن السامعين لهذا القول لا يخلون من وجهين : أما أن يعلموه باضطراب مجيباً بجواب صحيح أو باستدلال ؛ فإن علموه باضطراب فيجب سقوط التعلق بكلامه ، وأن علموه باستدلال ، فيجب بيان ما به علموه من الدليل ، وأن لم يعلموه أصلاً ، فنقولهم انه مقنع في الجواب ساقط (\*) .

فقد صح أن الاعتماد على ما قدمناه من الأدلة هو الواجب .

### دليل سادس

ويمكن أن يستدل على ذلك بأن يقال : إذا ثبت أن علمه بفتح الفعل يدعو الى (\*\*) أن لا يفعله ، فيجب أن يكون علمه بحسنه يدعو (\*\*) الى فعله ، لأن كل حال تحصل للفعل تدعو الى أن لا يفعل مضرة ، متى حصل فيه تدعو الى الفعل . ألا ترى أن الضرر لما دعا (١) الى أن لا يفعل ، دعا النفع الى الفعل ؛ فكذلك القول في غيره من دواعي الأفعال والتروك .

فاذا صح ذلك ، وثبت بما قدمناه أن كونه قبيحاً يدعو الى أن لا يفعل ، وجب أن يقال في الحسن أن كونه حسناً يدعو الى الفعل . وليس له أن يقول : أنا (٢) مخالف فيما جعلته أصلاً ، ويقول : انه لا يجوز أن لا يفعل الفعل لقبحه ، وإنما لا يفعله لاستغناؤه عنه ، كما يقول انه يفعل

(\*) - (\*) على أن التعلق . . . . ساقط : ساقطة من ط

(\*\*) - (\*) أن لا يدعو : ساقطة من ط

(١) دعا : دعاه ط (٢) أنا : إنما ط

الحَسَنَ لحاجته اليه . وذلك أن\* ما قدمناه من أن\* الصدق والكذب اذا استويا في النفع ، لا يختار الكذب ، يدل على أن\* للقبح تأثيراً فيما له لا يفعل . واذا ثبت ذلك وجب أن\* يكون للحسن تأثير\* فيما له يفعل . فان قيل : فيجب على هذا القول أن\* نجوز أن لا يفعل الفعل لقبحه فقط ، وأن\* كان محتاجاً اليه ، كما قلتم انه يفعل الحسن لحسنه فقط ، وإن\* كان مستغنياً / عنه .

١٠٣ ط /

قيل له : كذلك قول ، وانما لا فوجب أن\* لا تفعله لقبحه فقط . فأما القول بأنه قد لا يختاره لقبحه فقط كما قد يختار الحسن لحسنه فقط ، فذلك صحيح عندنا . فاذا صح\* بهذه الأدلة أن\* القديم تعالى (\*) قد يفعل الفعل لحسنه ، لم يبق الا بيان الوجوه التي لها تحسن أفعاله . ونحن نبين القول في تفصيل ذلك من بعد ، ان شاء الله .

واعلم أن\* الكلام في وجه الحكمة في سائر ما خلقه تعالى ، وما سئل في ذلك منفصلاً ، وفي التكليف وما يتعلق به من وجوه العبادات ، يتفرع على الكلام في الارادة ؛ لأن\* أكثر ذلك لا يتكشف وجه الحكمة فيه الا ببيان كيفية ارادته تعالى له . وذلك لا يتم الا بعد بيان كونها فعلاً له تعالى ، وكثير منه يتعلق بكون الكلام والخطاب فعلاً له . فالوجه تقديم\* الكلام في الارادة ، وبيان\* كونها من صفات الفعل ، ثم بيان ما يقوله في الكلام ، وأنه من صفات الفعل ، وابطال\* قول المخالفين فيه . ونحن نبين ذلك ثم تتبعه بالكلام في أن\* أفعال العباد حادثة\* من جهتهم ، وما يتعلق به من التوليد والاستطاعة والعدل ؛ ثم نتكلم في وجه الحكمة

في أفعاله وعباداته ، لأنه لا يصح أن تتكلم في ذلك إلا وقد بينا ما يكون  
فعلا له وما لا يكون ، إذا الكلام في حسنه ووجه حسنه فرع" عليه ،  
كما أن" الكلام فيما يصح أن يكلف القادر وما لا يصح ، فرع" على الكلام  
في اثبات الفعل فعلا له . وإذا بين ذلك / بين من بعدد الكلام في  
النبوات والوعيد ، وما يتعاق بذلك ، على ما فصلناه من قبل .